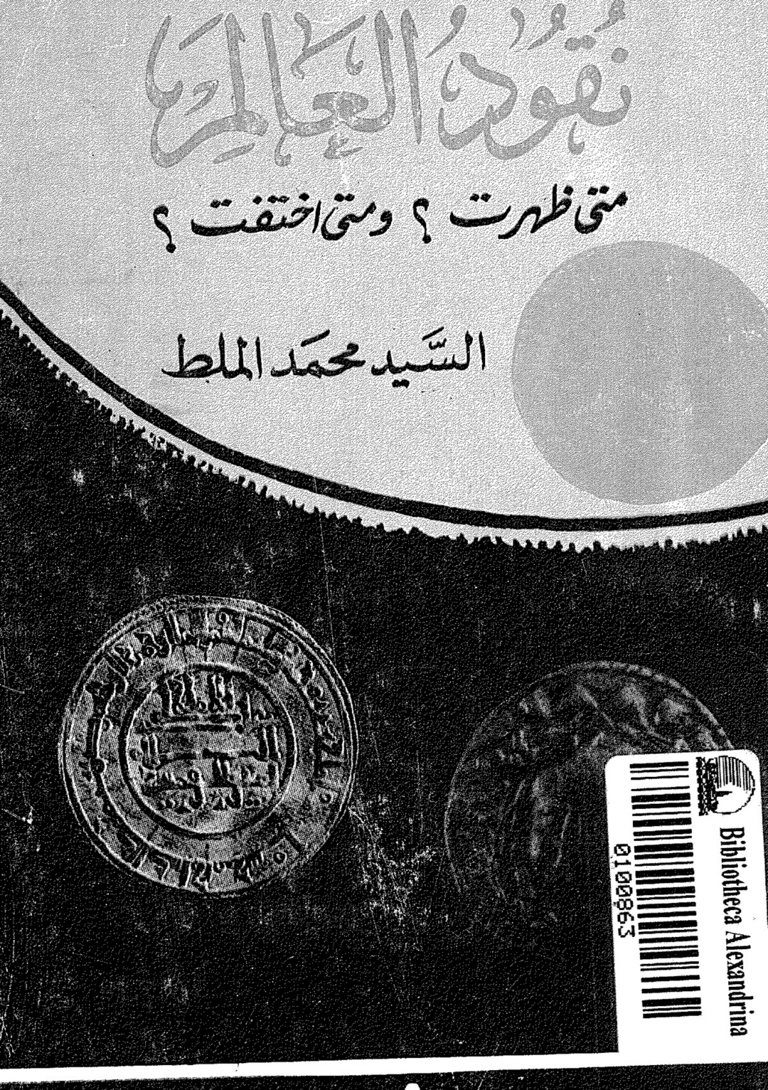

نقود العالم
متى ظهرت ؟ ومتى اختفت ؟
السيد محمد الملط

نقود العالم

متى ظهرت ؟ ومتى اختفت ؟

دراسة مقارنة
لوجهتي نظر الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية

السيد محمد الملط



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٣م

الاخراج الفني : محمد المحجوب

ذهب العـــــالم ••• أين ذهب ؟

من المستفيد من التضخم النقدى •• ومن المتضرر ؟

هل يمكن معالجة التضخم النقدى بغير الذهب والفضة ؟

هل هناك علاقة مباشرة بين النقود والعرض والطلب ؟

تقديم لاطار بحث موضوعات الكتاب •

يشتمل بحث موضوع النقود على ثلاثة ابواب مقسمة الى عشرة فصول تسبقها تمهيدية وتنتهى بخاتمة تلخص النتائج ٠

وتتكون المقدمة من تمهيد لربط الموضوع بالمشروعية الاسلامية وبالنظام الاقتصادى الاسلامى مقارنا بالنظم الاقتصادية الوضعية ـ الحر الرأسمالى والاشتراكى ٠

ويتكون صلب البحث من ثلاثة أبواب على النحو التالى :

الباب الأول : النقود ٠

الفصل الأول : يقدم عرضـــا تاريخيا عن النقود وكيف أدى التخصص وتقسيم العمل الى زيادة حجم التبادل السلعى بين الأفراد والجماعات مما كان سببا فى اكتشاف النقود السلعية ثم تطورت الى نقود معدنية ثم استقرت على معدنى الذهب والفضة ٠

والذهب والفضة هما اللذان يحققان الصـــفات المثالية للنقود فهما لا يصدآن ولا يتأثران بالأحماض ويسهل تشكيلهما ويستحيل تزويرهما لانفرادهما برنين خاص وملمس خاص وبريق خاص · كما أن الكميات المعروضة منهما تتناسب طرديا مع الناتج من السلع والخدمات ، وهما يحظيان بالقبول العام فى كل زمان وفى كل مكان ومن جميع الأفراد ·

وقد تم التأكيد على أن النقود من ذهب أو فضـــة لا تشبع الحاجات الفطرية مباشرة فهى مجرد ايصال يخول لصاحبه الحق فى جزء من الناتج من سلع وخدمات وهذه الأخيرة هى التى تشبع حاجات الانسان ، ولكن الايصال المصنوع من الذهب أو الفضة فقط هو الوحيد غير القابل للتزوير وما يصنع من سواهما فهو ســـهل التزوير ·

الفصل الثانى : وفيه أوضحنا موقف الاسلام من النظام النقدى العالمى القائم على معدنى الذهب والفضة (النقدين) والذى أقره الاسلام ثم وضع له من الضوابط ما يضمن به حسن قيامه بوظائفه · فقد حرص الاسلام على ثبات قيمة النقود وحيادها وتوفير السيولة اللازمة لتحريك النشاط الاقتصادى ·

وبهذا تحقق التوازن فى الأسعار وتحقق الاستقرار الاقتصادى والثبات النسبى لأسعار السلع لمدة تقرب من عشرة قرون · ولم تتأثر الأسعار الا بالتغيرات الحقيقية فى الانتاج السلعى والخدمى فقط · وكان الدينار والدرهم الاسلاميان محل ثقة وقبول الجميع داخل وخارج الدولة الاسلامية ويقومان بوظيفة النقود العالمية ــ مع باقى العملات الأخرى من الذهب والفضة ·

الفصل الثالث : يبحث دور الحضارة الغربية فى موضـــوع النقود · وقد ذكرنا أن النهضة الأوربية بدأت متمسكة بنفس مبادىء

النظام النقدى الطبيعى الذى يعتمد على المعدن النفيس من الذهب والفضة ، ثم بدأت المحاولات من جانب الصيارفة (تجار العملة / النقود) للانحراف بالنظام الطبيعى نحو أهدافهم مستخدمين فى ذلك شتى الوسائل الدعائية والمغريات ومشـــجعين وموجهين للأبحاث العلمية التى تنظر لرأيهم بالوسائل المادية والأدبية ٠

وقد بدأ الانحراف بطيئا وتدريجيا ثم زاد معدله بمرور الزمن حتى انتهى الى انفلات تام وانهيار كامل للنظام النقدى العالمى فى القرن العشرين ٠

وأول هذه الانحرافات تمثل فى فرض رقابة على النقد فأنشأت كل دولة ادارة تختص بمراقبة دخول وخروج المعدن النفيس (الذهب) وكان لدى هذه الادارة من الصلاحيات القانونية ما يمكنها من التحكم فى التدفقات النقدية من والى البلاد ٠

وثانى هذه الانحرافات هو اتخاذ النقود سلعة للاتجار فيها وما ترتب على هذه التجارة من تبرير للربا وتحوير اسمه الى الفائدة، ولزيادة رواج تجارة النقود قامت البنوك باشتقاق النقود المصرفية وتوسعت فى منح الائتمان ٠

وثالث هذه الانحرافات كان سحب المعدن النفيس (الذهب) من التداول وتجريد النظام النقدى من الغطاء الذهب مع اكتناز الذهب فى أقبية تحت الأرض ٠

الفصل الرابع : وفيه تم عرض نشأة ودور المنظمات النقدية الدولية ، فقد شهد العالم فوضى نقدية فى الفترة ما بين الحربين العالميتين ١٩١٤ ـ ١٩٣٩ وانهارت نقود كثيرمن الدول لتآكل قوتها الشرائية ٠

وقبيل نهاية الحرب العالمية الثانية قرر الحلفاء وجوب تحقيق سلام نقدى عالمى جنبا الى جنب مع السلام العسكرى والسياسى يكون قوامه تثبيت قيمة العملات الدولية مع ضمان حرية التبادل ٠ وهكذا نشأت فكرة صندوق النقد الدولى ٠

وقد وقع الحلفاء على اتفاقية برتون وودز سنة ١٩٤٤ وفيها تم ربط عملات جميع الدول بالدولار الأمريكى الذى قيم بـ ٣٥ دولارا لكل أوقية من الذهب الخالص ٠ وبمجرد أن وضعت الاتفاقية موضع التنفيذ دب الخلاف بين أعضاء صندوق الدولى : فريق يرى أن الاتفاقية أعادت الذهب الى عرش النظام النقدى العالمى ليقوم بوظيفته كعملة دولية تعمل على استقرار النظام النقدى العالمى ، بينما يرى الفريق الآخر بزعامة كينز أن الاتفاقية تعنى التخلى عن نظام الذهب ٠

وخلاصة الأمر أن صندوق النقد الدولى فقد هيبته أمام الدول الصناعية الغنية وأخذ يرصد المتغيرات النقدية فى العالم دون أن يكون لديه السلطة للتحكم فيها ٠

وبانتهاء الحرب كانت جميع دول العالم تقريبا بحاجة الى المعونات الاقتصادية والتى قدمتها لها الولايات المتحدة الأمريكية دون خفض يذكر لمستوى المعيشـــة للمواطن الأمريكى ـ واكتملت قوة الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاقتصادية فزاد دعم الدولار الأمريكى المدعوم أصلا بغطاء من الذهب واحتل الدولار عرش النظام النقدى العالمى بجدارة واتخذت منه كثير من البنوك المركزية غطاء لعملاتها وكلما زاد الطلب على الدولار ازدادت ثقة الدول والأفراد فيه وارتفعت قيمته بالنسبة لباقى العملات الأخرى وان شئت فقل ثبتت قيمته بينما انخفضت قيمة العملات الأخرى ٠

ومع بداية الستينات بدأت تظهر كل من اليابان وألمانيا الغربية كقوتين اقتصاديتين تحققان معدلا طيبا من النمو بينما يتراجع معدل

النمو فى الولايات المتحدة والتى ازدادت معاناتها بعد التورط فى حرب فيتنام فبدأ ظهور العجـــز فى الميزانية الأمريكية وتم تمويله باصــــدار نقد ورقى دولارى لا يقابله ذهب ومن هنا بدأت موجات التضـــخم للدولار الأمريكى واهتزت ثقة الناس به فازدادت قيمته انخفاضا ٠

وعندما أصـــبحت الولايات المتحدة عاجزة تماما عن الوفاء بالتزاماتها الدولية الرسمية بتغيير دولاراتها المنتشرة فى العالم بسعر ٣٥ دولارا للأوقية من الذهب ـ أعلنت رسميا فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ تحللها من هذا الالتزام ، وهكذا ضربت تفليسة فى مواجهة دائنيها ٠ وبهذا الاجراء ثبت عجز الدولار الأمريكى المتضخم عن تقديم أداة ثابتة لقياس القيم أو الاحتفاظ بالثروات دون تناقصها ٠

وكان من نتيجة ذلك أن أسرعت الدول الأوربية بتكوين نظام نقدى خاص بها فى محاولة منها لايجاد حالة من الاستقرار النقدى ولو على نطاق دول المجموعة الأوربية وقد ثبت لهم فشله فى كبح جماح التضخم النقدى رغم أنه نظام شديد التعقيد وصعب التطبيق على عكس ما تتسم به قاعدة الذهب ٠

وقد ترتب على وقف تحويل الدولار الى ذهب انهيار النظام النقدى الدولى وتعدد أسعار الصرف وتعدد أسعار الفائدة واختلاف معدلات التضخم فى الدول المختلفة ٠ هذه العوامل مجتمعة هيأت لظهور أكبر سوق نقد دولية ظهرت فى التاريخ اتخذت صورة كميات كبيرة جدا من النقود تمثل زيادة فى السيولة الدولية تندفع شرقا وغربا شمالا وجنوبا بهدف تحقيق أكبر ربح نقدى لصالح المؤسسات المالية والتى لا تخضع لسيطرة السلطات الرسمية وكان من شأن ذلك أن ازداد التضخم النقدى جموحا على مستوى العالم ٠

الباب الثاني : التضخم النقدى

الفصل الأول : وفيه محاولات لتحديد مفهوم التضخم النقدى ·
ففى الظروف الطبيعية يحدث توازن بين كمية النقود المتداولة وبين حجم السلع المعروضة والمطلوبة فى نفس السوق ، ويستقر المستوى العام للأسعار عند مستوى التوازن الطبيعى ، هذا بافتراض أن النقود محايدة تماما ولا تتدخل فى عمليتى العرض والطلب ·

أما اذا تخلت النقود عن حيادها وتحولت هى نفسها الى سلعة تعرض فى السوق للبيع وتطلب للشراء ولها عائد يسمى الفائدة فان ذلك قد أدى الى زيادة المعروض من النقود بطـــريقة غير طبيعية ونتج عنها زيادة غير طبيعية فى المســـتوى العام للأســـعار ـ أى فى أسعار جميع السلع والخدمات بلا استثناء ـ فهذا هو التضخم النقدى الذى لم يشهده العالم الا فى القرن العشرين ·

ومن العدل التفرقة بين حالتى الغلاء والرخاء من جهة وحالتى التضخم والانكماش من جهة أخرى ، ففى حالة حياد النقود وثبات كمياتها فان التغير فى المستوى العام للأسعار هبوطا أو صعودا يعد رخاء أو غلاء على التوالى · أما فى حالة تخلى النقود عن حيادها وزيادة أو نقص كمياتها فان التغير فى المستوى العام للأســـعار ـ بفرض ثبات الناتج المادى ـ صعودا أو هبوطا يعد تضخما أو انكماشا على التوالى ·

وقد ضربنا أمثلة لذلك بالرخاء والشدة فى عهد يوسف عليه السلام وفى عهد الحاكم بأمر الله الفاطمى ، وعددنا بعض مظاهر التضخم النقدى خلال القرن العشرين ·

وابتداء من العقد السابع من القرن العشرين ثبت أن العالم الرأسمالى يعانى من ظاهرة التضخم الركودى بمعنى أن البطالة أصبحت تتعايش مع التضخم النقدى تماما كما كانت تلازم مرحلة الركود الاقتصادى وهذا عكس ما كان يعتقد يقينا طبقا لآراء المدرسة الكينزية والتى تقول بأن التناسب بين البطالة والتضـــخيم النقدى عكسى . واذا بهم يفاجأون بأنه أصبح طرديا .

وتسببت ظاهرة التضخم الركودى فى فقدان الثقة فى النظام الاقتصادى العالمى والنظام النقدى العالمى بل وفى المشتغلين بالعلوم الاقتصادية .

الفصل الثانى : وفيه تم عرض الآثار الاقتصادية للتضـــخم النقدى على المستوى القومى (المحلى) وعلى المستوى العالمى .. فعلى المســـتوى القومى عانى الناس من الارتفاع المستمر لنفقات المعيشة وأصابهم القلق على المستقبل لهم ولأولادهم وفقدوا الثقة فى النقود الورقية ثم ان الدخول والثروات أعيد توزيعها لصالح أصحاب المهن والرأسماليين وعلى حساب ذوى الدخل المحدود .. وأخيرا هبط الطلب الفعال فهبط الانتاج .

وعلى المستوى العالمى تسبب التضخم النقدى فى فقدان معظم دول العالم الثالث قيمة احتياطياتها من النقد الأجنبى ، كذلك زاد الخلل فى الميزان التجارى لصالح الدول الغنية وعلى حساب الدول الفقيرة ، وزادت مديونيات دول العالم الثالث ووقعت معظمها فى مصيدة الديون ، وانخفض حجم التجارة الدولية فحدث توقف جزئى للانتاج ، وعرقل التضـــخم خطط التنمية فى الدول النامية ، وقد استخدم التضخم عمدوا لتفريغ ودائع الدول البترولية بالبنوك الغربية من قيمتها .

الباب الثالث : تفسير وعلاج التضخم النقدى ٠

الفصل الأول : خصصناه لتفسير وعلاج التضخم فى حالة النقود المعدنية وقدمنا نظرية كمية النقود لارفنج فيشر ويستفاد من معادلة فيشر أنه بفرض ثبات حجم الناتج من السلع والخدمات وبفرض ثبات سرعة تداول النقود فان زيادة أو نقصان كمية النقود المتداولة تسبب ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار ثم قدمنا النظرية الحدية لفون فايزر والتى تقول بافتراض ثبات حجم الانتاج وسرعة دوران النقود فان النقص فى المعروض من النقود سوف يزيد المنفعة الحدية للنقود بينما تتناقص المنفعة الحدية للسلع والخدمات فتنخفض أسعارها ، أما اذا زاد المعروض من النقود فان المنفعة الحدية لها تقل وتزداد المنفعة الحدية للسلع والخدمات فترتفع أسعارها والنتيجة النهائية للتحليل الحدى لم تختلف عن النتيجة التى توصلت لها نظرية كمية النقود ٠

وفى تسير لكينز قبل اصداره النظرية العامة بأكثر من عشر سنوات ربط بين متوسط تكلفة انتاج الوحدة المنتجة من الدخل وبين المستوى العام للأسعار ثم خلص الى أن زيادة كمية النقود قد سببت ارتفاع المستوى العام للأسعار وهى ـ كما نرى ـ نتيجة لا تختلف كثيرا عن نظرية كمية النقود ٠

الفصل الثانى : وخصصناه لتفسير وعلاج التضخم فى ظل النقود الورقية غير المغطاة بالذهب ٠ ٠

فقد تبنت المدرسة السويدية نظرية التوقعات فتقول بنت هانسون ان الادخار والاستثمار قد لا يتساويان وهذا يؤدى الى تقلب المستوى العام للأسعار صعودا وهبوطا فاذا زاد الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط ترتب على ذلك زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى مما

يؤدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار · وقد اهتمت هذه المدرسة بالاقتصاد النقدى فالمعروض من النقود والأوراق المالية تعتبر سلعا معروضة بالسوق وعليها طلب وفى هذا تختلف عن السابقين لها والذين نادوا بحياد النقود ·

والنتيجة النهائية التى توصلت اليها هى أن فائض المعروض النقدى والأصول المالية تسبب ضغطا تضخميا يدفع المستوى العام للأسعار الى أعلى · وفى هذا تتشابه مع نظرية كمية النقود · ثم نأتى الى النظرية العامة لكينز والذى اعتبر أن الانفاق هو المحدد الرئيسى للمستوى العام للأسعار ، والانفاق القومى عنده يشتمل على الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومى ، وهو — أى الانفاق — يمثل الطلب الفعال ، وبافتراض وجود جهاز انتاجى مرن وبافتراض حالة انكماش (بطالة) فيرى كينز أن التوسع فى الاصدار النقدى الورقى سوف يتسبب فى دفع عجلة الانتاج ويتحقق للمنتجين أرباح تحفزهم على زيادة الانتاج ورغم ارتفاع أثمان السلع بسبب انخفاض قيمة النقود فان كينز يرفض أن يسميه تضخما بالمعنى التقليدى ولكنه يطلق عليه تضخم تكاليف الانتاج أو تضخم جزئى ينشأ — فى رأى كينز — بسبب الاختناقات الناشئة عن نقص بعض عوامل الانتاج · أما بعد الوصول الى حالة الرواج وتحقيق التوظف الكامل فان أى زيادة فى الطلب الفعال (كمية النقود الورقية) لن تنجح فى زيادة العرض الكلى (من السلع والخدمات) وسوف تتسبب فى رفع المستوى العام للأسعار بصورة تضخمية والنتيجة الأخيرة تتماثل تماما مع نظرية كمية النقود ·

ولكن يبقى لكينز الفضل فى شن حملة شديدة على الفائدة والتى اعتبرها عائقا يحول بين المجتمع والوصول الى حالة التوظف الكامل وقد اتهم آخذى الفوائد بالحصول على دخل بلا جهد بل انها

تعتبر بمثابة رشوة يقدمها لهم المجتمع للسماح باستخدام أرصدتهم المكتنزة فى البنوك ، كذلك حمل حملة شعواء على اكتناز ذهب العالم فى أقبية تحت الأرض • ولقد كان كينز موفقا فى تشخيص الداء للنظام الرأسمالى الربوى (اكتناز ذهب العالم ومنعه من التداول + التعامل بالفوائد الربوية) • وكان منطق الأمور أن يطالب بتحرير ذهب العالم من سجونه وترك الحرية لانتقال النقود ويطالب بالغاء التعامل بالفوائد الربوية حتى يتحقق مستوى التشغيل الكامل ولكن كينز لم يفعل ذلك ، وكانت حلوله المقترحة غير متسقة مع مقدماته . فقد ترك الحل المنطقى واقترح بدلا منه اصدار نقد ورقى رخيص متخيلا أنه يحل المشكلتين معا •

وحقيقة الأمر أن الواقع الاقتصادى المطبق فى عدد من الدول منها ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية كان يستخدم نقودا ورقية ويتعامل بالفوائد قبل صدور النظرية العامة بعقد من الزمان وكان المطلوب من كينز صياغة نظرية تقنن الوضع الموجود فعلا وهو ما قام به خير قيام ولهذا يقول فريدمان ان النظرية العامة لكينز أحدثت دويا هائلا فى مدرجات الجامعات فقط وليس لها تأثير فى الواقع الذى سبقها فعلا •

ثم نصل الى مدرسة شيكاجو والتى تمثل وجهة نظر النقديين الجدد بزعامة ميلتون فريدمان فقد لاحظوا – وبحق – أن جميع التحليلات التى تبحث فى أسباب التغير فى المستوى العام للأسعار تنتهى حتما ودائما الى اثبات وجود علاقة واضحة وصريحة بين الزيادة فى كمية النقود المتداولة والزيادة فى المستوى العام للأسعار •

فالتضخم ظاهرة نقدية بحتة وليس له صلة بحالتى جمود الأجور أو جمود الأسعار وهذا عكس ما يقول به منحنى فيلبس

(الكينزيون) والسبب الرئيسى للتضخم هو النمو المتزايد لكمية النقود المتداولة بنسبة تفوق النمو فى كمية الانتاج • وخلاصة نظرية كمية النقود فى ثوبها الجديد ـ وطبقا لصياغة مدرسة شيكاجو ـ تؤكد أن التضخم ينتج عن زيادة متوسط نصيب الوحدة من كمية النقود المتداولة وبالتالى فان مشكلة التضخم تنحصر فى افراط البنك المركزى فى عملية طبع واصدار النقود الورقية وكذلك تساهله فى مراقبة وضبط الجهاز المصرفى (البنوك التجارية) والتى تخلق كميات كبيرة من النقود وأشباه النقود (وسائل الدفع) •

وللمحافظة على استقرار الأسعار لابد من ضبط معدل نمو كمية النقود لتتناسب مع معدل نمو الانتاج من السلع والخدمات وعدد السكان وهنا تعطى المدرسة أهمية خاصة للسياسة النقدية فى مكافحة التضخم ومع اتفاقنا فى التحليل والنتائج التى توصلت لها مدرسة شيكاجو الا أننا نلاحظ أمرين : أولا تجاهلها التام لدورالفائدة فى احداث التضخم النقدى من خلال قيام الجهاز المصرفى بالتوسع فى الائتمان بهدف تعظيم أرباحه عن طريق اقتضاء فوائد وثانيا : انها لم تقترح وسيلة عملية وفعالة يمكن بها منع الحكومات من تعمد التمويل بالعجز باصدار نقود ورقية لا يقابلها ذهب أو انتاج وهذا بالضبط ما دعا كثير من رجال المال والاقتصاد خلال النصف الثانى من القرن العشرين الى مناداتهم بالعودة الى قاعدة الذهب حتى يمكن ضبط الاصدار النقدى الورقى •

الفصل الثالث : خصصناه لعرض وتفسير علاج التضخم النقدى من منظور اسلامى • وبداية أوضحنا أن العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى علاقة مباشرة بين كميات معروضة وكميات مطلوبة والنقود محايدة تماما فى هذه العلاقة اذ تقوم بوظيفة الثمنية (التسعير) وتتولى تسهيل التبادل وتعمل كمخزن للقيم •

فاذا ما عظمنا جانب العرض الكلى (أى أنتجنا بوفرة كميات كبيرة من السلع والخدمات على قدر استطاعتنا) وفى المقابل حجمنا الطلب الكلى (أى ضبطنا استهلاكنا ولم نسرف ونبذر فى استهلاك مواردنا) وبين الاثنين الانتاج والاستهلاك نوفر أسلوب توزيع للسلع يضمن عدالة التوزيع بين الناس ·

اذا توفر ذلك ـ فلن يحدث تضخم نقدى طالما كانت وبقيت النقود محايدة ولضمان حياد النقود فلابد من العودة الى النظام النقدى الطبيعى وهو اتخاذ النقود من الذهب والفضة والذى كان سائدا العالم حتى الحرب العالمية الأولى وبدأت أوربا اليوم تطالب بالعودة الى قاعدة الذهب بزعامة ديجول كما علت أصوات داخل الولايات المتحدة الأمريكية تطالب بنفس الشىء · هذا وتجدر الاشارة الى أن الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتى لا تعترف فى المعاملات الدولية الا بالذهب كنقد عالمى ·

كذلك يجب الغاء الفوائد والتى تتسبب فى عملية المتاجرة بالنقود فتكون من أسباب التضخم وجدير بالذكر أن الفائدة قد هاجمها كل من شاخت وكينز وشومبيتر وهم من فطاحل علماء الاقتصادى بل ان هايك وهوترى ينسبون الى الفائدة مسئولية وتورط البنوك التجارية فى احداث الدورات الاقتصادية بسبب قيامها بالاقراض بفائدة ربوية ويشاركهم هذا الرأى كراوتزر وفيشر فيقول ان مغالاة البنوك فى منح الائتمان لها نتائج غير محمودة ويتفقون جميعا على أن الدورة الاقتصادية ظاهرة نقدية بحتة وصدق الله العظيم « الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا » ·

صدق الله العظيم

تمهيـــــد

تقوم المشروعية الاسلامية على مبدأ الايمان بالتوحيد(١) ، والتوحيد ليس نية ايمان فقط ، ولا يغنى عن العمل والجد والاجتهاد ، وبذلك تنصرف المشروعية الاسلامية الى « التضامن فى تنفيذ ما أمر الله به ومنع ما نهى عنه »(٢) ، وما وافق أوامر الله ونواهيه كان عدلا ، وما جافاه كان ظلما ، ومن هنا يمكن أن يسمى ذلك بسياسة العدل القائم على التوحيد ٠

ومن المقرر أن لكل نظام من النظم عقيدة يستند اليها ، وهذه

١ ــ مصطفى كمال وصفى ، مصنفة النظم الاسلامية ، مكتبة وهبه ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٥٧ ــ ص ١٥٩ ٠

٢ ــ صادق عرجون ، عبارة صادرة عن فضيلة الشيخ ، وردت بالمرجع السابق ص ١٥٨ ٠

العقيدة تستمد ـ بالنسبة للنظم الدينية ـ من الأديان ، وبالنسبة للنظم غير الدينية من الفلسفة التى تأسس عليها النظام(٣) ٠

وتقول الاشتراكية بحتمية الحل الاشتراكى ، وهى تقيم هذه الحتمية على القول بأن الاقتصاد هو المحرك الرئيسى للانسان ، وأن التفسير المادى للتاريخ أثبت تصارع الطبقات على مدى الأيام ، وان حل هذا الصراع يكون بالغاء جميع النظم واقامة النظـــام الاشتراكى ، على أساس الغاء الملكية الخاصة لكونها أداة استغلال والغاء الأسرة لكونها اطار الطبقية ، والغاء الأديان لأنها أفيون الشـــعوب الذى يصـــرفها عن القيام بالثورة الاشتراكية واقامة دكتاتورية البلوريتاريا ـ ولو مؤقتا ـ لحين الغاء الحكومات واقامة السلام العالمى ٠ وهذه الأسس تقوم عليها جميع النظم ذات الأصل الماركسى سواء منها الشيوعية أو أنواع الاشتراكية المختلفة والتى ترتد جميعا الى هذه الفلسفة ٠

أما النظم الرأسمالية فهى تقوم على فلسفة الفردية فتقرر أن الارادة الانسانية كانت حرة مطلقة ثم أبرم الانسان عقدا اجتماعيا تنازل فيه عن بعض حرياته لكى يتمتع بسائر حرياته وحقوقه ، وبذلك فان الارادة الانسانية فى هذا المذهب هـ ىصانعة النظم ٠

وأما الحتمية الاسلامية فهى تقوم على اعلاء ارادة الله سبحانه وتعالى صانع التاريخ وصانع النظم ، وخالق البشر ومنشىء الكون وهو الذى تسير الأمور بمشيئته وحده لا شريك له ٠

وهذا التوحيد هو أساس المشروعية الاسلامية التى تهدف الى تحقيق العدل(٤) ٠

---

٣ ـ المرجع السابق ، ص ٦٠٧ ٠
٤ ـ المرجع السابق ، ص ٦٠٨ ـ ٦٠٩ ٠

ومن المتعذر أن تجمع بين الحتمية الاســـلامية ، والحتميات الوضعية ـ الاشتراكية والرأسمالية ـ وهذا الاختلاف يؤدى الى اختلافات فى التطبيق فى النظم الثلاثة :

فمثلا اذ نظرنا الى نظام الملكية ـ وهى عماد الاقتصاد والنظام القانونى والاجتماعى ـ لوجدنا أن الاشتراكية تجرمها لأنها حصيلة تراكم فائض قيمة العمل ولذلك فهى توجب الغاء الملكية الخاصة بشتى طرق الالغاء ، وأما النظام الرأسمالى فهو يقدس الملكة ويقرر لها حقوقا مطلقة ، وأما النظام الاسلامى فهو يجعل الملكية وظيفة اجتماعية فهو يعترف بالملكية الخاصة ولكنه لا يجعلها حقا مطلقا يتصرف صاحبها كيفما يحلو له ، بل يقيده بتحقيق المصالح الشرعية للأمة .

والنظام الاسلامى حر بطبيعته ، وخاصة الحرية تلازمه فى نظامه الاقتصادى فهو يطلق المجال للجهود الفردية ، ولا يعتمد على تدخل الدولة فى شئون الاقتصاد ، ومع ذلك فاذا اقتضت المصلحة الحقيقية والأكيدة وتأكدت الضــــرورة على أن تقوم الدولة بجهد اقتصادى فان الاسلام يتقبل ذلك بقدره وفى حدوده .

وفى النظام الاسلامى ليس للقوانين الاقتصـــادية ذلك الدور الحيوى الذى تلعبه هذه القوانين فى الاقتصاد الوضعى ، فالبحث فى الاقتصاد يبدأ بالملاحظة ، ثم استنتاج علاقة ثابتة بين هذه الظروف باضطراد أسباب معينة مع نتائج ترتبط بها ، ومن ثم يستنتج القانون الاقتصـــادى عن هذا الطريق ، ثم تتكون نظرية اقتصادية معينة نتيجة الاعتماد على قوانين اقتصادية معينة ، ونتيجة لاعتناق النظرية الاقتصادية تتحدد السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيقها ، ومن ثم تتخذ التدابير التشريعية والادارية اللازمة لتحقيق هذه السياسة .

أما النظام الاقتصادى الاسلامى فلم يتكون من هذا الطريق ، وانما أنزل الله سـبحانه وتعالى التدابير اللازمة على هيئة أحكام متعلقة بالمعاملات والمال ، ولم تتكون هذه الأحكام عن طريق الملاحظة للقوانين الاقتصادية النظرية ، ومن الممكن أن يقوم المسلمون بتنفيذ الأحكام المذكورة دون حاجة الى نظرية اقتصادية ، وحسبهم فى ذلك التسليم بما أنزل الله تعالى من الأحكام ، اعمالا لعقد الايمان ٠

لكن النظم المعاصرة كل منها يدعى أنه أقرب الى الاسلام من الآخر فالاشتراكيون يدعون أنهم أقرب للاسلام من غيرهم بسـبب خصائص التضامن التى يتسم بها النظام الاسلامى ، بينما يدعى الرأسـماليون أنهم الأقرب بسبب خصيصة الحرية التى يتمتع بها النظام الاسلامى ، فلما رفض المسـلمون الانحياز الى أحد هذين المعسكرين تعين عليهم اظهار نظريتهم تحقيقا لذاتيتهم واستقلالهم ، وحتى يتيسر لهم الاقتباس والتخطيط للمستقبل ٠

ولا يمنع هذا من أن يعطى الاسلام رأيه فى القوانين الاقتصادية المعروفة ، فهى ظواهر طبيعية ، كباقى العلوم الطبيعية ، يحكم عليها الانسان بعقله المجرد فى اطار الدين فيمكن القول بصحة أو كذب قانون العرض والطلب ، ولا يجوز القول بأنه مطـابق أو مخالف للاسلام ٠

وبذلك نستطيع أن نعطى الكلمة الاسلامية فى كثير من المشاكل العصرية ، وأن نحدد موقف الاسلام منها ٠

وهذا ما سوف يفعله الباحث ـ باذن الله ـ فيما يتعلق بمشكلة النقود والتضخم النقدى وعلاقته بالانكماش ٠

البــاب الأول

النقـــــود

مقـــدمة :

منذ بدأ الانسان حياته على سطح الأرض ، سعيا وراء حاجاته ، مر نشاطه الاقتصادى بعدة مراحل :

مرحلة الاكتفاء الذاتى حيث كانت الأســـرة أو القبيلة تنتج ما تستهلكه ٠

ثم تطور الانسان الى مرحلة اقتصاد التبادل حتى يتم تبادل الزائد من منتجات الآخرين فى بعض السلع بالزيادة فى الانتاج عن الاستهلاك فى سلع أخرى ٠

وأخيرا تحول النشاط الاقتصادى تدريجيا الى مرحلة الاقتصاد النقدى حيث قامت النقود بوظيفة الوسيط لعمليات تبادل الســـلع والمنشط والمسهل لها والحافظة لقيم جميع السلع والخدمات ٠

ولا يمكن التعرف على حدود فاصلة زمانية أو مكانية تفصل

بين كل مرحلة واخرى ، بل ان الباحث ليلاحظ بكل سهولة تداخل هذه المراحل وتعايشها مع بعضها فى وقت واحد أو فى مكان واحد ، ففى أواخر القرن العشرين لازالت بعض الأسر أو القبائل تعيش مرحلة الاكتفاء الذاتى ، كما أن التبادل السلعى (المقايضة) مازال معمولا به على المستوى الفردى وأيضا على المستوى الدولى وتبرم بشأنه اتفاقات دولية ثنائية ومشتركة ، على أن السائد فى عالم اليوم هو الاقتصادى النقدى ، وان لم تختلف باقى النظم ٠

ونلجأ الى التقسيم فقط من قبيل تبسيط البحث العلمى ليس الا ٠٠

وخلال القرن العشرين تكررت الأزمات النقدية على المستويين المحلى والعالمى وزادت حدة الأزمات مع نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن من هذا القرن ، مما كان سببا فى تسليط الأضواء من جديد على دور النقود فى تحريك النشاط الاقتصادى ، وبدأت عملية اعادة اكتشاف للنظريات النقدية بأمل الوصول الى حل للمشكلة التى أحاطت بالعالم فى شكل تضخم انكماشى ، مخالفا لكل النتائج التى رتبتها الأفكار الكينزية ، ولقد تساءل أحد كبار الاقتصاديين عن النقود متى ظهرت ومتى اختفت ؟[١] ٠

---

١ ـ جون كنت جالرث ، النقود متى ظهرت ومتى اختفت ، مؤلف له سنة ١٩٧٥ ورد ذكره فى سلسلة مقالات د٠ رمزى زكى ، أزمة النظام الراسمالى ٠ وقد استعرنا عنوان كتابنا منه ٠

الفصل الأول

اكتشــاف النقــود •

١ ـ مرحلة اقتصاد الاكتفاء الذاتى :

يحدثنا تاريخ الفكر الاقتصادى بأن الانسان البدائى بدأ حياته على وجه الأرض معتمدا على فكره وسواعده فى الحصـــول على السلع والخدمات التى يحتاجها لاشباع حاجاته وحاجات من يعولهم ، وكان التعاون وقتها مقصورا على أفراد أسرته الصغيرة المكونة من الزوجين والأولاد ثم تطور ليشمل تعاون جميع أفراد الأسرة الكبيرة (القبيلة) ، وحيث ان مطالب الحياة كانت بسيطة ومحدودة فانهم كانوا يستهلكون ما ينتجون ولم تكن هناك حاجة الى تبادل سلع أو خدمات مع أى مجتمع آخر مجاور لهم نظرا لبساطة المعيشة وقلة الحاجات ٠

٢ ـ مرحلة اقتصاد التبادل السلعى (المقايضة) :

وبمرور السنين عرف الانسان ميزة التخصص وتقسيم العمل وبدأت آثارها تظهر فى تحسين نوعية الانتاج وزيادة كميته وكان من آثارها ظهور الحاجة الى عملية تبادل المنتجات ، فاذا حقق أحد المنتجين المتخصصين فائضا فى انتاجه يزيد عن حاجته فانه يستطيع أن يستبدل بهذا الفائض من انتاجه فائض انتاج الآخرين ٠

وقد كان على من يرغب فى اتمام عملية التبادل أن يبحث عن ذلك الشخص الذى تتوافق رغبته معه حتى تتم الصفقة ، يضاف الى صعوبة التوافق المزدوج(١) صعوبة تجزئة بعض السلع حتى يمكن دفع قيمة سلعة أقل منها فى القيمة ، ومن ثم نشأت مهنة التجارة لتتولى تنظيم عملية تبادل السلع ولتخدم التخصص وتقسيم العمل ٠

وفى ظل هذا النظام كان على كل منتج أن يسلم فائض انتاجه الى التاجر المختص ثم عليه أن ينتظر حتى يتولى التاجر عرض جميع المنتجات على جميع الراغبين فى الحصول عليها ثم يتولى عملية المناقشة (الفصال) حتى تتم الصفقة وتتبادل المنتجات ، وواضح أن عملية التبادل تستغرق بعض الوقت الذى قد يطول حتى يمكن لمنتج سلعة معينة أن يستبدل بها سلعة أخرى ٠

٣ ـ مرحلة الاقتصاد النقدى :

(أ) اكتشـــاف النقود :

واجه التجار صعوبة فى الاحتفاظ بانتاج كل فرد على حدة كأمانة طرفهم لحين اتمام عملية التبادل ، ووجدوا أنه من الأفضل خلط

---

(١) وهيب مسيحه ، الاسعار والنفقات . مكتبـة النهضة ، القـــاهرة ١٩٥٠ ، ص ٣٢٢

جميع أنواع السلع المتماثلة فى النوع بحيث تكون الملكية مشاعا لجميع المنتجين ، وحتى يمكن تقدير قيم السـلع المتماثلة أو غير المتماثلة ، تم التعارف والاتفاق بين الناس - فى كل مجتمع على حدة وفى أوقات مختلفة - على اتخاذ سلعة معينة كنقد يستخدم فى قياس قيم جميع السلع الأخرى ·

فاستخدم الاغريق الماشية كنقود بينما تعارف أهل سيلان على استخدام الأفيال كنقود وقامت الأحجار الكبيرة بوظيفة النقود عند قبائل جزيرة باب ، كما استخدمت الجماجم البشرية فى جزيرة يوريبنو ، واستخدم الهنود الحمر التبغ ، بينما كانت نقود أهل الصين هى المدى والسكاكين(٢) ·

(ب) استخدام المعادن كنقود :

ومع ازدياد ظاهرة التخصص وتقسيم العمل ، زاد عدد وحجم الصفقات التى يبرمها الناس فيما بينهم بعضهم البعض أو مع التجار، وبتكرار التجارب اكتشفوا أن استخدام المعادن كنقود لتعبر عن قيم السلع والخدمات أفضل مما سواها من الأشياء الأخرى ، ذلك أن المعادن تمتاز على النقود السابقة بأنها لا تمرض ولا تموت كالحيوان كما يمكن تجزئتها وتشكيلها بالحجم والشكل المطلوبين لتعبر عن وحدات القيمة لمختلف السلع والخدمات ، كما أن حجم النقود المعدنية أصغر بكثير من النقود السـلعية كذلك لا تتطلب تكلفة للاحتفاظ بها (٣) ·

---

(٢) د· محمد يحيى عويس ، النقود والبنوك ، دار أسامة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢١ ·

(٣) ج·ف· كراوتزر ، الموجز فى اقتصـاديات النقود ، ترجمـة مصطفى كمال فايد ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٥ ·

وقد انتشرت النقود المعدنية ـ فى المعاملات ـ خصوصا مع التجار ، حيث كانت هذه النقود تمثل ايصالا يعطيه التاجر لصاحب السلعة ٠ هذا الايصال يعطيه الحق فى أن يأخذ فى أى وقت شاء ما يحتـــاجه من انتاج الآخرين بالقدر الذى تحدده مجموع القيم المذكورة فى مجموع الايصالات (النقود) التى معه ٠

وبمرور الوقت ، تعود الناس على التعـــامل باطمئنان بهذه النقود المعدنية ، فزادت ثقتهم فيها واكتسبت صفة القبول العام ، وبذلك أصبحت مقياسا معبرا عن قيم جميع السلع والخدمات ومخزنا لها فى نفس الوقت ٠

(ج) استخدام الذهب والفضة كنقدين :

كانت صفة القبول العـــام التى اكتســـبتها النقود المعدنية (الايصالات) سببا فى قيام مصاصى دماء الشعوب وآكلى عرقهم بالباطل قيامهم بتقليدها (الايصالات) واستخدامها فى شـــراء ما يحتاجونه ، وبهذه الطريقة تمكنوا من الحصول على جانب كبير من انتاج المجتمع من السلع والخدمات دون أن يقدموا هم أى مساهمة من جانبهم فى هذا الانتاج ، وقد تسببت وفرة المعادن التى صنعت منها هذه النقود (الايصالات) فى تسهيل عملية التزوير وجعلها قليلة التكاليف ٠

ويود الباحث أن يعيد تركيز الضوء على هذه النقطة نظرا لأهميتها القصوى ، اذ ليس المقصود من هذا التزوير نوع المعدن ولا شكله ولا طريقة السك ، ولكن ما يعنينا أن عددا من الأفراد غير المنتجين فى المجتمع تمكنوا من العيش فى بحبوحة ورغد على حساب باقى أفراد المجتمع ، وذلك باستيلائهم على كمية من منتجات هذا المجتمع من الســلع والخدمات بموجب ايصـــالات مزورة ، هذه

الايصالات متمثلة فى النقود المعدنية المصنوعة من الحديد أو النيكل أو النحاس أو ما شابه ذلك وكلها قابلة للتزوير تستوى فى ذلك مع النقود المصـــنوعة من الجلد والتى سبق أن جربت فى بعض البلاد ، كما أنها تستوى أيضا مع النقود الورقية المستخدمة فى جميع بلاد العالم اليوم ٠

وقد تكفلت التجـــارب الكثيرة والمرة بتعليم المجتمعـــات أن الايصال الوحيد الذى يمكن أن يعبر عن كمية من السلع والخدمات بسهولة ويسر ودقة دون أن يتمكن أحد من تزويره هو ما صنع من الذهب أو الفضة ، فظهرت النقود المصنوعة من الذهب والفضة ، وسرعان ما انتشر استخدام النقدين على المستوى المحلى والمستوى العالمى ، لتفوقهما على جميع المعادن الأخرى فى المواصفات ، ولما ينفردان به من صفات خاصة بهما ٠

وقد قامت دول كثيرة بسك عملاتها من المعدنين الذهب والفضة ، بينما اقتصرت بعضها على سك عملتها من الفضة والبعض الآخر سك عملته من الذهب ، وكانت كل عمله تحوى وزنا ثابتا من المعدن بدرجة نقاوة (عيار) معينة وبســـعر صـــرف محدد بين الذهب والفضة ٠

وهكذا بالفطرة السليمة والتطور الطبيعى تعارف الناس منذ قديم الأزل على اتخاذ النقود من المعدنين النفيسين (الذهب والفضة)، ولقد قام النقدان بوظيفة النقود العالمية بالاضافة الى وظيفة النقود المحلية فى كل دولة ، وبمراجعة تاريخ الفكر الاقتصادى نلمح أقوالا لبعض المفكرين فيما يختص بالنقود(٤) ٠

---

(٤) سعيد النجار ، مقدمة فى تاريخ الفكر الاقتصـــادى ، جـامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ص ١٠ ، ١١ ٠

يقول أرسطو (٣٢٢ ق٠م) عن النقود انها نشأت لمواجهة احتياجات التجارة والتبادل فهى الواسطة التى يتم بها تبادل السلع والخدمات ، وهى فى نفس الوقت مقياس لقيم هذه السلع والخدمات ٠

وقد تكلم اكزونوفون (٣٣٥ ق٠م) عن النقود فميزها عن الثروة ، حيث ان الثروة تمثل مجموع الأموال فى مختلف الصور من السلع والخدمات ، وربط الثروة باشباع الحاجات ، بينما النقود م نالذهب والفضة لا تشبع حاجة وكلها تعبر عن قيم الثروة وفى نفس الوقت قادرة على التحول الى أى شكل من الأموال وقد أفاض اكزونوفون فى مزايا الفضة وتمتعها بثبات كبير فى سعرها ٠

ثم جاء من بعدهم جيل مكون من بلينى (٧٩ ق٠م) - وسنكا (٦٥ ق٠م) وشيشرون (٤٢ ق٠م) ونجد فى كتاباتهم جميعا تحليلا عن البلاء الاجتماعى الذى يصيب المجتمع من انحراف النقود عن تأدية وظائفها والتحول الى الاقراض بالربا ٠

وتكلم بلينى عن مزايا الذهب النقدية من حيث دوامه وعدم قابليته للتلف مع سهولة تشكيله وقابليته للتجزئة ٠

(د) مميزات النقدين (الذهب والفضة) :

ومن العرض السابق يتضح أن الانسان قد اكتشف صفات الذهب والفضة منذ فجر التاريخ وفى وقت مجهول للباحثين وقبل الميلاد بوقت طويل ، ولصفاتها التى تميزها عن غيرها من المعادن تربعت النقود المصنوعة من الذهب والفضة على عرش النظام النقدى العالمى قرونا طويلة دون منازع حتى أوائل القرن العشرين ، ولزيادة الايضاح نورد فيما يلى الصفات التى تتوافر فى الذهب والفضة :

١ - الذهب والفضة قابلان للطرق والتشكيل بالوزن والحجم والشـــكل المطلوبين للتعبير عن مختلف القيم الموجودة

بالمجتمع فى صورة وحدات نمطية يسهل التعرف عليها ، كما يسهل استبدال قيم السلع والخدمات بها ٠

٢ ـ يتميز الذهب والفضة بالقابلية للحفظ لمدد غير محدودة (الادخار) اذ لا يتعرضان للتلف أو الهلاك بالصدأ أو التسامى أو الحريق أو التقطيع ، كما يتمتعان بمقاومة الأحماض والقلويات ٠

٣ ـ للذهب كما للفضة لون خاص ، وبريق خاص ، وملمس خاص ، ورنين خاص ، يمكن للانسان العادى التعرف عليهما بسهولة ويسر ، باستخدام حواس النظر واللمس والسمع معا ، وهذا من شأنه تيسير وتسهيل التعامل وفى نفس الوقت تصعيب عملية تزويرهما لدرجة الاستحالة ، فيطمئن المتعاملون فى السوق الى أن جهدهم وعرقهم لن يستولى عليه لصوص الجهد والعرق عن طريق تزوير ايصالات الانتاج (النقود) ٠

٤ ـ تتميز الكمية المعروضـــــة من الذهب والفضة بالثبات النسبى ـ على الأقل فى المدى القصير ـ وتتناسب الزيادة فى انتاجهما مع الزيادة فى الانتـــاج العالمى من كافة السلع والخدمات ومع الزيادة فى سكان العالم ، وهذا من شأنه ثبات القيمة التبادلية بالنسبة الى جميع السلع والخدمات فى حالة ثبات المعروض منها وبقاء باقى الشروط على ما هى عليه ، وهذا من شأنه أن تمتعت النقود من الذهب والفضة بالصلاحية والقدرة على قياس قيم جميع الأشياء ٠

٥ ـ الذهب والفضـــة لهما قيمة ذاتية كامنة فيهما نظـرا لمزاياهما المتفوقة كمعدن ، ولتمتعهما بندرة نسبية مما

يجعل لهما قيمة اقتصادية حتى ولو لم يستخدما كنقود ، وظلا مجرد سبائك ٠

٤ ـ وخلاصة الفصل الأول هى كما يلى :

تربعت النقود المصنوعة من الذهب والفضة على عرش النظام النقدى العالمى منذ فجر التاريخ حتى أوائل القرن العشرين ٠

وكانت تقوم النقود (من الذهب أو الفضة) بوظيفة الايصال الدال على كمة من الانتاج ، وهذا الايصال غير قابل للتزوير ـ حتى قيل ان سبب نشأة علم الكيمياء هو محاولة تزوير هذا الايصـــال باكتشاف طريقة سهلة لتحويل المعادن الرخيصة مثل النحاس والحديد والرصاص الى معادن نفيسة كالذهب والفضة حتى يمكن بذلك سرقة انتاج الآخرين الكادحين ، اذن فالذهب والفضة كنقود ليسا الا تعبيرا دقيقا عن كمية الانتاج فى صورة ايصال غير قابل للتزوير ٠

وهذا المعنى يتفق تماما مع رأى آدم سميث حيث قال : ان الجنيه (من الذهب) سند اذنى مسحوب على تجار المنطقة بكمية معينة من السلع الضرورية والكمالية ، والزيادة التى حدثت فى دخل الشخص الذى تسلم الجنيه هى عبارة عن الأشياء التى يمكن شراؤها بالجنيه وليست هى الجنيه نفسه(٥) ٠

كذلك يتشابه نفس المعنى مع قول جون جراى : لا يجب أن تكون النقود (الذهب) سوى ايصال ، أى اقرار بأن حامل الصك قد أضاف قيمة معينة الى رصيد الثروة القومية ، أو أنه اكتسب حقا بنفس القيمة من شخص أسهم فيها(٦) ٠

---

(٥) وهيب مسيحة ، مرجع سابق ، ص ١٥ ٠

(٦) رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ، الهيئة المصرية العامـة للكتاب ، ١٩٨٠ الصفحات ما بعد الاهداء وقبل المحتويات ٠

الفصـــل الثانى

الاســلام والنقــود •

١ ـ النقود من الذهب والفضة :

أقر الاسلام الحقيقة النقدية للذهب والفضة ، والتى اكتشفها الانسانمنذ فجر التاريخ ، وبالرغم من تطاول الزمن وتباعد الأوطان واختلاف الأجناس واللغات والأديان ، فان هذه الحقيقة ظلت مستقرة فى فطرة الناس قبل وبعد ظهور الاسلام ـ بل حتى يومنا هذا ـ وكل ما فعله ألاسلام أن أقر حقيقة فطرية ، فاتخذ النقدين الدينار من الذهب والدرهم من الفضة ، واعتبرهما النقدين المعترف بهما دون غيرهما ، وما عداهما من قطع العملة المسكوكة من أى نوع آخر من المعادن الأخرى فهى فلوس(١) لا تسرى عليها أحكام النقدين من

(١) الفلس وجمعه فلوس هو قطعة النقود (العملة) المصـــنوعة من سبائك من النحاس أو النيكل أو الالنيوم أو غيرها ومن لا يمتلك غيرهـــا يكون فى حالة فلس ٠

الذهب والفضة حيث انها لا تتمتع بما يتمتعان به من مميزات ٠

وعلى ذلك كانت أقوال علماء الاسلام ، بل يذهب بعضهم الى أن الله سبحانه وتعالى قد خلق الذهب والفضة للقيام بوظيفة النقدين ٠

(أ) حرم الاسلام اكتناز الذهب والفضة :

وذلك دون غيرهما من صور الأموال ، يقول الله سبحانه وتعالى فى كتابه الكرم : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا نفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ، يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون »(٢) ٠

واختصاص الذهب والفضـــة بتحريم الاكتناز دون غيرهما من الأموال يفضى بها حتما الى وظيفة الثمنية (قياس القيمة) وهذا دليل على كونهما أثمانا بالخلقة لا بالاصطلاح(٣) لما يتمتعان به من صفات طبيعية من خلق الله سبحانه وتعالى وفرت لهما صفات النقود المثالية فأصبحا (الذهب والفضة) قادرين على التحول الى شتى صور الأموال فمن حازهما فكأنما حاز كافة أنواع المال نظرا لما لهما من قبول عام(٤) ٠

(ب) حرم الاسلام اتخاذ الأوانى من الذهب والفضة وهذا دليل آخر على كونها أصل الأثمان بالخلقة ، لأنها حرام على الغنى وحرام على الفقير على السواء ، وهذا يعنى أن علة التحريم ليست الترف والتنعم ، بل هى وظيفة النقود ، وفى ذلك يقـــول الامام الغزالى

---

(٢) سورة التوبة ، آية رقم ٣٤ ، ٣٥ ٠

(٣) محمد سلامة جبر ، أحكام النقود فى الشريعة الاسلامية ، دار الشعاع للنشر الكويت ، ١٩٨١ ، ص ٧ ٠

(٤) محمد بن محمد أبو شهبة ، نظرة الاسلام الى الربا ، مجمع البحوث الاسلامية القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٩ ، ١٠ ٠

موضحا ، « كل من اتخذ من الدراهم (الفضة) أى من الدنانير (الذهب) آنية ، فقد كفر النعمة (أى سترها وأخفاها) ، وكان أسوأ حالا من الذى كنز الذهب والفضة ، لأن مثال هذا من استسخر حاكم البلد فى الحياكة والمكس (الجمارك) والأعمال التى يقوم بها أخس الناس ، والحبس أهون منه ، ذلك أن النحاس والحديد والخزف تستطيع أن تقوم بحفظ المائعات (الطعام والشراب)، ولا يمكن لها أن تقوم بوظيفة النقود ، فمن لم ينكشف له هذا بفكره ، كان الحديث الشريف رادعا له : من شرب فى آنية من ذهب أو فضة فكأنما يجرجر فى بطنه نار جهنم »(٥) .

(د) فطر الناس على حب الذهب والفضة

الناس هم الناس فى أى زمان وفى أى مكان قد فطروا على حب القناطير المقنطرة من الذهب والفضة نظرا لأنهما أصل الأثمان بالخلقة ومن ثم قابليتهما الى التحول الفورى وبدون تردد الى شتى صنوف المال والتى ذكرت معهما فى الآية الكريمة : « زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة ، والخيل المسومة ، والأنعام ، والحرث ، ذلك متاع الحياة الدنيا ، والله عنده حسن المآب »(٦) .

٢ ـ تحديد وزن وعيار النقود الاسلامية :

لم يكن للعرب فى الجاهلية (قبل ظهور الاسلام) نقود مضروبة بأسمهم ، بل كانوا يتعاملون بدينار الروم (ذهب) وبدرهم فارس (فضة) .

---

(٥) أبو حامد الغزالى الامام ، احياء علوم الدين ، مطبعة دار المعرفة ، جزء ٤٥ ص ٩٢ .

(٦) سورة آل عمران ، آية رقم ١٤ .

قول البلاذرى (٢٧٩ هـ) ان العرب كانوا ـ فى ذلك الوقت ـ يتعاملون بها على أساس وزن ما تحويه كل منها من المعدن النفيس نظرا لاختلاف أوزانها ، وكانت النسبة بين المعدنين الذهب والفضة هى ١ : ٧ وزنا(٧) ٠

وبعد ظهور الاسلام تم تحديد وحدة النقد الحسابية الشرعية (القانونية) ذات الوزن والعيار المعلومين لقطعة النقود الذهبية أو الفضية ، ومن المعلوم أن ذلك يشكل العنصر الأساسى فى أى نظام نقدى سليم ، اذ ليس من الضرورى أن تسك فعلا وحدة النقود أو تكون موجودة بالفعل فى التداول ٠

يقول ابن خلدون فى ذلك : ا نالدرهم والدينار كانا مختلفى السكة فى المقدار والموازين بالآفاق والأمصار وسائر الأعمال (الولايات) ، والشرع قد تعرض لذكرهم وعلق كثيرا من الأحكام بهما مثل الزكاة والحدود والأنكحة (الزواج) وغيرها ، فلابد لهما عنده من حقيقة ومقدار معين فى تقديره ، حتى تجرى عليهما أحكامهم دون غير الشرعى منها (القانونى) فاعلم أن الاجتماع منعقد فى صدر الاسلام وعهد الصحابة والتابعين على أن الدرهم الشرعى هو الذى تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب ، والأوقية من الذهب تزن اربعين درهما من الفضة ، والدرهم الشرعى على هذا كان سبعة أعشار الدينار (وزنا) ـ أما من حيث القيمة فكان الدرهم يساوى واحدا على عشرين من قيمة الدينار ٠

وفى البحر الرائق يذكر ابن تميم(٨) أنه لما وقع التنازع فى

---

(٧) أبو بكر الصديق وشوقى اسماعيل : اقتصاديات النقود فى اطار الفكر الاسلامى ، مكتبة وهبة ، ١٩٨٣ ، ص ٥٧ ٠

(٨) أبو بكر الصديق ، وشوقى اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ ٠

الايفاء (الدفع) والاستيفاء (التحصيل) بالدراهم المختلفة الوزن فى زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أخذ من كل نوع درهما وخلطهم وقسمهم الى ثلاثة دراهم متساوية أى أنه أخذ متوسطهم ـ وبقى العمل عليه فى كل شىء اذ ان الدرهم كان يساوى سبعة أعشار الدينار ·

والملاحظ فى العصر الاسلامى أن القوة الشرائية لكل من الذهب والفضة كانت تتمتع بالثبات ، مع ثبات سعر الاستبدال بينهما (ثبات سعر الصرف بين النقدين) ، اذ كان الدينار الاسلامى الحسابى يزن ٤ر٢٥ جراما من الذهب الخالص (عيار ٢٤) ، بينما يزن الدرهم الاسلامى الحسابى ٢ر٩٢ جراما من الفضة الخالصة ·

وأول من أمر بالسكة فى الاسلام هو الامام على بن أبى طالب رضى الله عنه بالبصرة سنة ٤٠ هـ(٩) ، ثم أكمل الأمر من بعده عبد الملك بن مروان سنة ٧٦ هـ وأنشأ أول دار لسك النقود الاسلامية ، وقامت هذه الدار بسك الدينار من الذهب والدرهم من الفضة طبقا للأوزان السابقة ، وعليهما كان يتم حساب نصاب الزكاة ·

٣ ـ ثبات قيمة النقود وحيادها(١٠) :

يحرم الاسلام الغش والسرقة فى كل شىء بما فيها النقدان (النقود من الذهب والفضة) ، فيحرم غشها بتغيير عيارها بخلطها بالنحاس مثلا واعادة سكها ، كما يحرم أيضا سرقة جزء منها بالاقتطاع ثم اعادة سكها مرة أخرى ، فكلا الأمرين محرم فى الاسلام

---

(٩) أحمد يوسف البرعى ، النقود الاسلامية ، مقال منشور بمجلة البنوك الاسلامية عدد ٢٦ ، ص ١١ ·

(١٠) أحمد النجار ، الآثار التى تحدثها النقود فى الحياة الاقتصادية مقال منشور بمجلة البنوك الاسلامية عدد ٢١ ص ١١ ·

حيث ان النقود هى مقياس المعاملات ، والمقياس لابد أن يكون معلوما للناس وثابتا لا يتغير .

وقد أفاض فقهاء الاسلام منذ القدم فى الحديث عن ضبط قيمة النقود والمحافظة عليها وزنا وعيارا حتى تؤدى وظيفتها بكفاءة وتكون مقياسا صادقا للقيم التبادلية فى الأسواق .

من هؤلاء الامام الغزالى الذى أوضح : « أن من الظلم اختلاف قيم النقود وتباينها فى الجودة والرداءة وأن شكر الله يقتضى عدم تغيير قيمة واسطة التادل ومقياس قيمة الأشياء وهى النقود ، لذا فان كل ما من شأنه تغيير قيمتها فقد تعدى حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه »(١١) .

ويرى ابن القيم أن « سبب تحريم التفاضل فى حالة استبدال الذهب بالذهب ، وحالة استبدال الفضة بالفضة(١٢) وهما النقدان السائدان هو كونهما أثمانا للمبيعات ، وحيث ان الثمن هو المعيار الذى يعرف به تقويم الأشياء ، فيجب أن يكون محدودا ومضبوطا ، لا يرتفع ولا ينخفض ، اذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع ، لم يكن هناك ثمن تعتبر به المبيعات ، بل الجميع سلع ، فى حين أن حاجة الناس الى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة ، ولا يكون ذلك الا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر على حال واحدة ، ولا يقوم هو بغيره، اذ يعتبر بذلك سلعة يرتفع وينخفض ، فتفسد معاملات الناس ، ويحدث الضرر والظلم » .

---

(١١) سورة الطلاق ، آية رقم (١) .

(١٢) الحديث : عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذهب بالذهب ، مثلا بمثل ، يدا بيد ، والفضل ربا ، والفضة بالفضة مثلا بمثل ، يدا بيد ، والفضل ربا ، ... » الى آخر الحديث « فان اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد » .

وفى رأى الباحث أن تحليل ابن القيم قد تحقق فعلا فى القرن العشرين فقد صارت النقود سلعة لها ثمن يرتفع وينخفض وفسدت فعلا معاملات الناس وحدث ضرر وظلم كبير بسبب التضخم النقدى العالمى ٠

ويرى المقريزى « أن النقود يجب أن تكون مضـــــبوطة غير مغشوشة ، وأن التوسع فى اصدار النقود (عن طريق انقاص وزنها أو عيارها) بدون حاجة اقتصادية ممنوع ، لما تحدثه من أضرار من جراء نقص قيمتها ، واضطراب أثمان السلع ، والتضخم وتأثيره الضار على توزيع الثروة والدخول فى المجتمع ، وهو أمر ممنوع شرعا » ٠

وهذا يعنى أن عرض النقود مرتبط بحجم الناتج القومى ، فاذا زاد الانتاج بوجه عام زادت معه أيضا كمية الذهب والفضـــــة وبالتالى يقابل الزيادة فى عرض السلع والخدمات زيادة أيضا فى عرض النقود من الذهب والفضة ٠

وقد درس ابن عابدين بعض المسائل المتعلقة بتغير قيمة النقود انخفاضا أو ارتفاعا أو انقطاعا (الغاء السكة) ، وخلاصة دراسته أنه اذا حدث تغيير فى قيمة النقود سواء فى أوزانها أو عيارها أو معدنها أو اصدار كواغد (نقود من الجلد) أو اصدار نقود ورقية (صكوك) ، فان جميع المعاملات المؤجلة ترد الى قيمتها من النقود الخالصة (ذهب أو فضة) وقت التعاقد ويرى الدكتور محمد عبدالمنعم عفر ــ أن رأى ابن عابدين ربما يكون فيه حل مقبول لعلاج ظاهرة الانخفاض المتزايد لقيمة النقود الورقية فى العصر الحالى ، عصر التضخم الجامح ٠

٤ ـ توفير السيولة النقدية :

اتخذ الاسلام عدة اجراءات يضمن بها توفير السيولة النقدية ، دائما وبالقدر الكافى لابرام جميع الصفقات على المستويين المحلى والعالمى · ومن هذه الاجراءات :

(أ) اتخاذ النقدين (من الذهب والفضة) :

ارتكز النظام النقدى فى الاسلام على الذهب والفضة معا (النقدين) مع تحديد سعر صرف ثابت بين الذهب والفضة على النحو السابق شرحه ·

وكان من شأن ذلك أن توفرت السيولة النقدية بالقدر اللازم مع توفير أقصى قدر ممكن من الثبات فى مستوى أسعار السلع والخدمات ·

وقد سبق القول بأن مجرد تحديد وزن وعيار قطعة النقود الذهبية أو الفضية يعد اجراء كافيا لبناء النظام النقدى السليم ، وأنه ليس من الضرورى أن تكون وحدة النقود موجودة بالفعل فى التداول ·

فالواقع أن التبادل فى الأسواق يتم بين سلع وخدمات بعضها مع البعض وتعقد الصفقات بين منتجين وتجار أو تجار وتجار وما النقود الا وسيلة لتقدير القيم والمساعدة على اتمام عملية التبادل فى يسر وسهولة ، وعلى المستوى المحلى والعالمى لا يحدث نقل فعلى للنقود فى كل الصفقات الرئيسية بل عادة ما تتم المحاسبة كل فترة محددة لترصيد المعاملات ثم استئنافها ثانية أو قطعها نهائيا وفى مثل هذه الحالة تسوى الفروق بالنقود ·

فمثلا اذا اشترى أحد تجار جدة ثلاث شحنات من اليونان الأولى زيت زيتون وقيمتها ١٢٠٠ دينار والثانية لوز وقيمتها ٩٠٠

دينار والثالثة رخام وقيمتها ٤٠٠ دينار ، وفى نفس الفترة باع الى تاجر باليونان شحنة من البن قيمتها ١٥٠٠ دينار وشحنة أخرى من البهارات قيمتها ٩٥٠ دينارا ٠ فان هذه الصفقات الخمس والتى بلغت قيمتها ٤٩٥٠ دينارا لاتحتاج الا الى ٥٠ دينارا فقط لتسوية هذه المعاملات فى حالة رغبة أحد الطرفين فى ايقاف التعامل ، أما اذا استمرا فى التجارة مع بعضهما فلا ضرورة لذلك ٠

ولعل فى هذا تفنيدا للرأى المدافع عن اصدار النقود الورقية فى العصر الحديث بحجة مجابهة الزيادة فى حجم النشاط الاقتصادى والتجارة الدولية ٠

(ب) تحريم اكتناز النقدين :

حرم الاسلام اكتناز الذهب والفضة دون سائر الأموال فى صورة سلع ومنافع ، فكان نص التحريم بالقرآن الكريم مقصورا عليهما فقط ، وفى ذلك يقول القرآن الكريم : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ، يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم ، فذوقوا ما كنتم تكنزون »(١٣) ٠

واكتناز الذهب والفضة حرام فى أية صورة سواء كانا فى صورة مسكوكات أو سبائك أو أوان أو أباريق أو فى أية صورة أخرى طالما كان ذهبا أو فضة ٠

ولقدسبق القول بأن تحريم الاكتناز قد قصر على الذهب والفضة نظرا لقيامهما بوظيفة الثمنية (النقود) ، فالنقود فى النشـــــاط الاقتصادى بمثابة الدم فى جسم الانسان ، فالمعروف علميا أن الدم

---

(١٣) سورة التوبة ، آية ٣٤ ، ٣٥ ٠

لا يغذى خلايا الجسم ، ولكنه وسيلة لحمل الغذاء اليها ، فان ارتفع تدفق الدم سرعان ما تموت خلايا الجسم وتنتهى الحياة ، هكذا النقود فى النشاط الاقتصادى فهى لا تشبع حاجة من حاجات الانسان الفطرية ، ولكنها وسيلة لتبادل المنافع لمختلف السلع والخدمات التى تشبع حاجات الانسان ، فان أوقف تدفق النقود خلال المجتمع (اكتناز) ، اختل النشاط الاقتصادى وأصاب الدمار والخراب جميع الأمة ، ومن هنا يظهر لنا جانب من حكمة تحريم اكتناز الذهب والفضة حتى يستمر النقدان فى اتمام حركة التدفق الدائرى للدخل(١٤) ٠

ومن الفوائد الكثيرة التى تحققها زكاة النقدين الحد من اكتناز الذهب والفضة ، ذلك أن أى مبلغ مكتنز ويجاوز نصاب الزكاة ، تتولى زكاة النقدين سحبه من صاحبه تدريجيا واعادة توزيعه داخل المجتمع وعلى من يحسن استغلاله فى خلال جيل واحد (¾ قرن) وبمعدل سنوى ثابت مقداره ٥ر٢٪ ، وهذه العملية مستمرة بدون توقف ٠

وأمام صاحب النقود الزائدة عن حاجته أحد حلين اما أن ينزل بنقوده الى معركة الانتاج والتوزيع ويشارك فى النشاط الاقتصادى ليحقق الصالح العام وفى نفس الوقت يحقق لنفسه عائدا يزيد عن الزكاة التى يدفعها ، وبهذا يحافظ على رأسماله ، واما أن يجمد نقوده فتأكله الزكاة ٠

وهذا ما يفهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ يقول : « من ولى مال يتيم فليستثمره له حتى لا تأكله الزكاة»(١٥) ٠

---

(١٤) محمد عبد الله العربى ، النظم الاسلامية ، جمعية الدراسات الاسلامية ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ١١٦ ٠

(١٥) رفعت السيد العوضى ، منهج الادخار والاستثمار فى الاسلام ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، القاهرة ، ص ١٦٧ ٠

وقد تباينت اقوال علمائنا الأفاضل حول تحديد معنى الكنز والاكتناز(١٦) ·

يقول الامام القرطبى المتوفى ٦٧١ هـ (٢٣) : (واختلف العلماء فى المال الذى أديت زكاته هل يسمى كنزا أم لا ، فقال قوم نعم ·

وقال قوم : ما أديت زكاته فليس كنزا · قال ابن عمر : ما أدى زكاته فليس كنزا وان كان تحت سبع أرضين ، وكل ما لم تؤد زكاته فهو كنز وان كان فوق الأرض) ·

ويقول ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ(٢٤) : (وأما الكنز فقال مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال هو المال الذى لا تؤدى منه الزكاة) ·

وعن الثورى وغيره عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : (ما أدى زكاته فليس بكنز وان كان تحت سبع أرضين ، وما كان ظاهرا لا تؤدى زكاته فهو كنز) ·

ويقول الشيخ طنطاوى جوهرى (رحمه الله) (٢٥): (المراد بالمال المكنوز ما لم تؤد زكاته ولو لم يكن مكنوزا · قال (ما أدى زكاته فليس بكنز) أى ليس بكنز أوعد عليه) ·

أما الرأى الآخر فيذكره الامام القورطبى عن أبى ذر (وقيل الكنز ما فضل عن الحاجة · روى عن أبى ذر وهو مما نقل من مذهبه وهو من شدائده ومما انفرد به رضى الله عنه · قلت : ويحتمل أن يكون مجمل ما روى عن أبى ذر فى هذا ما روى أن الآية نزلت فى وقت

---

(١٦) أبو بكر الصديق ، وشوقى اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٢٢ · المال ·

شدة الحاجة وضعف المهاجرين وقصر يد رسول الله عن كفايتهم ولم يكن فى بيت المال ما يشبعهم وكانت السنون جوائح هاجمة عليهم ، فنهوا عن امساك شىء من المال الا قدر الحاجة · ولا يجوز ادخار الذهب والفضة فى مثل ذلك الوقت · فلما فتح الله على المسلمين ووسع عليهم أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مئتى درهم خمسة دراهم وفى عشرين دينارا نصف دينار ولم يوجب الكل واعتبر مدة الاستنماء فكان ذلك منه بيانا صلى الله عليه وسلم ·

ويقول : (روى أبو داود عن ابن عباس قال : كبر ذلك على المسلمين فقال عمر : أنا أفرج عنكم » فانطلق فقال : يانبى الله ، انه كبر على أصحابك هذه الآية فقال : (ان الله لم يفرض الزكاة الا ليطيب ما بقى من أموالكم وانما فرض المواريث لتكون لمن بعدكم) قال : فكبر عمر · ويقول الامام القرطبى : (قرر الشرع ضبط المال وأداء حقه · ولو كان ضبط المال ممنوعا لكان حقه أن يخرج كله وليس فى الأمة من يلزم هذا · وحسبك حال الصحابة وأموالهم رضوان الله عليهم) ·

قلت هذا الذى يليق بأبى ذر رضى الله عنه أن يقول به ، وان ما فضل عن الحاجة ليس بكنز اذا كان معدا لسبيل الله ·

وعن الكنز وأثره الاقتصادى يقول الدكتور محمد عبد الله العربى (٢٨) : (فالتقتير وما يقترن به من اكتناز الذهب والفضة أو غيرهما من وسائل النقد يحول دون نشاط التداول النقدى ، وهو ضرورى لانتعاش الحياة الاقتصادية فى كل مجتمع ، فحبس المال تعطيل لوظيفته فى توسيع ميادين الانتاج وتهيئة وسائل العمل للعاملين) · مما يعنى أن الكنز حبس عن التداول وتقليل من حركة التدفق الدائرى للدخل مما يسمح بمعدل نمو أقل عما اذا أطلق المال المكنوز ودفع الى التداول ·

وبعد فحص الآراء التى تيسرت للباحث فى هذا الموضوع يعرض خلاصة بالرأى كما يلى :

١ ـ يقتصر تحريم الاكتناز على الذهب والفضة دون غيرهما من سائر الأموال ، والسبب فى ذلك علة الثمنية (وظيفة النقود) والأموال الأخـــــرى من منقولات مثل الطعام والشراب والكساء ، وعقارات مثل المبانى والأرض يمكن ادخارها بأى كمية وبمطلق الحرية دون أن توصـــف بالاكتناز المحرم ، حيث ان ـ هذه الصفة خاصة بحبس النقدين من الذهب والفضة فقط ومنعهما من التداول فى أيدى الناس لتسيير حركة النشاط الاقتصادى ٠

٢ ـ ادخار نقود أقل من ٢٠٠ درهم أو أقل من ٢٠ دينارا (وهو ما يعادل قيمة ٨٥ جراما من الذهب الخالص مقوما بأى عملة بالأسعار الجارية) ـ هذا لا يعد اكتنازا لأنه أقل من نصاب الزكاة ٠

وهذا المبلغ يعادل نفقة سنة كاملة لفرد واحـــد مدخرة للطوارىء ، مع الأخذ فى الاعتبـــار أن الذمة المالية فى الاسلام منفصلة لكل أفراد الأسرة بشروطها ٠

٣ ـ المدخرات من النقدين (الذهب والفضة) التى توجه أو ترصد فى سبيل الله ـ وهو سبيل المنافع العامة لتحقيق المصالح الشرعية الخمس(١٧) ، وذلك بمساهمتها فى العملية الانتاجية والاشتراك فى تحريك السلع والخدمات، وسواء تمت هذه المساهمة على مسئولية صاحب النقود

---

(١٧) حفظ الدين ، حفظ النفس ، حفظ العقل ، حفظ الولد ، حفظ المـال ٠

مباشرة أو عن طريق المرابحة أو المضاربة أو المشاركة أو قام باقراضها قرضا حسنا بدون ربا (الفائدة) ــ هذه المدخرات بهذه الكيفية لا يمكن أن تعتبر اكتنازا ٠

٤ ــ النقود التى تزيد على نصاب الزكاة ولا تشارك فى العملية الانتاجية أو الخدمات المتصلة بها ، ويتسبب الاكتناز فى ابعادها تماما عن دائرة النشاط الاقتصادى ، هذه النقود تعتبر اكتنازا محرما ، ويعتبر مالكها آثما طالما اكتنزها ، وتتولى زكاة النقدين تطهير النقود المكتنزة وجبر الخطأ ، تماما مثل الحاج اذا أخطأ فى مراسم الحج قدم فدية من صيام أو صدقة أو نسك ، ولا يعنى ذلك أن خطأ الحاج أصبح محمودا ومطلوبا ولو عمدا مع سبق الاصرار ، كذلك لا يعنى دفع زكاة النقدين أن حبس النقود عن التداول ومنعها من اتمام دورتها ضمن النشاط الاقتصادى قد أصبح عملا حلالا ومرغوبا فيه كالانفاق كما سيتضح فيما بعد ٠٠

٥ ــ ومما سبق فان الرأى القائل بأن المال الذى أديت زكاته ليس بكنز قول صحيح أسىء تفسيره بسبب الخلط بين معنى المال ومعنى النقدين ، فالمال فى جميع صوره لم يحرم اكتنازه بل لم يطلق عليه هذا الأصطلاح أصلا وانما اختص الذهب والفضة دون سائر الأموال بلفظ الاكتناز فهما فقط اللذان يسميان كنزا ، لأنهما بالطبيعة خلقهما الله سبحانه وتعالى للتداول وهذا ما يفهم أيضا من المعنى اللغوى لكلمة ذهب من الذهاب والمغادرة المستمرة ، وكلمة فضة من الفض والتفريق المستمر ، وأيضا يفهم نفس المعنى من توجيه الرسول الكريم باستثمار مال اليتيم حتى لا تأكله الزكاة ٠

(هـ) الحث على الانفـــاق :

حرم الاسلام اكتناز النقدين وفى المقابل شجع الانفاق بشتى الطرق وفى مناسبات عديدة ٠

فنجد أن القرآن الكريم قد اشتمل على ١٢٠ آية متعلقة بالموضوع منها ٧٣ تتعلق بالنفقة والانفاق بوجه عام ، منها ٣٢ آية تتكلم عن الزكاة ومنها ١٥ آية تتحدث عن الصدقة ، بما فيها الصدقة المفروضة (الزكاة)(١٨) ٠

ففى مجال الترغيب والتشجيع على الانفاق والتصدق يقول الله ـ سبحانه وتعالى ـ فى كتابه الكريم : « وما أنفقتم من شىء فهو يخلفه وهو خير الرازقين »(١٩) « فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير »(٢٠) « مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل فى كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء ، والله واسع عليم »(٢١) « وسيجنبها (نارا تلظى) الأتقى ، الذى يؤتى ماله يتزكى »(٢٢) ٠

وفى أحوال كثيرة ارتبط الانفاق بالايمان وبالصلاة التى هى عماد الدين : « وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا مما

---

(١٨) « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضه من الله والله عليم حكيم » ٦٠ التوبة ٠
(١٩) القرآن الكريم ، ٣٩ سبأ ٣٤ ٠
(٢٠) القرآن الكريم ٧ الحديد ٥٧ ٠
(٢١) القرآن الكريم ، ٢٦١ البقرة ٢ ٠
(٢٢) القرآن الكريم ١٧ ، ١٨ الليل ٩٢ ٠

رزقهم الله »(٢٣) « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية »(٢٤) « والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما » ٠

كما ارتبط غسل كثير من الذنوب بالانفاق : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم والله سميع عليهم ، ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات ، وأن الله هو التواب الرحيم »(٢٥) « فدية من صيام أو صدقة أو نسك »(٢٦) ٠ « ويدرءون بالحسنة السيئة ومما رزقناهم ينفقون »(٢٧) ٠

وفى التحذير من الشــح والامســاك وانذارهم وتوعدهم : « وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتى أحدكم الموت »(٢٨) « لن تنالوا البر حى تنفقوا مما تحبون »(٢٩) « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ، يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهــورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون »(٣٠) ٠

ولقد تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم شرح وتطبيق أوجه الانفاق ، وبين الصدقات المفروضة مقدارا وموعدا ، وبين الكفارات ،

---

(٢٣) القرآن الكريم ٣٩ النساء ٤ ٠
(٢٤) القرآن الكريم ٣١ ابراهيم ١٤ ٠
(٢٥) القرآن الكريم ١٠٣ ، ١٠٤ التوبة ٩ ٠
(٢٦) القرآن الكريم ١٩٦ البقرة ٢ ٠
(٢٧) القرآن الكريم ٥٤ القصص ٢٨ ٠
(٢٨) القرآن الكريم ١٠ المنافقون ٦٣ ٠
(٢٩) القرآن الكريم ٩٢ آل عمران ٣ ٠
(٣٠) القرآن الكريم ٣٤ ، ٣٥ المتوبة ٩ ٠

وأفاض فى شرح صدقات التطوع فقال عليه الصلاة والسلام « لا حسد الا فى اثنتين ، رجل آتاه الله مالا فسلط على هلكته فى الحق ، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها »(٣١) ، قال أبو ذر كنت أمشى مع النبى صلى الله عليه وسلم فى حرة المدينة فاستقبلنا أحد فقال يا أبا ذر ، قلت لبيك يارسول الله ، قال ، مايسرنى أن عندى مثل أحد هذا ذهبا تمضى عليه ثالثة (ليلة ثالثة) وعندى منه دينار الا شيئا أرصده لدين ــ الا أن أقول به فى عباد الله هكذا ٠ وهكذا عن يمينه وعن شماله ومن خلفه ــ ثم مشى فقال : « ان الأكثرين هم الأقلون يوم القيامة الا من قال هكذا وهكذا وهكذا »(٣٢) ٠ وقال عليه الصلاة والسلام « أيكم مال وارثه أحب اليه من ماله » قالوا يارسول الله ما منا أحد الا ماله أحب اليه ، قال : « فان ماله ما قدم (أنفق) ومال وارثه ما أخر (ادخر) »(٣٣) ويقول الرسول الكريم « تعس عبد الدينار والدرهم »(٣٤) ٠

وبناء على ما تقدم فان القرآن الكريم والسـنة المطهرة قد بينا بوضوح كامل لا يرقى اليه الشك أن الانفاق فى الحق فضيلة يتصف بها المؤمن ، وأن المنفق ــ وليس الحابس ــ هو الذى يحظى بالمنزلة التى يغبط ويحسد عليها تماما كالذى آتاه الله الحكمة ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا ٠

وتستوى الجماعة والفرد فى موضوع الانفاق ، فالحكم عام ومجرد ، وواجب التطبيق على المال العام شأنه فى ذلك شأن الأموال الخاصة ، ويكون المخاطب عن المال العام ولى الأمر (الحاكم) ٠

---

(٣١) صحيح البخارى ، الشعب ، مجلد ١ ، جزء ١ ، ص ٢٨ ٠
(٣٢) صحيح البخارى ، الشعب ، مجلد ٣ ، جزء ٤ ، ص ١١٧ ٠
(٣٣) صحيح البخارى ، الشعب ، مجلد ٣ ، جزء ٤ ، ص ١١٦ ٠
(٣٤) صحيح البخارى ، الشعب ، مجلد ٣ ، جزء ٤ ، ص ١١٥ ٠

ويوضح لنا ابن خلدون ذلك فيقول : «اذا لم يصرف السلطان الأموال فى مصارفها ، قل حينئذ ما بأيدى الناس وقلت نفقاتهم جملة ، وهى أكثر مادة الأسواق ، فيقع الكساد حينئذ فى الأسواق ، وتقل أرباح المتاجر فيقل تبعا لذلك الخراج (الضرائب) ، لأن الخراج والجباية (الرسوم) انما تتوك من الاعتمار (الاستثمار) والمعاملات، والضرر من ذلك عائد على خزانة الدولة لقلة الأموال بسبب قلة الخراج »(٣٥) ٠

ويمكن القول باطمئنان كامل ان ابن خلدون تمكن من صياغة نظرية الطلب الكلى الفعال كمحدد رئيسى للنشاط الاقتصادى قبل أن يتكلم عنها اللورد كينز بعدة قرون وهذا لا ينفى أن التطبيق العملى لها كان قائما فعلا فى المجتمع الاسلامى منذ أربعة عشر قرنا حيث بلغت سرعة دوران النقود أعلى معدل لها بحيث انخفضت احتياجات النشاط الاقتصادى الى أقل كمية ممكنة من النقود وبذلك أمكن ايجاد حالة من الاستقرار فى الطلب على النقود بقصد المعاملات ، مما كان له أثره فى ضمان السيولة والمحافظة عليها ٠

(د) تحريم الربا (الفائدة) :

والمقصود من الربا اصطلاحا ـ كما عرفه السلف هو عبارة عن فضل (زيادة) مال لا يقابله عوض (بدل) فى معاوضة (مبادلة) مال بمال(٣٦) ٠

أو بمعنى آخر هو الزيادة على أصل المال من غير تبايع ٠

---

(٣٥) أبو بكر الصديق وشوقى اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٢٩ الى ص ٣١ ٠

(٣٦) محمد بن محمد أبو شهيه ، مرجع سابق ، ص ١٠ ٠

وهذا يتأتى من عملية الاتجار فى النقود (عينية كانت أو معدنية أو اصطلاحية) ، وهذا من شأنه أن يحصل صاحب رأس المال النقدى على مكاسب دون أن يتحمل أية مخاطر بسبب احجامه عن المشاركة فى النشاط الاقتصادى لانتاج سلعة أو تقديم خدمة ٠

ولقد جاءت تعاليم الاسلام متفقة تماما فى تحريم الربا مع ما سبقها من الشرائع السماوية من يهودية ومسيحية ، فالكل أجمع على أن الربا كبيرة من الكبائر يحرم على من كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرتكبها أو يساعد عليها أو يشهدها ٠

يقول الكتاب المقدس (العهد القديم) : « اذا أقرضت مالا لأحد من أبناء شـــــعبى فلا تقف منه موقف الدائن، ولا تطلب منه ربا لمالك(٣٧) ، ويقول « واذا افتقر أخوك وقصرت يده عندك فأعضده غريبا أو مستوطنا فيعيش معك ، لا تأخذ منه ربا ولا مرابحة بل اخش الهك فيعيش أخوك معك ، فضتك لا تعطه بالربا ، ـ وطعامك لا تعطه بالمرابحة »(٣٨) ويقول « لا تقرض أخاك بربا ، ربا فضة ، أو ربا شىء مما يقرض بالربا ، للأجنبى تقرض بربا ، ولكن لأخيك لا تقرض بربا »(٣٩) ٠

ولما كان من الثابت علميا ودينيا أن توراة موسى عليه السلام قد امتدت لها يد العابثين وحرفوا بعض معانيها ، وبدلوا بعضها وأخفوا كثيرا ن الحق ، فانه يتعين على كل من له لب أن يطلق

---

(٣٧) التوراه ، سفر الخروج ، فصل ٢٢ ، فقرة ٢٤ ٠
(٣٨) المرجع السابق ، سفر اللاويين ، فصل ٢٥ ، فقرات ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ٠
(٣٩) المرجع السابق ، سفر تثنية الاشتراع ، فصـل ٢٣ ، فقرات ١٩ ، ٢٠ ٠

تحريم الربا على عموم خلق الله ولا يتصور أن يقتصر التحريم على المعاملات التى تتم بين بنى اسرائيل بعضهم البعض فقط ، ويباح للاسرائيليين أن يأكلوا الربا من سائر الأمم الأخرى ، فالاعتقاد بذلك فيه نقص للايمان بالله وشهادة على صاحبه بسوء الفهم ٠

ويؤيد ذلك قول داود عليه السلام : « فضة لا يعطيها بالربا ولا يأخذ الرشوة من البرىء(٤٠) وقول حزقيال فى صفات الانسان البار : « بذل خبزه لجوعان ، وكسا العريان ثوبا ، ولم يعط بالربا ولم يأخذ مرابحة » ٠

وفى العهد الجديد (الأنجيل) نص صراحة على أنه متمم ومكمل لناموس (دين) موسى عليه السلام « ماجئت لأنقض (أهدم) الناموس ، بل لأتممه » ، ومعنى ذلك أن المسيحية تحرم الربا تصديقا لما ورد بشأنه فى العهد القديم ، وبالاضافة الى ذلك فان العهد الجديد يقول : «اذا أقرضتم لمن تنتظرون منهم المكافأة فأى فضل يعرف لكم ؟ ولكن فعلوا الخيرات ، وأقرضوا غير منتظرين فائدتها ، واذا يكون ثوابكم جزيلا »(٤١) ٠

وهكذا امتد تحريم الربا من اليهودية الى المسيحية منذ أوائل عهدها حتى قيام حركة الاصلاح وانشقاق الكنائس عن كنيســــة روما وبالرغم من ذلك اتفقت الكنائس جميعا على تحريم الربا ٠

وجاء الاسلام متمما لما سبقه من الأديان السماوية ٠ ومؤمنا بالأحكام الصحيحة التى أنزلها الله على رسله السابقين فاعتبر أن كل قرض جر نفعا فهو ربا بقول القرآن الكريم ٠ يقول الله ســـبحانه

---

(٤٠) المزمور الخامس ٠

(٤١) انجيل لوقا ، فصل ٦ ، فقرتا ٣٤ ، ٣٥ ٠

وتعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا »(٤٢) ويقول سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ، واتقوا الله لعلكم تفلحون » ويقول تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين ، فأن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون »(٤٢م)٠

« فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ، وأخذهم الربا وقد نهوا عنه ، وأكلهم أموال الناس بالباطل وأعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما »(٤٣) ٠

وقد اصطلح الفقهاء على تسمية الربا المحرم بالقرآن الكريم بربا القرض أو ربا النسيئة (الأجل) ، وتولى رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريم ربا البيوع أو ربا الفضل (الزيادة) فعن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر **بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء » رواه أحمد والبخارى(٤٤) ٠**

لقد قام الاسلام بتحديد وظيفة النقود بدقة ، فقصرها على القيام بقياس قيم السلع والخدمات ، وجعلها وسيلة لتسهيل تبادل المنتجات ، ومستودعا للقيم ـ دون الاكتناز ـ وهذه الضوابط والقيود التى **حددت وظيفة النقود تمنع بوضوح تام اتخاذ النقود سلعة للاتجار فيها كباقى السلع الأخرى ، فالنقود ـ أيا كان نوعها ، عينية كانت أم معدنية أم اصلاحية (مثل الورقية) ـ هى وسيلة للاتجار بها**

---

(٤٢) البقرة ـ ٢٧٥ ٠
(٤٢م) البقرة ـ ٢٧٨ ، ٢٧٩ ٠
(٤٣) النساء ـ ١٦٠ ، ١٦١ ٠
(٤٤) محمد بن محمد أبو شهبة ، مرجع سابق ، ص ١٨ ٠

وليست سلعة للاتجار فيها ، ومن هنا حرم الاسلام الحصول على أى زيادة عند تبادل النقود المتحدة فى الجنس (سواء كانت عينية أو نقدية) ، واشترط لصحة المبادلة النقدية أن يكون التبادل وزنا بوزن ، ومثلا بمثل ، ويدا بيد ، كما ورد فى نص الحديث الشريف عاليه ، بحيث لا تتخذ النقود من هذه الزاوية وسيلة لتحصيل ربح أو نفع أو فائدة أو زيادة (ربا) ٠

وفى التطبيق النبوى تأييد لهذا المعنى ، فقد روى الامام مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : « جاء بلال بتمر برنى (نوع مشهور بجودته) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أين هذا ؟ فقال بلال : من تمر عندنا ردىء فبعت منه صاعين بصاع ٠ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا الربا فردوه ، ثم بيعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا » ٠

ويظهر بوضوح شديد أن الربا وقع فى هذه الحادثة حين استعمل التمر الردىء بديلا عن النقد (نقود عينية) فاتحد الجنس (التمر) وفقد التماثل (صاع لصاعين) ولهذا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بتوسيط النقود المعدنية فى تبادل التمر فأمر ببيع تمره فى السوق ثم استخدام ثمنه فى شراء كمية من التمر الجيد(٤٥) ٠

ويكفى سببا لتحريم الربا ثبوت ذلك فى الكتاب المقدس وسنن الرسل والأنبياء ، انتهاء بالقرآن الكريم ولسنة محمد صلى الله عليه وسلم ٠

---

(٤٥) حسن العنانى ، علة تحريم الربا وصلتها بوظيفة النقود ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، ص ٤١ ٠

ومع ذلك فقد ذكر العلماء(٤٦) فى سبب تحـــريم الربا من الأسباب ما يتثبت به فؤاد المؤمن وما يقنع به فكر الباحث غير الملتزم ، ومه هذه الأسباب :

١ ـ حرم الربا لأنه يؤدى الى أخذ مال الغير بغير حق لأن من يبيع درهما بدرهمين أو دينارا بدينارين نقدا كان أو نسيئة (تأجيل الدفع) فقد حقق زيادة نقدية دون عوض فهو حرام ، وهذا الزيادة قد تكون مقابل الأجل (الزمن) والأجل (الزمن) ليس مالا يدخل فى الذمة المالية للبشـــر فهى اذن زيادة بدون مقابل وهى بهذا ظلم ٠

٢ ـ حرم الربا لأنه يشجع الناس على ترك العمل وعدم الانتاج لأن صاحب النقود اذا تمكن من عقد الربا حصل على زيادة فى ثروته بدون تعب أو مشقة فيفضى ذلك الى تدهور الانتاج وحدوث الكساد ٠

٣ ـ يتسبب الربا فى انقطاع المعروف بين الناس ، فتزداد العداوة والبغضاء بين الأفراد والأمم بسببه ، وتحريم الربا يفتح الباب أمام القرض الحسن الذى يؤدى الى التحاب والتآلف والتآخى على المستوى المحلى والعالمى ٠ ولهذا اعتبر الاسلام القرض الحسن أفضل من الصدقة ٠

٤ ـ يتسبب الربا فى زيادة تكلفة انتاج الســـلع والخدمات الممولة عن طريق القرض الربوى (بفائدة) حيث تعتبر

---

(٤٦) المرجع السابق ، ص ٦٠ ، ابن القيم ، أعلام الموضحين ص ٢ ص ٩٩ ـ ١٠٠ ، السرخسى ، الميسوط ج ١٢ ص ١٠٨ ، تفسير الخازن ج ١ ص ٢٢١ ٠

تكلفة التمويل عنصرا من عناصر تكلفة الانتاج ، فيؤدى ذلك الى رفع أثمان السلع والخدمات ، ويستمر المستوى العام للأسعار فى الارتفاع طالما استمر التمويل بفائدة (ربا) .

ونظرا للضرر العظيم الذى يصيب الأفراد والأمم من الربا فقد أنذر الله سبحانه وتعالى المتعاملين به : « الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمره الى الله ، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ، يمحق الله الربا ويربى الصدقات ، والله لا يحب كل كفار أثيم ، .. يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا مابقى من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » (٤٧) .

والربا من الكبائر التى حذر منها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «اجتنبوا السبع الموبقات (المهلكات) قالوا يارسول الله وما هى ؟ قال الشرك بالله ، والسحر وقتل النفس التى حرم الله قتلها الا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال‌اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات » وعنه أنه قال « درهم ربا أشد على الله تعالى من ست وثلاثين زنية » وعن أبى هريرة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « ان الربا سبعون بابا أدناها مثل أن يقع الرجل على أمه ، وأن أربى الربا استطالة المرء فى عرض أخيه »(٤٨) .

---

(٤٧) البقرة ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ .
(٤٨) محمد بن محمد أبو شهبة ، مرجع سابق ، ص ٦٤ . ٦٥ .

ومجمل القول فى هذه أن الاسلام قفل جميع أبواب الربا حتى ينحصر الطلب على النقود بقصد التبادل السلعى وتكون وسيلة لتسهيل التجارة ولا تكون سلعة للاتجار فيها · وبذلك ضمن السيولة النقدية على المستوى المحلى وعلى المستوى الدولى ·

ويمكن تلخيص الفصل الثانى فيما يلى :

أنشأ الاسلام نظاما نقديا يعتمد على المعدنين (الذهب والفضة) ووضع له من الضوابط ما جعله يحقق توازنا نقديا واستقرارا اقتصاديا وثباتا نسبيا للمستوى العام للأسعار لمدة تربو على عشرة قرون ، وكان الدينار والدرهم الاسلاميان يقومان بوظيفة النقود العالمية ويتم تداولهما فى جميع أنحاء العالم(٤٩) ·

ولعل أهم ميزة تمتع بها العالم فى هذه الفترة هى ترك الأسعار لتتحدد بقوى العرض والطلب بين سلع حقيقية بعضها مع البعض مع ابقاء النقود على الحياد وضمان ثبات قيمتها(٥٠) وضمان حرية دخول وخروج الذهب والفضة الى أى مكان دون قيد أو شرط(٥١) ·

---

(٤٩) محمد يحيى عويس ، النقود والبنوك ، د· أسامة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، مرجع سابق · ص ١٢٨ ·

(٥٠) وهيب مسيحه ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ ·

(٥١) فؤاد مرسى ، مبادىء نظرية النقود ، دار نشر الثقافه ، الاسكندرية ١٩٥١ ، ص ٣٨ ·



الفصـــل الثالث

الحضـارة الغربيــة والنقود

مقـــدمـة :

بدأت النهضة الأوربية مستمسكة بنفس مبادىء النظام النقدى الطبيعى الذى يعتمد على المعدن النفيس من الذهب والفضة ، ثم بدأت المحاولات من جانب الصيارفة تجار العملة للانحراف بالنظام الطبيعى مستخدمين فى ذلك شتى الوسائل الدعائية ومشجعين كافة الأبحاث العلمية التى تنظر لرأيهم بالوسائل المادية والأدبية ولقد بدأ الانحراف بطيئا وتدريجيا ثم زاد معدله بمرور الزمن حتى انتهى الى انقلاب تام للنظام النقدى العالمى فى القرن العشرين ٠

وأول هذه الانحرافات هو فرض رقابة على النقد فأنشئت فى كل دولة ادارة تختص بمراقبة دخول وخروج المعدن النفيس ، وكان لدى هذه الادارة من الصلاحيات القانونية ما يمكنها من التحكم فى التدفقات النقدية من والى البلاد ٠

وثانى هذه الانحرافات هو اتخاذ النقود سلعة للاتجار فيها وما ترتب على هذه التجارة من تبرير للربا وتحوير اسمه الى الفائدة واشتقاق النقود (شبه النقود الناتجة عن الائتمان المصرفى) ٠

وثالث هذه الانحرافات وآخرها هو سحب المعدن النفيس من التداول وتجريد النظام النقدى من الغطاء الذهب ٠

وبقليل من التفصيل نعرض هذه التطورات كالآتى :

١ ـ فرض رقابة على المعدن النفيس (النقود) :

(١) كان للمعدن النفيس (الذهب والفضة) منزلة كبيرة فى الفكر التجارى ، وقد اعتبر عماد الثروة ، فان لم يكن هو الثروة ذاتها فهو وسيلة الحصول عليها ودعامتها الرئيسية ، فمن حاز الذهب فقد حاز كل عزيز بما فى ذلك دخول الجنة كما قال كولومبس معبرا عن روح العصر(١) ٠

وخلال القرن السابع عشر اعتبر التقشف فضيلة ودعوا الى الحد من الاستهلاك وممارسة فضيلة الادخار ، اذ رأوا فى تكدس المعدن النفيس أصلح وسيلة لحفظ الثروة على المستوى القومى ، ويعبر عن ذلك توماس هوجنون (١٦٩٥ م) فيقول « ان الذهب والفضة من أصلح الأدوات وأكثرها دواما للحصول على كل الأشياء النافعة للانسانية وذلك لما يتمتعان به من قوة احتمال ويسر فى التداول ، أما السلع الأخرى ، فهى عسيرة التداول سريعة التلف ، ومن ثم فالذهب والفضة يفضلان الأرض والعمائر ، وهما يمثلان الوسيلة الوحيدة لزيادة التجارة وتنشيط المعاملات » ٠

---

(١) سعيد النجار ، مرجع سابق ، ص ٥٢ ٠

وحفاظا على رصيد الدولة من المعدن النفيس رأى التجاريون فرض رقابة مباشرة على كل عملية تتضمن انتقالا للمعدن النفيس الى خارج البلاد ٠

وتنفيذا لهذا الرأى قامت انجلترا بحظر تصدير الذهب والفضة كلية ، وأنشأت ادارة خاصة برئاسة موظف عمومى عرف باســم صراف الملك تركزت فى يده جميع المعاملات فى الصرف الأجنبى والتجارة الدولية(٢) ، وكان عليه أن يحقق التوازن التجارة لكل صفقة على حدة بحيث يضمن عدم خروج أى نقد من البلاد بســبب التجارة الدولية ، ثم تطورت الرقابة لتشــمل مجموع المعاملات مع كل دولة على حدة ، بمعنى أن تكون جملة الصادرات الى هذه الدولة مساوية أو أكبر فى القيمة من جملة الواردات منها خلال سنة مالية ، وفى مرحلة لاحقة تطورت الرقابة على مستوى العالم الخارجى بدلا من كل دولة على حدة ، بمعنى أن يكون اجمالى صادرات الدولة على مدار العام الى جميع دول العالم مساويا أو أكبر من اجمالى وارداتها خلال نفس العام من جميع دول العالم ، بحيث تتوازن تجارتها الخارجية أو تحقق فائضا ٠

(ب) ثم تولى دافيد هيوم مهاجمة نظام الرقابة على النقد ، وقام بتحليل العوامل التى تحكم توزيع المعدن النفيس بين جميع البلاد التى تدخل فى علاقات تجارية ، وفكرته الأساسية أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا بين البلاد المختلفة دون حاجة الى سياسة خاصة هادفة من جانب الدولة ، فكل بلد يحصل على كمية المعدن النفيس المتناسبة مع حجم نشاطه الاقتصادى ، ويتحقق هذا التناسب عن طريق العلاقة بين مستوى الأسعار فى الداخل ومستوى الأسعار فى الخارج ، وقد

---

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣ ٠

اشتهرت هذه النظرية باسم « نظرية التوازن التلقائى للذهب » ، واكتسبت تأييدا كبيرا وتم تطبيعها خلال القرن التاسع عشر، واعترفت معظم دول العالم رسميا بالذهب (فقط) كأساس لنظامها النقدى مع كفالة الحرية له فى الدخول والخروج ، ويعتبر القرن التاسع عشر آخر العصور الذهبية للنظام النقدى القائم على الذهب بشروطه ٠

(حـ) أما المدرسة الطبيعية فكان لها رأى مخالف للتجاريين فهى لا ترى تلازما ضروريا بين كمية المعدن النفيس وبين ثراء البلد ، بل يعتقد بيتى أن كمية المعدن النفيس قد تجاوز الحد اللازم لحسن سير النظام الاقتصادى على المستوى القومى ، كما أن قلة المعدن النفيس ليست دليلا على انخفاض ثراء البلد ، ويرى بيتى أن كمية قليلة نسبيا من النقود الذهبية يمكن أن تسير قدرا كبيرا من النشاط الاقتصادى اذا ما توفرت لها سرعة دوران معقولة ، ولم تكتنز بعيدا عن المشاركة فى العمليات الانتاجية ، اذ أن كلا من كمية النقـــود وسرعة تداولها معا يؤثران فى حجم النشاط الاقتصادى ، ويتفق الباحث مع هذا الرأى تماما ٠

(د) وأخيرا يقدم كانتلون بحثه عن الذهب والفضة وما يمتازان به عن سائر المعادن والسلع الأخرى ، ثم يحدد وظيفتهما كنقود ، ثم يتتبع العلاقة بين كمية النقود مرجحة بسرعة تداولها وبين مستوى الأسعار ، وبناء على هذا التحليل ينصح كانتلون الدولة بسحب جزء من المعدن النفيس الذى يرد اليها عن طريق الميزان التجارى الموافق (الذى يحقق لها فائضا من الذهب) ، ولقد أخذت كثير من الدول بهذه النصـــيحة تباعا ، وكان أكثر المؤمنين بها والمطبقين لها الولايات المتحدة الأمريكية ، فأقامت حاجزا جمركيا شديدا أمام الواردات الأجنبية ، فى نفس الوقت الذى تمتعت فيه بفائض كبير فى صادراتها ، مما جعل الذهب يتجه الى أمريكا بدون عودة ، وعملت السلطات الأمريكية على تعقيمه بسحب كميات ضخمة

منه وحبسها فى أقبية أعدت خصيصا لذلك فى بورت سموث بواشنطن ، وهذا التصرف أثار غيظ كينز ودفعه الى القول سنة ١٩٢٤ ـ وقبل نشر نظريته الشهيرة باثنى عشر عاما ـ « ان ذهب العالم قد تم دفنه فى مقبرة واشنطن »(٣) ٠

(هـ) ومن جهة أخرى تسببت الحروب المختلفة فى اعادة نظام الرقابة على النقد ، وايقاف تصدير الذهب ، ومنع تحويل النقود الورقية الى ذهب ٠

ففى أثناء حروب نابليون (١٧٩٧ ـ ١٨١٩) أوقف بنك انجلترا تحويل الأوراق المصرفية الى ذهب ٠

كذلك حدث مع بداية الحرب العالمية اذ أوقفت معظم دول العالم التعامل بالذهب داخليا مع بداية الحرب وتم فرض رقابة نقدية شديدة على التعامل مع العالم الخارجى ٠

وهكذا ـ عن طريق هذه القيود ـ أفقدوا الذهب وعمدا شرطا أساسيا لنجاحه فى أداء وظيفته كنقد عالمى ، فأفقدوه حرية الانتقال بين البلدان دون قيد أو شرط ، وبعد أن خلقوا مشكلة نقدية عالمية تجمعوا فى بروكسل سنة ١٩٢٠ فى مؤتمر عالمى ثم فى جنوه سنة ١٩٢٢ محاولين البحث عن حل آخر دون الرجوع الى الحق ، وهو ببساطة اعادة الحرية الى الذهب والافراج عنه ٠

٢ ـ المتاجرة فى النقود :

سبق الايضاح أن من مهام النقود هى :

ان تكون وسيلة للاتجار بها ولا تكون سلعة يتاجر فيها تباع

---

(٣) فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، المطبعة الحديثة ، القاهرة ، ص ٥٢ ٠

وتشترى ، تؤجر وتستأجر ولا يجب أن يتحقق من حيازتها ـ مجرد حيازة ـ أى ربح أو مكسب أو فائدة فى أى صورة وتحت أى اسم ٠

وقد اتفقت جميع الأديان الســماوية على ذلك وبالتــالى حرمت الربا (الفائدة) ـ وهو فى حالتنا هنا الزيادة الناتجة عن النقود دون اشــتراكها فى العملية الانتاجية أو الخدمات المتعلقة بالانتاج أو الخدمات الأخرى ، وحافظت أوربا المسيحية على ذلك النهج فأدانت الربا وجعلته رذيلة كبيرة وقاومته بكل شدة ٠

ولكن ما أن بدأت الكنيسة تفقد هيبتها وســلطتها الروحية والقانونية منذ بداية عصر النهضة ، حتى وجدت الآراء المؤيدة للربا فرصتها للانتشار(٤) ، وبدأوا يدعون الناس اليه كاحدى الفضائل تحت اسم جديد « الفائدة » Interest بدلا من الاسم المكروه للربا Usuary,

وقد انتهى الأمر الى تحول الصرافين ـ ومعظمهم من اليهود الى بنوك ، ثم صدرت النقود الورقية ثم ظهرت شبه النقود بالتوسع فى الائتمان المصرفى ، كل ذلك بهدف تعظيم الربح الناتج عن المتاجرة فى النقود باعتبارها سلعة لها عرض وطلب وسعر توازنى وفيما يلى عرض موجز لهذه التطورات ٠

(أ) تبرير وتحليل الربا (الفائدة) :

١ ـ وقفت الكنيسة فى أوربا طوال العصور الوسطى وحتى بداية عصر النهضة موقف العداء من الربا ، مؤمنة بأن النقود لا تلد نقودا ٠

---

(٤) يقتصر تحريم الربــا على المعامــلات الواقعة بين اليهـودى واليهودى ، ويباح لليهود أكل الربا من باقى الأمم ٠

وينسب البعض الى الأب توماس الاكوينى (١٢٧٤ م) أنه لا يعارض الاقراض بفائدة اذا كان ذلك لأغراض التجارة وكان المقرض يشترك فى تحمل مخاطر التجارة(٥) ٠ ويعتبر كثير من الباحثين أن ذلك هو أول تبرير للربا فى العصر الحديث(٦) ٠

ويرى الباحث أن رأى الأب توماس الاكوينى سليم دينيا ، ولكن أسىء تفسيره واستغلاله ، فالاكوينى يتكلم عن نظام اسلامى للتجارة ، يعرف باسم « المضاربة » من الضرب فى الأرض وهو السعى على الرزق ، هذا النظام مشروع وحلال ، وبمقتضاه يسلم صاحب المال ماله الى تاجر ماهر على شروط منها اعادة رأس المال الى صاحبه ثم توزيع الربح الناتج بنسبة يتفق عليها ، أما الخسارة ان تحققت فيتحملها صاحب رأس المال وحده ويكفى أن يفقد العامل (التاجر) عمله ٠

٢ ـ ومع اعادة بعث الفلسفة واحياء مدارسها ، تقدمت التنظيمات الوضعية للنشاط الانسانى بما فى ذلك النشاط الاقتصادى، وبدأت المعاملات تبعد رويدا رويدا عن تعاليم الكنيسة ، وتقدمت الرأسمالية بخطوات ثابتة ، نافضة جميع القيود التى تمنعها من استخدام الربا كأحد أسلحتها التى تمتص بها ثروات الشعوب والأمم المغلوبة على أمرها ، ووجهوا حملتهم المسعورة مستغلين أخطاء بعض رجال الدين وبعض التصرفات للكنيسة حتى تم فصلها تماما عن الدولة ، وتم لهم فصل الدين والأخلاق عن الاقتصاد(٧) ٠ وبهذا خلا الجو تماما لآكلى الربا ٠

---

(٥) سعيد النجار ، مرجع سابق ، ص ١٤ ٠

(٦) زكريا أحمد نصر ، النقد والائتمان فى الرأسمالية والاشتراكية ، مطبعة ـ الدقى ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٤٥ ـ ٤٨ ٠

(٧) عيسى عبده ، وضع الربا فى البناء الاقتصادى ، دار ـ البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٣ ، ص ٥٦ ـ ٦٥ ٠

وما أن حل القرن الثامن عشر حتى استقرت المعاملات الربوية فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى سواء من ناحية التطبيق العملى أو التأصيل النظرى ، ووضع المبررات له ، وبناء النظريات التى تحدد سعر الفائدة ، واعتبارا من بداية القرن التاسع عشر كان الرأى العام الغربى يعتبر مجرد فتح باب الحديث عن الربا (الفائدة) يعتبره ترفا تاريخيا او بقية من تعصب دينى أعمى ٠

٣ - وقد تم استخدام أسلوب الترغيب والترهيب بنجاح تام لقبر أية محاولة لكشف القناع عن حقيقة الربا فمن من المعارضين له لم تفلح معه وسائل الاغراء المادية والأدبية تكفلت به وسائل الاضطهاد والتشريد ، مثال ذلك ما قاله كينز سنة ١٩٢٤ « ان الفائدة عائد احتكارى يمثل دخلا غير مكتسب بجهد ينتزعونه من المجتمع نتيجة وضع معين ، ثم يستطرد فيقول ان الذين يستولون على دخول فى شكل فوائد لا يؤدون وظيفة ضرورية للمجتمع الانسانى(٨) هذا ما قاله كينز قبل أن يكون نظريته العامة سنة ١٩٣٦ وقبل أن يحصل على لقب لورد وينال شهرة عالمية ٠

اما الاقتصادى الأمريكى نورثين فيلن (١٩٢٩) - فقد شن حملة ضارية على الربا عندما جرد الحضارة الغربية الرأسمالية المادية فاذا بها ربا فاحش وتجارة بالعرض وبحياة الكادحين من الشعب ، وكان طبيعيا أن يعيش مضطهدا ، ويموت مغمورا جزاء له أن تصدى لجبابرة المال وآكلى الربا(٩) ٠

---

(٨) محمد يحيى عويس ، التحليل الاقتصادى اكلى ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٧٩ ٠

(٩) عيسى عبده ، مرجع سابق ، ص ٦٣ - ٦٥ ٠

(ب) اصدار النقود الورقية :

١ ـ كان الناس ـ عندما يريدون السفر ـ ولديهم فائض من الأموال فى صورة نقود من الذهب أو الفضة ـ يودعون هذه النقود أمانة لدى الصراف الذى يعطى المودع ايصالا بالوديعة ثم يتقاضى منه أجرا يتناسب مع مدة بقاء الوديعة ومبلغها ٠

٢ ـ ولما كانت جميع الدول الأوربية تقريبا تحرم على اليهود الاشتغال بالزراعة والتجارة فقد اتجه أغلبهم لاحتراف مهنة الصيرفة ، وكانت حكرا عليهم حتى القرن الخامس عشر وكانوا يزاولون اقراض النقود بربا فاحش مع أخذ رهونات كضمان للسداد(١٠) ٠

٣ ـ ومع ازدياد حجم التجارة العالمية واتساع دائرة النشاط الاقتصادى وما استلزم ذلك من زيادة الترحال ، ازدادت الودائع لدى الصرافين عددا وقيمة ، وبالخبرة اكتشف الصراف أن نسبة من الودائع تظل لديه بصفة مستديمة دون طلب ، ففكر فى استغلالها فى عملية الاقراض بفائدة (ربا) ، فزادت أرباحه من الاتجار فى أموال الغير ٠

٤ ـ وحتى يغرى الناس بايداع نقودهم لديه قام الصراف بطبع ايصالات نمطية مزخرفة لتسهيل عملية الايداع والصرف وتقليل الجهد والتكاليف واكتساب ثقة الجمهور ٠

٥ ـ وأمام اغراء الأرباح التى جناها من الاتجار فى نقود الغير فكر فى طريقة أخرى لزيادة هذه الودائع فتنازل عن اقتضاء أجر نظير حفظ هذه النقود وفى مرحلة تالية أغراهم بدفع فائدة لهم

---

(١٠) محمد يحيى عويس ، النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ ٠

عندما يقومون بايداع نقودهم لديه ، وكانت عملية الاقراض بالربا مستمرة ويستفيد الصراف من الفرق بين ســــعرى الفائدة الدائنة والمدينة ٠

٦ ـ وبازدياد ثقة الناس فى الايصالات التى يصدرها الصراف تم تبادلها فى السوق دون ضرورة الى صرف قيمتها ذهبا وبازدياد أرباح الصرافين تحولوا الى بنوك فظهر مصرف البندقية ســـنة ١١٥٧ م ، ثم مصرف الودائع فى برشلونة سنة ١٤٠١ م ومصرف أمستردام سنة ١٦٩٠ م(١١) ٠

٧ ـ ولعل أول محاولة لاصدار نقود ورقية فى شكلها الحديث المعروف لدينا هى تلك التى قام بها بنك استكهولم بالسويد ســـنة ١٦٥٦ عندما أصدر سندات ورقية تمثل دينا عليه لحاملها وقابلة للتداول وقابلة للصرف ذهبا بمجرد تقديمها الى البنك(١٢) ٠

ولقد كانت الايصالات النمطية والتى تحولت الى ســـندات لحاملها (نقود ورقية) بداية لخلق النقود وشبه النقود ٠

(د) خلق النقود :

١ ـ عندما ظهرت النقود الورقية فى شكل صك أو سند اذنى كانت تعبر عن مديونية حقيقية من نقود حقيقية (ذهب) ، وكان المبلغ المكتوب على الصك مساويا تماما للنقود الذهبية المودعة لدى الصراف أو البنك فيما بعد ، أى أن نسبة الودائع من الذهب كانت تساوى ١٠٠٪ الى النقود الورقية المصدرة ٠

---

(١١) أحمد طلبه الصعيدى وعبد السميع المصــرى ، المنصــورة بالاشتراك مع نقابة التجاريين ، ١٩٨٣ ، ص ٨ ٠

(١٢) حازم الببلاوى ، النظرية النقدية ، مقدمة الى نظرية الاقتصاد التجميعى ، الكويت ، ١٩٧١ ، ص ٩٥ ٠

٢ ـ ثم أكتشف البنك انه بالامكان طبع صكين (سندين) مقابل كل جنيه ذهب مودعا صخزانته ، ويقوم بطرح السند الثانى (الجنيه الورقى) للتداول دون أى خطر ، وبهذه الطريقة تمكن البنك من خلق نقود واقحامها فى النشاط الاقتصادى وقد عادت له هذه العملية بمكاسب كبيرة شجعته كما شجعت سائر البنوك الأخرى على طبع ثلاثة سندات مقابل كل جنيه من الذهب ، وهكذا لم تتوقف عملية خلق النقود أمام اغراء المكاسب السهلة والسريعة والرخيصة ، وكان هذا يعنى بالضرورة أن النقود الورقية المصدرة فى صورة سندات لا تغطيها نقود ذهبية مما عرض بنوكا كثيرة للافلاس فى أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية ، وهذا ما حدا المشرع أخيرا فى كافة الدول الى التدخل لتنظيم عملية اصـــــدار النقود الورقية (السندات) وتحديد نسبة الغطاء الذهبى القانونى ، وقصر هذا الحق على بنك واحد يخضع لاشراف الحكومة أو قصره على البنك المركزى المملوك للدولة ٠

٣ ـ كانت البنوك التجارية ـ والتى تتاجر فى أموال الغير طبقا للتعريف الشائع ـ قد لجأت أيضا الى منح قروض دفترية وقد عرف هذا النظام باسم الائتمان المصرفى ، وبمقتضاه يحق للمتعامل مع البنك أن يسحب على المكشوف بشروط معينة مع دفع الفوائد التى يحددها البنك ، ورغم أن المشرع فى كل الدول تقريبا قد تنبه لخطورة هذا التصرف على النشاط الاقتصادى ، فقام بتنظيمه وتحديد نسبة الاحتياطى القانونى الواجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به لدى البنك المركزى الا أنه لازال فى ظل التشريعات المعمول بها بامكان الجهاز المصرفى التجارى أن يعطى ائتمانا مساويا لمقلوب نســـبة الاحتياطى القانونى الذى يحدده البنك المركزى ، وعلى سبيل المثال فلو حدد البنك المركزى نسبة الاحتياطى القانونى بـ ٢٠٪ لأمكن

للجهاز المصرفى أن يعطى قروضا دفترية تعادل ٥ خمسة أضعاف الودائع .

وغنى عن البيان ـ وطبقا لأية نظرية يؤمن بها أى مفكر ـ فان خلق النقود أو شبه النقود (الائتمان) ودفعهما فى خضم النشاط الاقتصادى سوف يدفع بالمستوى العام للأسعار الى أعلى ، وسوف يعرقل ان لم يوقف الذهب عن أداء وظيفته فى قياس قيم الأشياء ، واتمام تبادل الصفقات بالطريقة السليمة .

وعملية خلق النقود وشبه النقود لن تفيد النشاط الاقتصادى كما يحاول المستفيدون منها أن يوهموا الناس ، بل ان البنوك التجارية هى المستفيد الوحيد الذى لا يتحمل اية مخاطرة تاركا لغيره تحمل مخاطرة المشاركة فى العملية الانتاجية .

وهكذا تحولت النقود الى سلعة يتاجر فيها البنك التجارى بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن ، وبعد أن كانت النقود وسيلة للتجارة لتحديد قيم السلع والخدمات وتسهيل تبادلها تحولت الى جانب ذلك الى سلعة تباع وتشترى ولها ثمن يسمى فائدة (ربا) ، وبهذا يتضح ما فعلته النهضة الأوربية بالنظام النقدى العالمى الذى ورثته عن الاسلام .

فقد أخذت تسلبه مقومات نجاحه واحدا بعد الآخر .

٣ ـ وقف التعامل بالذهب :

(أ) تنقسم النقود المعدنية الى نوعين رئيسين ، هما الفضة والذهب وقد عرفا فى الاسلام باسم النقدين وعرفا فى الغرب باسم المعدن النفيس .

وكانت بعض الدول تقتصر على الفضة كأساس لنظامها النقدى فتسك عملتها منها والبعض الآخر يقتصر على الذهب فى سك عملته

بينما فضلت معظم دول العالم الجمع بين المعدنين فى نظام نقدى مشترك تحدد فيه النسبة القانونية بين قيمة المسـكوكات الذهبية والفضية . وقد ساد هذا النظام حتى القرن الثامن عشـر عندما اكتشفت مناجم الفضة الكبرى فى جنوب أفريقيا فانهارت أسعارها وتسبب ذلك فى خروجها من النظم النقدية كعملة رئيسية وتحولت الى عملة مساعدة للمسكوكات الذهبية والتى انفردت بعرش النظم النقدية على مسـتوى العالم ، فى صـورة مسـكوكات ذهبية Gold Specie Standard وبمقتضى هذا النظام يتم تحديد وزن وعيار قطعة النقود المسكوكة (المضروبة) . واستمر ذلك حتى القرن التاسع عشر عندما بدأت محاولات (سـحب الذهب) من التعامل تتسـلل الى النشاط الاقتصادى على المسـتويين المحلى والدولى .

(ب) بدأت المحاولة باصدار البنوك للسندات الاذنية لحاملها وطرحها للتداول مع قابليتها للتحول الى ذهب بمجرد تقديمها الى البنك وبازدياد التعامل بها اكتسبت ثقة المتعاملين بها من التجار والأفراد فلم يعد أحد منهم فى حاجة الى صرف قيمة السند ذهبا طالما أنه واثق تماما بأن قيمته محفوظة فى خزينة البنك ، أضف الى ذلك سهولة حمل السندات الاذنية بالمقارنة بالقيمة المقابلة لها من الذهب .

ومع تقدم الثقة فى السندات الاذنية (النقود الورقية) وزيادة التعامل بها زادت الكمية المصدرة (المطبوعة منها) وقلت الحاجة الى سك قطع من الذهب ، واكتفى البنك بالاحتفاظ بالذهب فى خزائنه فى صورة سبائك يكون وزنها مساويا للقيمة التى صدرت بها السندات الاذنية (النقود الورقية) . وبذلك تحول نظام الذهب تدريجيا من

صورة المسكوكات الذهبية Gold Specie Standard الى نظام سبائك الذهب Gold Bullion Standard (١٣) ٠

(جـ) وحيث ان اصدار النقود الورقية (أو السندات الاذنية ـ لحاملها) قد تم زيادته تدريجيا بحيث لم تعد النسبة بينها وبين غطائها الذهبى ١ : ١ بل اكتفت البنوك المصدرة بأن تحتفظ بغطاء من الذهب يمثل نسبة أقل من الواحد الصحيح لما هو مدون على الورقة النقدية فوصلت هذه النسبة الى ٢٠٪ فى بعض الحالات ٠

(د) وباندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ هرع الناس الى البنوك لاسترداد ذهبهم المحفوظ فى خزائنهم كأمانة ـ ولما كان ذلك غير ممكن تنفيذه ـ اذ ان ما أصدرته البنوك من النقود الورقية يفوق بكثير ما لديهم من ذهب ـ صدرت التشريعات التى تحرم على الناس طلب صرف نقودهم الورقية ذهبا من البنوك وتوقف العمل بنظام المسكوكات الذهبية وبموجب القانون أصبح للنقود الورقية قوة ابراء عام على المستوى القومى فقط بينما اقتصر تطبيق نظام سبائك الذهب على المعاملات الدولية مع فرض قيود شديدة على نقل الذهب خارج البلاد ٠

(هـ) وبناء على مؤتمر جنوه سنة ١٩٢٢ بدأت دول العالم فى تطبيق نظام الصرف بالذهب Gold Exchange Standard وبمقتضى هذا النظام يحتفظ البنك المصدر للعملة الورقية بغطاء يمثل نسبة من قيمة العملة المصدرة (٢٠٪ مثلا) فى صورة سبائك ذهبية أو عمله أجنبية لها غطاء من الذهب (استرلينى أو دلاور مثلا) ٠

---

(١٣) زكريا أحمد نصر ، مصدر سابق ، ص ١١ ، ٢٣

(و) ورويدا رويدا بدأت تنتشر أفكار الاقتصادى الألمانى ناب Nap فى أنحاء العالم ، ومؤداها أن النقود هى أولا وقبل كل شىء من خلق الدولة(١٤) ٠

ذلك أن النقود الذهبية ما هى الا تعبير عن قيمة الانتـــاج الحقيقى وما النقود الورقية الا تعبير عن كمية من الذهب ، فما هو المانع فى حذف الذهب من طـــرفى المعـادلتين لتكون النقود الورقية هى المعبرة عن قيمة الناتج القومى بضمان الحكومة ٠

عدد من وحدات الانتاج = عدد من وحدات الذهب

عدد من أوراق النقد = عدد من وحدات الذهب

عدد من وحدات الانتاج = عدد من أوراق النقد

ولقد ساعد على سرعة انتشار هذه الفكرة بين الدول عملية تخزين ذهب العالم فى مقبرة بورت سموث بواشنطن التى تمت خلال الربع الأول من القرن العشرين ٠

(ز) وما أن حلت سنة ١٩٣٤ حتى كانت نقود جميع دول العالم تقريبا متحللة من أى ارتباط بالذهب فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية ـ صاحبة أكبر رصيد ذهب فى العالم فى ذلك الوقت ـ اذ أبقت على قابلية الدولار الأمريكى الى التحول الى ذهب فى المعاملات الدولية فقط على أساس أن أوقية الذهب = ٣٥ دولارا(١٥) وبهذا تم ايقاف العمل بقاعدة الذهب واستندت قيمة العملة الورقية فى كل دولة على مقدرة اقتصادها من ناحية وعلى القرارات الادارية الصادرة عن السلطات الحكومية والتى تحدد قيمة العملة أصلا ،

---

(١٤) وهيب مسيحه ، مصدر سابق ، ص ٥ ٠

(١٥) فؤاد مرسى ، مصدر سابق ، ص ٣٧ ـ ٤٧ ٠

ثم تقرر بعد ذلك زيادة قيمتها أو تخفيضها تبعا للأحوال الاقتصادية على المستويين القومى والدولى ٠

(ح) ولقد استلزم عذلك وضع جداول خاصة بكل دولة لتحديد أسعار صرف العملة المحلية بعملات الدول الأخرى ، وكانت تتغير دوريا (يوميا/أسبوعيا/شهريا) لتتناسب مع تغير مستوى النشاط الاقتصادى فى كل بلد على حدة ، ثم مع تغيره النسبى مع مستوى النشاط الاقتصادى فى سائر بلاد العالم ، وعلى وجه الخصوص فى البلد التى تحدد سعر الصرف(١٦) ٠

وهكذا تكونت سلسلة من الأسعار الخاصة بعملة البلد الواحد فى وقت واحد ، وأخذت أسعار الصرف تتذبذب بفعل التغيرات فى مستوى النشاط الاقتصادى وبفعل التغيرات فى كمية النقود الورقية التى تقذف بها المطابع فى خضم النشاط الاقتصادى ٠

(ط) ولقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن معظم دول العالم قد فشلت فى ضبط كمية الاصدار النقدى الورقى بما يتناسب مع الحجم الحقيقى للناتج القومى من السلع والخدمات مقيما بأسعار تتناسب مع الناتج العالمى من نفس السلع والخدمات ، بل ثبت فعلا أن كثيرا من الحكومات قد أفرطت عن عمد فى اصدار نقود ورقية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المتزايدة سنة بعد أخرى ، خصـــوصا خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٩ ـ والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ م ٠

فلقد انهار النظام النقدى الألمانى تماما وأوقف التعامل بالمارك الألمانى نهائيا سنة ١٩٢٣ كنتيجة لاسراف البنك المركزى الألمانى فى

---

(١٦) ج ٠ كراوتزر ، مصدر سابق ، ص ١٩٥ ٠

خلق كميات متزايدة من النقود الورقية طوال فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها(١٧) ٠

وفى الصين ارتفع الرقم القياسى لكمية النقد الورقى المتداول من ١٠٠ سنة ١٩٣٧ الى ٤٠٧٨٨ سنة ١٩٤٥م (أنظر الجدول رقم ٢)) أما مصر فقد ارتفع الرقم القياسى لكمية نقدها الورقى المتداول من ١٠٠ سـنة ١٩٣٩ الى ٤٢٦ سـنة ١٩٤٥ م (أنظر الجـدول رقم ٣)(١٨) وفى بريطـانيا (العظمى) تحرك نفس الرقم من ١٠٠ سنة ١٩٣٨ الى ٢٦٠ سنة ١٩٤٧ ٠

وقد نلاحظ الارتباط بين التغير فى المستوى العام للأسـعار والزيادة فى كمية النقود الورقية المتداولة ٠ فلقد زاد المستوى العام للأسعار فى الصين فى نفس المدة من ١٠٠ الى ٢٦١١٧٧١٨ وزاد فى مصر من ١٠٠ الى ٢٢١ وزاد فى بريطانيا خلال نفس المدة عاليه من ١٠٠ الى ٢٦٠ ٠ وكانت أقل الدول تأثرا بالنشاط فى المستوى العام للأسعار هى الولايات المتحدة الأمريكية فزادت من ١٠٠ قبل الحرب الى ١٣٩ سنة ١٩٤٦ ٠

وغنى عن البيان أن زيادة كمية النقد الورقى المتداول كانت بكل المقاييس زيادة تضخمية(١٩) ٠

٤ ـ وخلاصة الأمر ان فترة ما بين الحـربين العـالميتين (١٩١٤ ـ ١٩١٩) و (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) تعد فترة فوضى نقدية .

---

(١٧) المصدر السابق ، ص ٥٣ ، ٥٤ ٠

(١٨) صبحى تادرس ، قريصة ، النقود والبنوك ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥٨ ٠

(١٩) ج ٠ كراوتزر ، مصدر سابق ، ص ١٩٢ ٠

زاد فيها الاصدار النقدى الورقى ، وتحللت النظم النقدية فى معظم الدول الكبرى من قاعدة الذهب ، ومع السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية بدأت تطفو فكرة السلام النقدى للعالم من خلال انشاء منظمة دولية يكون لها دور فى تثبيت قيمة العملات الدولية ٠

وقد خصـــص المقال التالى للمنظمات النقدية الدولية وهما صندوق النقد الدولى IMF والنظام النقد الأوربى EUC ٠

الفصـــل الرابـــع

المنظمات النقدية الدولية ●

مقــــدمة :

شهد العالم فوضى نقدية فى الفترة ما بين الحربين العالميتين (سنة ١٩١٤ ـ سنة ١٩٣٩) وانهارت نقود كثير من الدول مثل المانيا وايطاليا ، وكانت الحرب العالمية الثانية بمثابة الاختبار العملى للفكر الكينزى فقد تم زيادة الاصدار النقدى فى كل دول العالم المشتركة فى الحرب تقريبا وبنسب مختلفة وذلك بهدف تغطية مصروفات الحرب وتحقيق العمالة الكاملة التى تحققت فعلا وتحقق معها أيضا التضخم النقدى . وازاء تحلل نقود دول العالم من الذهب ـ عدا الدولار ـ كانت هناك فوضى فى أسعار الصرف بين العملات الدولية ، وقد أثر التضخم تاثيرا سيئا على معظم دول العالم .

ازاء هذه الفوضى النقدية العالمية وما ترتب عليها ، ومع انتشار الفكرة القائلة بأن الاضـــطراب النقدى فى كل من المانيا

وايطاليا كان من بين الأسباب التى دفعتهما الى اشعال نار الحرب ، قرر الحلفاء(١) قبل نهاية الحرب وأثناء بحث مشـــكلات ما بعد الحرب · قرروا وجوب تحقيق السلام النقدى للعالم جنبا الى جنب مع السلام السياسى والعسكرى يكون قوامه تثبيت قيمة العملات الدولية مع ضمان حرية التبادل العالمى ، فبدأ التفكير فى ايجاد شكل من التعاون الدولى لانشاء نظام نقدى عالمى يمكن من خلاله السيطرة على قيم العملات المختلفة وتحديد أسعار الصرف لكل عملة بثبات نسبى وهكذا نشأت فكرة صندوق النقد الدولى ·

١ ـ صندوق النقد الدولى :

(أ) اتفاقية برتن وودز

فى شهر يولية سنة ١٩٤٤ وقعت دول الحلفاء على اتفاقية برتن وودز Briton Woods وبمقتضاها تم الاتفاق على انشاء صندوق النقد الدولى ·

ومن الشروط التى أنشىء الصندوق على أساسها أن على الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى أن تحافظ على قيمة ثابتة لعملتها بالنسبة لغيرها من العملات الأخرى ، وذلك عن طريق ربط أسعار جميع العملات بالدولار الأمريكى والذى كان مربوطا بالذهب وقابلا لأن يتحول اليه فى المعاملات الدولية على أساس أن أوقية الذهب = ٣٥ دولارا أمريكيا · ومن الشروط أيضا أن تلتزم الدول الأعضاء بعدم تغيير قيمة عملتها الا بموافقة صندوق النقد الدولى وبمعدل تغير محدود ولأسباب معينة ·

---

(١) يطلق لفظ « اللحلفاء » على مجمـــوعة من الدول الغربية أهمها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وكانت متحالفة فى الحرب ضد دول « المحور » وهى المانيا وايطاليا واليابان ·

بهذا تم تولية الدولار الأمريكى قيادة النظام النقدى العالمى رسميا اعتبارا من بدء نشاط صندوق النقد الدولى سنة ١٩٤٥ ، ولم ينازع الدولار الأمريكى هذا المقام عملة أخرى ، اذ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ـ مع نهاية الحرب العالمية الثانية تعتبر أقوى وأغنى دولة فى العالم ، يضاف الى ذلك أنها الدولة الوحيدة فى العالم التى حافظت على قابلية عملتها الى التحويل الى ذهب فى المعاملات الدولية الرسمية ٠

وبمجرد أن وضعت اتفاقية برتن وودز موضع التنفيذ دب الخلاف بين أعضاء صندوق النقد الدولى حول تفسير الاتفاقية عند التطبيق العملى ، فبينما رأى فريق منهم أن الاتفاقية أعادت الذهب الى عرش النظام النقدى العالمى ليقوم بوظيفته كعملة دولية تعمل على استقرار النظام النقدى العالمى ، وذلك عن طريق الدولار الأمريكى المقيم بالذهب ٠ يرى فريق آخر بزعامة كينز أن الاتفاق يعنى التخلى عن نظام الذهب ، ويرى أن الاتفاقية لا تؤيد هذا المسلك فحسب بل توافق عليه صراحة بأن جعلت من واجب الصندوق تغيير القيمة الذهبية للعملة اذا ما وجد ذلك مفيدا ٠

والملاحظ أن جميع الدول ـ خلال السنوات التالية ـ قد مارست حريتها الكاملة فى تحديد كمية الاصدار النقدى الورقى دون التقيد بالغطاء الذهبى ، وقد أدى ذلك الى أن تحول التعادل مع الذهب الى تعادل اسمى لا وجود له فى عالم الحقيقة ولم يتحقق الغرض من ربط قيم العملات بالدولار الأمريكى ، وخلاصة الأمر أن صندوق النقد الدولى فقد هيبته منذ بدء نشاطه وتحول الى هيئة دولية ترصد المتغيرات التى تحدث لنقود جميع دول العالم دون أن يكون لديه القدرة على التحكم فيها ٠

(ب) الدولار والنظام النقدى العالمى :

كانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول لصـــالح الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كانت العامل الرئيسى المنشط لاقتصادها بحيث حققت التشغيل الكامل وأقصى ناتج قومى ، وفى نفس الوقت لم تكتو أراضـــيها أو مصـــانعها باضــرار الحرب المدمرة ماديا ونفســـيا ٠

وانتهت الحرب فاذا بجميع دول العالم تقريبا بحاجة ماســة جدا الى المعونات الاقتصـــادية فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت فى وضع اقتصادى ممتاز يجعلها تقدم هذه المعونات دون أى خفض يذكر لمستوى المعيشة للمواطن الأمريكى ٠

وباكتمال قوة الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاقتصادية زاد دعم الدولار الأمريكى المدعوم أصلا بغطاء من الذهب ، فما كان أمام أى دولة فى العالم الا أن تضعه فى مكان الصدارة شاءت أم لم تشأ ، وباستمرار خروج بعض الدول من نطاق الاسترلينى مع حركات الاستقلال التى أعقبت نهاية الحرب استمر اتساع مجال الدولار دوليا حتى اتخذت منه كثير من البنوك المركزية غطاء لعملاتها بالاضافة الى ما قد يكون لديها من ذهب أو سندات حكومية ٠

وكلما اهتزت ثقة أصحاب الأرصـــدة النقدية فى العملة التى يحتفظ بها نتيجة للتضخم النقدى بسبب زيادة الاصدار دون رابط ، بحثوا عن الأمان فوجدوه فى تحويل أرصدتهم الى دولارات ، وكلما ازداد الطلب على الدولار ازدادت ثقة الدول والأفراد فيه وارتفعت قيمته بالنسبة لباقى العملات الأخرى ، واستمر الحال على ذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة بعد أخرى بمعدل تغير سنوى فى كمية وسائل الدفع (تضخم نقدى) ـ يتراوح بين ١٪ ، ٢٪ فيما عدا

فترة مشروع مارشال لانعاش أوربا (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧) فكان معدل زيادة كمية وسائل الدفع (التضخم) ٥ر٤٪ وفترة الحرب الكورية ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ كان ٥ر٣٪ الى ٧ر٣٪ ولعل أعلى معدل تغير فى كمية وسائل الدفع (تضخم نقدى) هو ما حدث خلال الفترة من سنة ١٩٦٣ الى سنة ١٩٧١ ، فقد وصل الى ٥ر٧٪ سنة ١٩٦٨ ، ووصل الرقم القياسى لأسعار المستهلكية الى ٢ر٢٧٢٪ سنة ١٩٧١ باعتبار سنة ١٩٣٩ = ١٠٠ ، انظر الجدول رقم (٤) ، ولعل هذه الفـــترة (١٩٦٣ ـ ١٩٧١) هى التى واجه فيها الدولار الأمريكى تحدى كل من المارك الألمانى والين اليابانى ، كذلك عانى فيها من نتائج الحرب الفيتنامية ٠

فمع نهاية الخمسينات وبداية الســـتينات تزايد معدل النمو بثبات فى كل من اليابان والمانيا الغربية ، ولم يتحقق بالولايات المتحدة نفس معدل التقدم الفنى والادارى ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن بدأت الولايات المتحدة تعانى من عجز فى ميزانها التجارى منذ ذلك التاريخ بسبب النجاح الاقتصادى لكل من المانيا واليابان ، وكان لهذا الوضع الجديد أثره على الدولار الأمريكى بالسالب ، مما اضطر الولايات المتحدة أن تحاول عن طريق الضغط السياسى على كل من المانيا واليابان لتدعيم الدولار عن طريق الاقلال من صادراتهما الى الولايات المتحدة والعمل على زيادة الطلب على الدولار لديهم ٠ وقد حققت هذه الاجراءات بعض النجاح الجزئى حيث انها لم تمنع تماما كلا من المارك الالمانى والين اليابانى من منافسة الدولار فى باقى أسواق العالم الخارجية ٠

ثم تورطت الحكومة الأمريكية فى الحرب الفيتنامية ، ونظرا لضغوط انتخابات الرئاسة الأمريكية ، وتفضيل المسئولين الأمريكيين عدم فرض ضرائب جديدة لتمويل نفقات الحرب ، فقد تم تمويلها باحداث عجز فى الميزانية ، وكان يعنى ذلك تزايد كمية الاصدار

النقدى الورقى للدولار الأمريكى وعلى المستوى العالمى سنة بعد اخرى ، دون أن يقابل الزيادة فى كمية النقود زيادة فى كمية الذهب المقابل لها أو زيادة حقيقية فى الناتج القومى ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك ان تاثرت القوة الشرائية للدولار ، وأخذت قيمته السوقية تتناقص بمعدل متناسب مع زيادة الاصدار النقدى الورقى ، وكان من شأن ذلك أن بدأت الثقة الدولية فى الدولار تهتز بنفس المعدل تقريبا ، ففضل الكثير ـ ممن يملكون الحرية فى اتخاذ قرارهم ـ فضـــلوا تحويل مدخراتهم وأرصدتهم من الدولار ـ الذى أصبح غير موثوق به الى ذهب طلبا للأمان ، فبدأت كفتا الميزان تفترقان بعيداً بعيدا فبعد أن كان كل ٣٥ دولارا تعادل ١ أوقية من الذهب وأمام انخفاض قيمة الدولار ارتفعت نسبيا قيمة الذهب ، فاضطرت الولايات المتحدة أن تعلن عن نظام سعرين للذهب ، واحد حر وآخر سعر رسمى ، ولم ينجح هذا الاجراء فى استعادة ثقة السوق على المستوى القومى أو العالمى بالدولار المتردى فى التضخم ، والمتسبب فى الاندفاع نحو شراء الذهب والفضة بدلا من الاحتفاظ بالدولارات طلبا للأمان ، وقد اشتركت البنوك المركزية فى العالم مع البنوك التجارية وكبار أصحاب المحافظ المالية فى جميع دول العالم فى تسعير الطلب على الذهب والاستغناء فى المقابل عن ما لديها من دولارات ٠

وعندما تأكد للولايات المتحدة أنها غرقت تماما فى أزمة نقدية حادة ، وأنها أصبحت عاجزة تماما عن الوفاء بالتزاماتها الدولية الرسمية بتغير دولاراتها بسعر ٣٥ دولارا لأوقية الذهب ـ أعلنت رســـميا فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٧١ تحللها من الالتزام بتحويل الدولار الى ذهب ، مع بقائه مقوما اسميا على أساس السعر الرسمى له ـ ويمكن القول بأن ذلك يشبه تماما اشهار افلاس تاجر عجز عن الوفاء بجميع حقوق دائنيه وهرب ثروته فى مكان أمين لا تصل اليه يد العدالة ٠

وعقب ذلك الاعلان الرسمى شهدت الاسواق النقدية فى العالم اكبر اضطراب عرفته فى تاريخها وتابعت أسعار الذهب صعودها (أسعار الذهب انظر الجدول (٨) المرفق) • وبعد أربعة أشهر وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧١ أعلنت الولايات المتحدة عن تخفيض قيمة الدولار بمقدار ٧ر٨٩٪ لتقترب قليلا من الواقع ، فأصبح الدولار مقوما ، على أســـاس ٣٨ دولارا لأوقية الذهب ، ولم يفلح هذا الاجراء فى احداث الاستقرار المطلوب فى أسواق النقد الدولية بل زادت الأزمة واشتدت فى أواخر سنة ١٩٧٢ وأوائل سنة ١٩٧٣ ، وتم اجراء الخفض الثانى لقيمة الدولار بنسبة ١٠٪ فاصبح السعر الرسمى الاسمى ٢٢٢ر٤٢ دولارا لأوقية الذهب ، وكان طبيعيا أن تتغير الحيازة الرسمية للذهب على مستوى العالم (انظر الجدول رقم ٩ المرفق) تطور حيازة الذهب الرسمى على مستوى العالم •

لقد كانت النتيجة الحتمية لهذه السلسلة من الأحداث أن فقد الدولار الأمريكى نهائيا منصب قيادة النظام النقدى العالمى والتى قام بها لمدة تزيد على ربع قرن ، وأكدت الأحداث خلال هذه الفترة أن الدولار الأمريكى المتضخم قد أصبح عاجزا تماما عن تقديم أداة ثابتة لقياس القيم أو الاحتفاظ بها للمدفوعات المؤجلة •

(د) تطـــوير صـــندوق النقد الدولى :

لقد تم انشاء صـــندوق النقد الدولى فى ظل الدولار القوى المغطى بالذهب ، وفى ظل الدولار الضعيف المســحوب غطاؤه من الذهب ، كان لابد من تطوير أحكام صندوق النقد الدولى ، فى محاولة ليتلاءم مع الظروف الدولية الجديدة •

وبناء على توصية لجنة العشرين فى يونية سنة ١٩٧٤ المرفوعة الى مجلس محافظى صندوق النقد الدولى ، بدأت دراسة مقترحات

(التعديل الثانى) لاتفاقية الصندوق وتم الموافقة عليها لتوضع موضع التنفيذ رسميا فى مايو ١٩٧٦ ، ونسجل فيما يلى اهم ما اشتمل عليه هذا التعديل(٢) :

١ ــ تسمح الظروف الاقتصادية الدولية باتباع نظام عام لأسعار الصرف على أساس أسعار مستقرة يمكن تعديلها عند الضرورة ، ويتم تقييمها بحقوق السحب الخاصة أو بأى معيار آخر مشترك يحدده الصندوق ولا يكون ذهبا أو عملة احدى الدول الأعضاء ٠

٢ ــ أنهى التعديل دور الذهب رسميا كأساس للنظام النقدى العالمى كان سيتم بموجبه تعادل أسعار العملات وتقييم وحدة حقوق السحب الخاصة فلم تعد وحدة حقوق السحب الخاصة تعادل ٨٨٨٦٧١ر٠ جراما من الذهب الخالص كما كانت سابقا ٠ وقد سمح التعديل للصندوق بالتصرف فى الذهب الذى فى حوزته بالبيع ٠

وخلاصة هذا التعديل أنه يترك العالم بدون نظام نقدى مستقر ، بل انه جعل العالم يتخبط فى فوضى نقدية كان أبسط مظاهرها تعدد واختلاف أسعار الفائدة ومعدلات التضخم النقدى وأسعار صرف العملات الدولية وزيادة حدة التباين بين اسعار المواد الخام والسلع المصنعة ٠

أما حقوق السحب الخاصة غير المقيمة بذهب فأقل ما توصف به أنها العدم يرتدى زى النقود(٣) ٠

---

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، مجلة ٢٩ ، ص ١٩٦ ٠

(٣) كريستالرجو ، مقال بعنوان جنون الذهب ، مجلة البنوك الاسلامية عدد ٩ ص ٤٦ ٠

٢ ـ النظام النقدى الأوربى :

كان من نتائج انهيار الدولار الأمريكى واعلان انفصاله عن قاعدة الذهب ومن ثم خروجه من قيادة النظام النقدى الدولى أن أسرعت الدول الأوربية بتكوين نظام نقدى خاص بها ، فى محاولة منها لايجاد حالة من الاستقرار النقدى ولو على نطاق دول المجموعة الأوربية التى أصبحت أيضا تهددها الاضطرابات فى أسواق النقد الدولية(٤) ٠

بدأ نظام التباين النقدى الأوربى سنة ١٩٧٢ دولا ثم أطلق عليه اسم « النظام النقدى الأوربى » سنة ١٩٧٩ وذلك على أثر موافقة دول المجموعة الاقتصادية الأوربية التسع عليه ، وأيدته المملكة المتحدة (بريطانيا) رغم أنها لم تنضم اليه ٠ فى ذلك الوقت ٠

استحدث النظام الأوربى وحدة النقد الأوربية EUC European Currency لتستخدم فى تسوية المعاملات النقدية بين البنوك المركزية للدول الأعضاء ولتحل محـــل الدولار المغطى بالذهب كأداة رئيسية للتدخل فى أسواق النقد الدولية ٠

ويقوم النظام على أساس سعرين لكل عملة من عملات الدول الأعضاء :

١ ـ سعر مركزى يبين العلاقة بين كل عملة من عملات المجموعة وباقى العملات على أساس سلسلة من اسعار الصرف الثنائية عرفت باسم Grid System والتى تصنع حدودا لتغير قيم العملات حول سعر مركزى على أساس ثنائى
Centeral on Bilateral Basis

---

(٤) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، مجلد ٢٢ ، ص ٣٢٨ ٠

وقد سمح للأعضاء بمعدل تغير قدره ٢٫٢٥٪ لكل عملة عدا الليرة الايطالية فسمح لها بمعدل تغير قدره ٦٪ .

(ب) سعر محورى يمثل العـــلاقة بين كل عملة من العملات المشتركة فى النظام وبين وحدة النقد الأوربية EUC والتى تتكون من سلة من أوزان نسبية من عملات الدول التسع مع تحديد مجال التذبذب بما لا يزيد عن ثلاثة أرباع معدل التغير (٢٫٢٥٪ ، ٦٪) .

وبعد مرور عام واحد على تطبيق هذا النظام اتضح فشله فى كبح جماح التضخم النقدى ، ففى جميع الدول الأعضاء لم تنخفض معدلات التضخم ، بل لم تثبت بل تزايدت بشكل كبير بعكس ما كان يتوقعه أصحاب النظام وعلى سبيل المثال كانت معدلات التضخم فى ايطاليا ١٤٪ فارتفعت الى ٢٢٪ خلال عام واحد ، والميزة التى يمكن أن يوصف بها النظام النقدى الأوربى هى شدة التعقيد وصـــعوبة التطبيق ، على عكس ما توصف به قاعدة الذهب .

٣ ـ نشأة أسواق النقد العالمية :

تسبب انهيار النظام النقدى الدولى وتعدد أسعار الصـــرف وأسعار الفائدة واختلاف مستويات التضخم فى الدول المختلفة فى خلق أكبر سوق نقد عالمية عرفت فى التاريخ ، اتخذت صورة زيادة كبيرة فى السيولة الدولية تندفع شرقا وغربا وشمالا وجنوبا بلا رابط أو ضابط من رقابة محلية أو دولية ، تبحث عن المكان والزمان المناسبين لتحقيق أكبر ربح نقدى ممكن لصالح المؤسسات المالية الدولية(٥) .

---

(٥) حازم الببلاوى ، أسواق النقد الدولية نهاية الاستقرار ، مقال باللغة الانجليزية مجلة مصر المعاصرة عدد ٣٧٩ ص ١٩ ـ ٤٥ .
International Monetary Markets,

فقد ترتب على وقف تحويل الدولار الى ذهب فى اغسطس سنة ١٩٧١ أن أوقف العمل بأسعار الصرف الثابتة وتم تقويم جميع العملات طبقا لأسعار صرف متغيرة ٠

وقد أخذ هذا الاجراء صفته الشرعية على المستوى الدولى باحداث التعديل الثانى لاتفاق صندوق النقد الدولى IMF والذى لم يكن فى رأى البعض ـ يحدد سعرا ثابتا تماما للصرف ٠ وربما وجد النقديون Monetarism فى معدل الصرف المرن وسيلة لاصلاح السياسة النقدية ، ولزيادة الفروق بين أسعار الفائدة فى جميع الدول ٠

ومن المسلم به انه فى حالة العمل بأسعار صرف ثابتة مع ضمان حرية انتقال النقود ، فانه سوف يتواجد فى العالم باسره سعر فائدة واحد ، وعلى العكس تماما ، فعندما تتعدد أسعار الصرف فان معدل الاحلال بين الأصول المحلية والأصول الأجنبية يتذبذب بسبب اختلاف العائد نظرا لاختلاف أسعار الفائدة ، وبالرغم من حرية انتقال رءوس الأموال الا أن أسعار الفائدة تتناسب مع مخاطر احتمال تغير قيمة العملة ٠

كذلك استجدت ظاهرة جديدة ، فبعد أن كان معدل التضخم الهادىء متساويا تقريبا على مستوى جميع دول العالم وكان يتراوح بين ٣٪ ، ٤٪ ، منذ انشاء صندوق النقد الدولى وحتى الستينات ، وجدنا اختلاف معدل التضخم فى كل دولة عن الأخرى ، كذلك اختلاف معدل تغيره سنة بعد أخرى فى نفس الدولة ٠ وتؤكد الاحصاءات أنه فى ظل تعويم أسعار الصرف واختلاف أسعار الفائدة ، فانه يحدث بالضرورة تشتيت لمعدلات التضخم ، ولا تتشابه حتى فى الدول الرأسمالية المتقدمة والسبب الرئيسى لذلك أن نظام التعويم للنقود لا يشعر أية دولة بارتباطها بأية قاعدة للصرف ، ويمكن فى هذه الحالة ـ وهو ما حدث فعلا ـ أن تتعمد دولة ما احداث تضخم نقدى

عمدى بدرجة أعلى من شركائها فى التجارة الدولية ، فاذا كانت العقود التى تبرمها تقتضى الوفاء والاقتضاء بعملتها الوطنية ، فان التآكل الذى يحدثه التضخم فى قيمة العملة يقوم بتصفية أســـواق الصرف الأجنبى لصالحها ٠

ولقد مارست معظم دول العالم القوية اقتصاديا وسياسيا هذه اللعبة وعلى الأخص الدول المتقدمة اقتصاديا ، وبدرجات متفاوتة فى معدل الزيادة فى الاصدار النقدى الورقى الطليق ، وكانت نتيجة طبيعية له حدوث زيادة كبيرة جدا فى السيولة الدولية لاتتناسب مع فرص الاستثمار المتاحة على مستوى العالم ٠

كانت بداية أسواق النقد العالمية تلك السوق التى نشأت فى أوربا مع نهاية الخمسينات تكونت من ايداعات فوائض ايرادات الدول البترولية (على المستويين الحكومى والفردى) ، وبلغت قيمة الأموال المتداولة فى السوق سنة ١٩٥٩ حوالى ٥٠٠ خمسمائة مليون دولار ، ثم أخذت فى التزايد سنة بعد أخرى حتى زادت عن تريليون دولار فى أواخر سنة ١٩٧٩ ، ولقد عملت البنوك التجارية على الاستفادة من هذه الأرصدة بالبحث عن أفضل اسعار فائدة مرجحة بأسعار صرف فى ظل مستوى معين للتضخم وذلك كله فى مكان وزمان محددين ، مستفيدة فى ذلك بفروق أسعار الفائدة وبعمولة التحويلات — وتجدر الاشارة أن هذه الاجراءات هى من الأسباب الرئيسية التى أحدثت مشكلة المديونيات على مستوى العالم الثالث ٠

٤ — وخلاصة ماحدث أن هذه الفوائض النقدية على مستوى العالم ككل ظلت تمثل زيادة فى السيولة الدولية ، تتجه الى أى مكان فى ظل نظام عائم لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ، وكان من شأن ذلك أن يزداد التضخم النقدى جموحا على مستوى العالم ، حيث ان هذه السيولة لا تخضع لسيطرة السلطات الرسمية أو أية سلطات دولية فى دورانها حول العالم ٠

البـــاب الثـــانى

التضـــخم النقـــدى

مقـــــدمة :

تتولى كمية النقود المتداولة فى السوق تحديد معدل التبادل لكل سلعة أو خدمة بالنسبة الى باقى السلع والخدمات المعروضة فى نفس السوق ونفس المكان ـ أى تحديد الثمن النسبى للســـلعة أو الخـــدمة ٠

وفى الظروف الطبيعية يحدث توازن بين كمية النقود المتداولة فى سوق ما وبين حجم السلع والخدمات المعروضة فى نفس السوق ، وتستقر معدلات التبادل عند مستوى معين ، بمعنى أن يستقر المستوى العام للأسعار عند مستوى التوازن الطبيعى ٠

وواضح أن كفتى الميزان هما العرض والطلب وهما نفسهما السلع والخدمات المعروضة والمطلوبة فى نفس الزمان والمكان وما النقود الا عبارة عن مؤشر الميزان الذى يحدد الوزن النسبى للأشياء

(أى الثمن) والمستوى العام للأسعار (أى حالة التوازن) ، وهذا بفرض حياد النقود بمعنى أن لا تتدخل النقود نفسها فى عملية العرض والطلب وتترك وظيفتها لقياس قيم الأشياء وتتحول الى سلعة تباع وتشترى وتحتاج هى الى مقياس لقيمتها ٠

فاذا تخلت النقود عن مبدأ الحياد وتحولت الى سلعة معروضة فى السوق للبيع والشراء أدى ذلك الى زيادة المعروض منها بطريقة غير طبيعية ونتج عنها زيادة غير طبيعية فى المستوى العام للأسعار(١) ، فهذا هو التضخم النقدى ، الذى لم يشهده العالم الا في القرن العشرين عندما استبدل بالذهب نقودا ورقية يطبع منها كيفما شاء بلا ضابط وحولها الى سلعة تباع وتشترى ولها عائد سماه الفائدة ٠

---

(١) فؤاد هاشم عوض ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ ٠

الفصـــل الأول

تحديد مفهوم التضخم النقدى

يذهب كتاب الأدب الاقتصادى الى تقسيم التضخم الى أنواع منها التضخم النقدى والتضخم السعرى والتضخم الاختلالى(١) ، وقد يحلو لهم تسميته بالتضخم المعدنى أو التضـــــخم الورقى أو التضخم الائتمانى(٢) ٠

وقد استشعر الباحث أن معظم الاقتصاديين يخلطون سهوا أو عن عمد بين الظواهر الاقتصادية فى ظل نظام النقود المعدنية وتلك التى حدثت فى ظل النظم النقدية الورقية ٠ كذلك يخلط معظمهم بين حالة الرخاء والغلاء من جهة وبين حالة التضخم والركود الاقتصادى من جهة أخرى فقد يحدث الرخاء نتيجة زيادة كبيرة فى الانتاج

(١) محمد يحيى عويس ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ ٠
(٢) فؤاد مرسى ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ ، ١٣٤ ٠

والسلع والخدمات مع وجود حالة تشغيل كامل دون أن يوصف هذا الرخاء بأنه انكماش بالرغم من انخفاض الأسعار ٠

وقد يحدث الغلاء نتيجة قلة الانتاج من السلع والخدمات بسبب عدم هطول الأمطار أو حدوث زلازل ولا يمكن أن يوصف هذا الغلاء بأنه حالة تضخم نقدى بالرغم من ارتفاع الأسعار ٠

والخلاصة أن الغلاء والرخاء هما محصلة العلاقة النسبية بين المعروض والمطلوب من السلع والخدمات معبرا عنها بقيم نقدية بشرط عدم تغير كمية النقود أو تخليها عن حيادها ٠

وبعد هذا الايضاح ، فيما يلى بعض التعاريف للتضخم من تلك التى ذاعت شهرتها ٠

١ ـ تعريف التضخم النقدى :

من يعش فى أيامنا هذه (الثلث الأخير من القرن العشرين) وير الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار مصحوبا بتدهور فى القوة الشرائية للنقود فى معظم أرجاء المعمورة ، فانه ليس بحاجة لأن ـ نقدم له تعريفا بالتضخم النقدى ، فان عالم اليوم يعيش مايمكن تسميته عصر التضخم(٣) ٠

ومع اتفاقى تماما مع هذا القول الا أنه قد يكون مفيدا أن نورد بعضا من التعاريف ٠

(١) التضخم عبارة عن كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع(٤) ٠

(٣) رمزى زكى ، مرجع سابق ، ص ١٧ ، ١٨ ٠
(٤) فؤاد هاشم عوض ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ ٠

وهذا التعريف صحيح بوجه عام ، ويبقى التحفظ فقط فى حالة تغير النقود من الذهب الخـــالص الى الورق الخالص ففى الحالة الأخيرة تتزايد كمية النقود بقرارات ادارية واجراءات عمدية لتجتذب عائد النشاط الاقتصادى لصالح فئة ما أو دولة ما على حساب باقى الفئات أو باقى الدول الذين يعانون من الارتفاع فى المستوى العام للأسعار والانخفاض فى القوة الشرائية لنقودهم الورقية ٠

(ب) التضخم هو زيادة فى كمية وســـائل الدفع لدى المجتمع لا تقابلها زيادة فى كمية السلع والخدمات بنفس النسبة(٥) ٠

ويشترك هذا التعريف مع سابقه فى الأسباب والنتائج ، ولكنه أعم وأشمل فيما يتعلق بحالة النقود الورقية ، فالمعروض من النقود فى السوق يشتمل على كمية النقود الورقية المصدرة مضافا اليها شبه النقود (وهى النقود الائتمانية) التى يخلقها النظام المصرفى التجارى الربوى والذى يستطيع اعطاء قروض دفترية تعادل مقلوب نسبة الودائع لدى البنك المركزى وقد سبق الايضاح بالمثال أنه عندما تكون النسبة القانونية لودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزى هى ٢٠٪ فائدة فان هذه البنوك تستطيع أن تصدر ائتمانا لعملائها يعادل ٥ خمسة أضعاف ودائعها ، ولا يحتاج ذلك الى برهان بأن ذلك يعد زيادة كبيرة فى كمية وسائل الدفع تحدث أثرا كبيرا فى المستوى العام للأسعار ، وتدفعه صعودا محدثة تضخما نقديا ٠

(حـ) التضخم هو أى زيادة غير طبيعية فى الأسعار(٦) ٠

وقد سبق الايضاح أن كل زيادة غير طبيعية فى الأسعار قد لا تكون بسبب التضخم النقدى ، بل قد يكون سببها قلة الأمطار ،

---

(٥) فؤاد مرسى ، مرجع سابق ، ص ١٣١ ٠
(٦) فؤاد هاشم ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ ٠

أو فيضانات وسيول ، أو زلازل ، ..... ، ولا يمكن أن نسميها تضخما .

(د) التضخم هو الحالة التى تنقص فيها قيمة النقود ـ أى ترتفع الأسعار والانكماش هو الحالة التى ترتفع فيها قيمة النقود ـ أى تنخفض الأسعار(٧) .

وهذا التعريف يحتاج الى تحفظ ، قد سبق الايضاح أنه ليس بالضرورة أن يعد كل انخفاض فى قيمة النقود تضخما ، وكذلك هناك فرق بين ارتفاع قيمة النقود بسبب البطالة وتراجع الانتاج (الانكماش أو الركود) ـ وبين ارتفاع قيمة النقود أى انخفاض المستوى العام للأسعار نتيجة للرخاء العام بسبب زيادة الانتاج وتحقيق العدالة الكاملة ووجود رخاء فى ظل نقود حقيقية غير متضخمة باجراءات عمدية .

(هـ) ومن التعاريف السابقة يمكن انتقاء أكثرها انطباقا مع اجراء بعض التعديل كالآتى :

التضخم النقدى هو عبارة عن الحالة التى تتسبب فى ارتفاع المستوى العام للأسعار ويكون سببها الرئيسى هو زيادة عمدية فى كمية وسائل الدفع لدى المجتمع (النقود الورقية + الائتمان المصرفى) لا تقابلها زيادة فى المعروض من السلع والخدمات بنفس النسبة .

٢ ـ التضخم كظاهرة اقتصادية :

يتلاحظ للباحث الاقتصادى ـ من خلال قراءة التاريخ الاقتصادى فى العصر الحديث ـ أن النظام الاقتصادى الحر (الرأسمالى) قد

---

(٧) ج.ف. كراوتزر ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

لازمته ظاهرة متكررة تسمى « الدورات الاقتصادية » وهى تصيب النشاط الاقتصادى دوريا ، وبصورة متكررة ٠

ولوصف هذه الظاهرة باختصار فان النشـــاط الاقتصادى يتذبذب على فترات دورية ما بين رواج يؤدى الى زيادة متزايدة فى حجم الناتج القومى يؤدى الى الاقتراب المتزايد من العمالة الكاملة وهذا الرواج يكون مصحوبا بتضخم متزايد كذلك سنة بعد أخرى يأخذ صورة الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار مع الانخفاض المستمر فى قيمة النقود وعندما يصل النشاط الاقتصادى الى قمة الفورة فانه يميل ذاتيا الى الاتجاه الى قاع الهبوط متخذا مسارا مضادا بنفس القوة ونفس المدى ليصحح ماحدث من أخطاء فى المرحلة السابقة وفى طريقه هذا يمر بعكس الأحوال السابقة فيتباطأ النشاط الاقتصادى وينخفض الناتج القومى سنة بعد أخرى ، وتزداد البطالة ، وينخفض التضخم ويقل المستوى العام للأسعار وترتفع قيمة النقود ، وعندما يصل الى قاع الهبوط يبدأ دورة جديدة ٠ وهكذا دوريا(٨) ٠

ويهمنا من هذا التحليل قيمة النقود أى قوتها الشرائية ، فهى تتغير من نقص فى القيمة مستمر ومتناقص سنة بعد أخرى (تضخم) الى زيادة فى القيمة متزايدة سنة بعد أخرى (انكماش) ويحدث ذلك على فترات دورية يشبهها ج٠ف٠ كراوتزر بحركات المد والجزر(٩) ٠

ومن الوصف السابق يمكن أن يقال بأن التضخم هو شـــطر الدورة الاقتصادية ، وهو بذلك ظاهرة اقتصـــادية حديثة متكررة

---

(٨) محمد يحيى عويس ، التحليل الاقتصادى الكلى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٥ ٠

(٩) ج٠ف٠ كراوتزر ، مرجع سابق ، ص ١١٠ ٠

بتكرار الدورات الاقتصـــادية التى اتسم بها النظام الاقتصـادى الرأسمالى فى القرن العشرين ٠

ويتفق الباحثون فى وصف ظاهرة الدورة الاقتصادية وبالتالى ظاهرة التضخم والآثار الاقتصادية له ، ولكنهم يختلفون تماما فى أسبابها وبالتالى فى اقتراح وسائل العلاج منها على نحو ما سيرد تفصيله ٠

على أن بعض كتاب الأدب الاقتصادى قد اطقلوا اسم التضخم على حالات من تاريخ النشاط الاقتصادى لا يمكن أن تعد تضخما وان كانت مصحوبة بالغلاء ، كذلك أطلقوا اسم الانكماش على حالات من الرخاء الاقتصادى المصحوبة بانخفاض فى الأسعار ٠ وفيما يلى بعض من النوعين ٠

٣ ـ التقلبات فى قيمة النقود والمستوى العام للأسعار :

(أ) الرخاء والشدة :

١ ـ تولى يوسف عليه الســـلام الوزارة فى مصر فىعهد الهكسوس ، وكانت المهمة الرئيسية التى كلفه بها الملك هى ضبط وتنظيم النشاط الاقتصادى ، فوضع خطة طويلة المدى تصـل مدة تطبيقها الى ١٥ خمسة عشر عاما ٠

وكانت الخطة تقتضى ســـحب الزيادة الكبيرة فى الانتاج الزراعى لمدة سبع سنوات وتخزينها بطريقة تحافظ على بقائها صالحة للاستخدام الآدمى ، لتكون احتياطيا لسبع السنوات التالية لها والتى كان من المقدر أن يقل فيها الانتاج عن حاجة الناس بدرجة كبيرة ٠

ولقد تحقق ذلك فعلا ـ كما تحدثنا الكتب السماوية ـ وكان طبيعيا أن يصاحب حالة الرخاء طوال سبع السنين الأولى ازدياد نسبى فى قيمة النقود (الذهب والفضة) حيث كانت السلع متوفرة

بكثرة فى الأسواق والمستوى العام للأسعار فى انخفاض مستمر وبالمقابل حدث فى السنوات السبع التالية أن انخفضت قيمة النقود نسبيا (الذهب والفضة) بسبب قلة المعروض من السلع فى الأسواق فالحقيقة التى لا مراء فيها أن النقود فى حد ذاتها لا تفى بحاجات الانسان من مشرب ومأكل وملبس ومأوى طالما أن هذه الأشياء غير متوافرة فى السوق ، لذا ارتفع المستوى العام للأسعار ٠

وخلاصة ما حدث أن قيمة النقود قد تقلبت خلال هذه المدة من ارتفاع الى نقص دون أن تتغير كمية المعروض منها ، وقد تزامن معها انخفاض فى المستوى العام للأسعار ثم ارتفاع له فهل يمكن أن يسمى ذلك تضخما ، كما يحلو للبعض أن يطلق عليه ، لا أعتقد ذلك لما سبق ايضاحه فى الفرق بين الرخاء والانكماش والشدة والتضخم ٠

٢ ـ فى زمن الحاكم بأمر الله وقع الغلاء بمصر بسبب نقص المحاصيل(١٠) ٠

فاجتمع وتجار الغلال ، وقرروا تشريعا يحرم اختزان الغلال وضرورة عرضها للبيع بالسوق بأسعار جبرية لكل صنف ، ونجح هذا الاجراء فى تخطى هذه الشدة والعودة الى حالة الرخاء فى مصر وسائر ولاياتها ٠

ومثل ذلك ما حدث فى زمن المستنصر بالله ، فتحدثنا كتب التراث فتقول « وقع الغلاء العظيم ونهر النيل فى تلك السنين لم يبلغ الا اثنى عشر ذراعا واحد عشر اصبعا ، ففى هذه المدة بيع فيها القمح بثمانين دينارا لكل أردب (الدينار = ٢٥ر٤ جراما من الذهب

---

(١٠) رمزى زكى ، مرجع سابق ، ص ٣١ ، نقلا عن كتاب بدائع الزهور فى وقائع الزهور ٠

الخالص) ثم اشتد الأمر حتى بيع كل رغيف فى زقاق القناديل بخمسة عشر دينارا ٠

وفى كلتا الحالتين لا يمكن أن يعد ذلك تضخما نقديا أو انكماشا بل هى شدة ورخاء حدثت بأسباب طبيعية من عدم التوافق بين المعروض والمطلوب من السلع دون تدخل مفتعل بتغيير كمية المعروض من النقود المتداولة ٠

(ت)التغير فى عرض النقود(١١) :

وتمثل الفترة من عام ١٨٢٠ الى عام ١٩١٤ فى بريطـــانيا العظمى خير مثال على هذه الحالة ٠

١ ـ وبالرغم من الزيادة فى انتاج الذهب خلال المدة (١٨٢٠ ـ ١٨٤٩ م) الا أن المستوى العام للأسعار مال الى الانخفاض بسبب زيادة انتاج السلع والخدمات بنسبة تفوق الزيادة فى كمية المعروض من النقود (الذهب) ٠

٢ ـ ومع استمرار تصاعد معدل الزيادة فى انتاج الذهب وعندما اســـتطاع الانتاج ملاحقته بنفس النســـبة خلال الفترة (١٨٤٩ ـ ١٨٧٣ م) ـ اتجه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بسبب الزيادة النسبية فى عرض النقود (الذهب) ولو على المستوى المحلى (انجلترا) ٠

٣ ـ وفى خلال الفترة التالية (١٨٧٤ ـ ١٨٩٦) وبفعل قاعدة التوزيع التلقائى للذهب استطاع الانتاج أن يغطى الفجوة بينه وبين الزيادة فى كمية النقود (الذهب) فعادت الأسعار الى الانخفاض فى اتجاه مستواها الطبيعى مرة أخرى ٠

---

(١١) صبحى تادرس قريضه ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ ٠

٤ ـ ومع زيادة اكتشاف مناجم جديدة من الذهب ، وزيادة المنتج منه ، زاد عرض النقود بدرجة تفوق الزيادة فى الانتاج خلال الفترة (١٨٩٦ ـ ١٩١٤) وكان من نتيجة ذلك انخفـــاض القيمة النسبية للذهب (النقود) بالنسبة للقيم النسبية للسلع والخدمات وأدى ذلك الى الارتفاع فى المستوى العام للأسعار ٠

ملاحظة هامة :

ومن الأهمية أن نســـجل هنا انه حتى سنة ١٩١٤ كان لدى العالم كمية كافية جدا من الذهب تستطيع تغطية جميع المعاملات على المستوى الدولى ، حيث يرى أنصار فكرة النقود الرخيصة (من الورق الخالص غير المغطى بالذهب) ـ أن من أسباب اخراج الذهب من النظم النقدية لدول العالم عدم كفايته لتغطية أوجه النشـــاط المتعاظمة سنة بعد أخرى ، وفى هذا مغالطة خطيرة وواضحة ٠

ولقد حدث فى الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٨٧٩ ، وعقب انتهاء الحرب الأهلية ، أن تضاعف الناتج القومى بالقياس اليه عند بداية الحرب سنة ١٨٦٥ وفى نفس المدة لم تزد كمية النقود (الذهب) المتداولة الا بنسبة ١٠٪ ، وكان من نتيجة ذلك أن انخفض المستوى العام للأسعار(١٢) ٠ ومع ذلك لا يمكن أن يعتبر ذلك انكماشا لمجرد ازدياد قيمة النقود ، بل ان ذلك كان حالة من الرخاء الحقيقى ٠

(حـ)مظاهر التضخم فى القرن العشرين :

بنشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ بدأت مرحلة جديدة لقصة النقود فى العالم فبعد النجاح فى تحويل النقود (الذهب) الى سلعة والمتاجرة فيها ، وبعد النجاح فى تحليل الربا Usuary

---

(١٢) رمزى زكى مصدر سابق ، ص ٦٧ ـ ٧٩ ٠

بمسمى جديد هو الفائدة Interst ، ثم توصلهم الى ابتكار النقود الورقية التى كانت مغطاة تماما بالذهب بنسبة ١٠٠٪ فحازت ثقة المتعاملين بها ، وفضلوها فى التعامل لخفة وزنها ، ثم تحولوا الى خلق النقود الائتمانية لزيادة مكاسبهم من تجارة النقود التى تحولت الى أروج تجارة فى القرن العشرين ٠

وفى غمرة ثقة الناس بالنقود الورقية ، وبدون مقدمات ، تم سحب الذهب من التعامل فجأة ، مع بداية الحرب العالمية الأولى ، واستصدرت تشريعات لاجبار المتعاملين على قبول النقود الورقية العارية تماما من الغطاء الذهبى ، وأصبح لها قوة ابراء عام بمقتضى القانون ولا يحق لأى فرد أن يرفضها عند التعامل النقدى ٠

وبهذا الاجراء تم تجريد النظام النقدى العالمى من كافة مقومات نجاحه حيث وضعت القيود على التجارة الدولية وعلى تحركات الذهب وأخيرا تم اختزان المعدن النفيس فى أقبية وخزائن حديدية دون استخدامه كنقد وكان هذا أشبه بحالة الاكتناز المحرم على الفرد وهو على المستوى القومى والعالمى أشد حرمة ٠

ويمكن القول بأن التضخم النقدى الورقى المتعمد الذى يعانى منه العالم قد تم زرع بذوره فى أراضى الغرب خلال عصر النهضة ونبتت شجرته مع أواخر القرن التاسع عشر ثم بشر بثماره ابتداء من سنة ١٩١٤ ، وأعطى أعظم انتاج له سنة ١٩٧١ وما بعدها عندما أمكن امتصاص ثروات كثير من الأمم بواسطة التضخم النقدى ٠٠ ونسوق فيما يلى بعض الأمثلة لمظاهر التضخم النقدى :

١ ــ كما اكتسبت الحروب الصفة العالمية فى القرن العشرين . اكتسب التضخم النقدى هذه الصفة والجدول التالى يوضح التغير

فى قيمة النقود منذ حبس الذهب والتعامل بالنقود الورقية غـــير المغطاة ٠

جدول رقم (١)

التضخم	الانكماش
من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢	من سنة ١٩٢٢ الى سنة ١٩٣٢
من سنة ١٩٣٢ الى سنة ١٩٣٧	من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٣٩
من سنة ١٩٣٩ الى الآن	

ويتضح من الجدول أن الفترة من بداية الحرب العالمية الأولى حتى بداية الحرب العالمية الثانية قد تخللها موجتان من التضخم ٠

وموجتان من الكساد أشهرهما الكساد العالمى الكبير (١٩٢٢ ـ ١٩٣٢) ٠

٢ ـ تنفيذا لتوصيات مؤتمر بروكسل الذى عقد سنة ١٩٢٠ فى محاولة للاصلاح النقدى ، انتشرت البنوك المركزية على مستوى العالم ، ولكنها لم تفلح فى كبح جماح التضخم واستمر الافراط فى اصدار النقد الورقى ٠

٣ ـ شهدت هذه الفترة عدة أزمات نقدية فى مختلف دول العالم كان منها انهيار المارك الألمانى والغاء التعامل به نهائيا سنة ١٩٢٣ كنتيجة مباشرة لاســراف البنك المركزى الألمانى فى خلق كميات متزايدة من النقود الورقية مما سبب تضخما جامحا هبط بقيمة المارك الى ما يقرب من الصفر وانهيار النظام النقدى الألمانى تماما(١٣) ٠

---

(١٣) ج٠ف٠ كراوتزر ، مرجع سابق ، ص ٥٣ ، ٥٤ ٠

٤ ـ وفى الصين ارتفع الرقم القياسى للمستوى العام للأسعار الى ما يزيد عن ٢٠٠٠٠٠٠٪ (مليونين فى المائة) انظر الجدول ٣ المرفق ـ بينما وصل نفس الرقم فى مصر الى أكثر من ٣٠٠٪ ـ انظر الجدول رقم ٣ المرفق ٠

جدول رقم (٢)

التضخم فى الصين (من عام ١٩٣٧ ـ الى ١٩٤٧)

السنة	الرقم القياسى لكمية النقد الورقى المتداول	الرقم القياسى للمستوى العام للاسعار
١٩٣٧	١٠٠	١٠٠
١٩٣٨	١٣٩	١٢٧
١٩٣٩	٢٠٦	٢١٤
١٩٤٠	٣٧٥	٤٩٨
١٩٤١	٨٠٠	١٢٥٨
١٩٤٢	١٤٥٠	٢٧٥٨
١٩٤٣	٢٩٠٠	١٢٥٥٦
١٩٤٤	٧٥٠٠	٤١٩٢٧
١٩٤٥	٤٠٧٨٨	١٥٨٣٦٢
١٩٤٦	٢٢٧٠٠٠	٣٦٧٤٠٦
١٩٤٧	١٥٢٧٧٧٨	٢٦١٧٧١٨

جدول رقم (٣)

التضخم فى مصر (عام ١٩٣٩ ـ الى عام ١٩٤٥)(٢٤)

السنة	الرقم القياسى لكمية النقد الورقى المتداول	الرقم القياسى للمستوى العام للاسعار
١٩٣٩	١٠٠	١٠٠
١٩٤٠	١١٢	١٢٣
١٩٤١	١٤٠	١٦١
١٩٤٢	١٨٢	٢٢٩
١٩٤٣	٢٤٨	٢٧١
١٩٤٤	٣٣٦	٣٠٨
١٩٤٥	٤٢٦	٣٢١

٥ ـ واعتبارا من نهاية الحرب العالمية الثانية كان التضخم قد حقق معدلات ملموسة ، وكان المعدل السنوى للزيادة فى كمية النقود الورقية المتداولة على مستوى العالم يتراوح بين ٤٪ ، ٦٪ حتى بداية الستينات يقابله معدل زيادة سنوية فى المستوى العام للأسعار فى نفس المدة يتراوح بين ١٪ ، ٣٪ ـ انظر الجدول رقم ٤ المرفق .

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد نمت كمية النقد المتداول بمعدل سنوى يتراوح بين ١٪ و ٣٪ وزادت الأسعار بمعدل سنوى يتراوح بين أقل من ١٪ فى معظم السنوات ولم تزد عن ٣٪ وذلك فى نفس المدة ـ باستثناء الفترة من سنة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ فترة مشروع مارشال لانعاش أوروبا ـ انظر الجدول رقم (٤) المرفق ٠

٦ ـ تحول التضخم خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى مرض مزمن وكان يبدو على أية حال نوع من الاستقرار(١٤) ، ولكن رغم أن معدل الزيادة التضخمية كان بسيطا ومحتملا ، الا أنه مع طول المدة وتراكم الزيادات سنة بعد أخرى فلم يمكن ضبط معدل التسارع (التزايد) حيث يتوقع المتعاملون زيادة فى الأثمان فى المستقبل ، فتبرم صفقاتهم وتنفذ مشاريعهم على حسابات من الأسعار الأعلى ، وهذه التوقعات فقط تكفى لدفع الأسعار الى أعلى فى صورة عجلة متزايدة سنة بعد أخرى ٠

٧ ـ ومنذ أن تولى الدولار الأمريكى قيادة النظام النقدى العالمى ، وما ترتب على ذلك من حتمية انتقال أثر متغيرات السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية داخل الولايات المتحدة الأمريكية الى جميع بلدان العالم التى ترتكز نظمها النقدية على الدولار ، أو تدير معاملاتها مع العالم الخارجى به ، ومن الآثار التى انتقلت كعدوى لجميع دول العالم سلبيات تضخم الدولار الأمريكى ٠

---

(١٤) جوان رينسون ، الأزمة العالمية ، محاضرة ألقتها بمقر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، نشرت بالانجليزية بمجلتها مصر المعاصرة ، ١٩٧٧ ، عدد ٣٧١ ص ٥ ، ١٤ ٠

جـــدول رقم (٤)

بيـان تطور النقد والأسعار بالولايات المتحدة الأمريكية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ١٩٨١ مقارنة بالمعروض النقدى

السنة	المعروض النقدى كمية وسائل الدفع بالمليون دولار		المعدل السنوى للتغير		الرقم القياسى لاسعار المستهلكين ١٩٣٩ = ١٠٠
	نقـود	شبه نقود	فى النقود	فى أسعار المستهلكين	
١٩٤٦	١١٠ر٤	١٠ر٣	...	...	١٣٩ر٣
١٩٤٧	١١٥ر٤	١٤ر٨	٤ر٥	١٤ر٢	١٥٩ر٢
١٩٤٨	١١٦ر٨	١٧ر٨	١ر٢	٧ر٨	١٧١ر٧
١٩٤٩	١١٦ر٦	١٦ر٣	١ر٠	٣ر٥	١٦٥ر٦
١٩٥٠	١٢٠ر٣	١٦ر٨	١ر٧	٢ر٧	١٧٠ر٢
١٩٥١	١٢٤ر٦	...	٣ر٥	٢ر٧	١٧٤ر٨
١٩٥٢	١٢٩ر٣	٣٦ر٣	٣ر٧	٢ر١	١٧٨ر٤
١٩٥٣	١٣١ر١	٣٨ر٧	١ر٤	٠ر٨	١٧٩ر٨
١٩٥٤	١٣٥ر٢	٤١ر٣	٣ر١	٠ر٤	١٨٠ر٦
١٩٥٥	١٣٨ر٣	٤٢ر٩	٢ر٣	٠ر٢	١٨٠ر٣
١٩٥٦	١٣٩ر٩	٤٥ر٢	١ر٣	١ر٤	١٨٢ر٩

تابع ـ جدول رقم (٤)

السنة	المعروض النقدى كمية وسائل الدفع بالمليون دولار		المعدل السنوى للتغير		الرقم القياسى لاسعار المستهلكين ١٩٣٩ = ١٠٠
	نقــود	شبه نقود	فى النقود	فى أسعار المستهلكين	
١٩٥٧	١٣٨ر٧	٥٠ر٤	...	٣ر٦	١٨٩ر٤
١٩٥٨	١٤٤ر٤	٥٥ر٦	١ر٥	٢ر٧	١٩٤ر٦
١٩٥٩	١٤٥ر٦	٥٩ر٢	٣ر١	٠ر٩	١٩٦ر٣
١٩٦٠	١٤٦ر٦	٦١ر٤	٠ر١	١ر٥	١٩٩ر٣
١٩٦١	١٥١ر٥	٦٨ر٨	١ر٧	١ر١	٢٠١ر٤
١٩٦٢	١٥٥ر٢	٨٠ر٩	١ر٥	١ر١	٢٠٣ر٧
١٩٦٣	١٦٠ر٣	٩١ر٣	٣ر١	١ر٢	٢٠٦ر١
١٩٦٤	١٢٧ر٨	١٠٠ر٩	٣ر٦	١ر٢	٢٠٨ر٦
١٩٦٥	١٧٥ر٩	١١٤ر٨	٤ر١	١ر٧	٢١٢ر١
١٩٦٦	١٨٠ر١	١٢٥ر١	٤ر٧	٣ر١	٢١٨ر٧
١٩٦٧	١٩٣ر٧	١٤٣ر٥	٤ر١	٢ر٦	٢٢٤ر٤
١٩٦٨	٢٠٩ر٢	١٥٧ر٤	٧ر٥	٤ر٢	٢٣٣ر٨
١٩٦٩	٢١٦ر٢	١٦٤ر٠	٥ر٢	٥ر٤	٢٤٦ر٤

تابع – جدول رقم (٤)

السنة	المعروض النقدى كمية وسائل الدفع بالمليون دولار		المعدل السنوى للتغير		الرقم القياسى لاسعار المستهلكين ١٩٣٩ = ١٠٠
	نقــود	شبه نقود	فى النقود	فى أسعار المستهلكين	
١٩٧٠	٢٢٥ر٥	١٧٧ر٣	٣ر٥	٥ر٩	٢٦١ر٠
١٩٧١	٢٤٠ر١	٢٠٤ر٩	٦ر٨	٤ر٣	٢٧٢ر٢
١٩٧٢	٢٦١ر٧	٢٢٨ر٤	٧ر٣	٣ر٣	٢٨١ر٢
١٩٧٣	٢٧٦ر٤	٢٢٩ر١	٦ر٩	٦ر٣	٢٩٨ر٩
١٩٧٤	٢٨٥ر٠	٢٥٤ر٤	٤ر٤	١٠ر٩	٣٣١ر٥
١٩٧٥	٣٠٠ر٨	٢٩٣ر٦	٤ر٥	٩ر٢	٣٦٢ر٠
١٩٧٦	٣١٨ر٥	٣٥٠ر٤	٥ر١	٥ر٨	٣٨٣ر٠
١٩٧٧	٣٤٤ر٥	٣٧٨ر٣	٧ر٢	٦ر٥	٤٠٧ر٩
١٩٧٨	٣٧٢ر٦	٣٨٩ر١	٧ر٣	٧ر٥	٤٣٨ر٥
١٩٧٩	٤٠٢ر٣	٤٢٠ر٦	٨ر٢	١١ر٣	٤٨٨ر١
١٩٨٠	٤٢٣ر٨	٤٦١ر٢	٨ر٧	١٣ر٥	٥٥٤ر٠
١٩٨١	٤٤٥ر١	٤٩٧ر٩	٥ر٠	١٠ر٤	٦١١ر٦

الجـــدول من تصميم وحســاب المؤلف معتمدا على أرقام من احصاءات صندوق النقد الدولى سنة ١٩٨٢ عن الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٨١ ، أما الأرقام الخاصة بالسنوات من ١٩٤٦ الى ١٩٥٠ مأخوذة عن الدكتور فؤاد هاشم : اقتصاديات النقود والبنوك ، مرجع سابق ٠

أما أرقام سنة ١٩٥١ فلم يتوصل الباحث الى رقم شبه النقود كما افترض ثبـات المعـدل السنوى للتغيير فى أســعار المستهلكين كالسنة الماضية (١٩٥٠) ٠

٨ ـ ومن استقراء الجدول رقم (٤١) يمكن الخروج بالملاحظات الآتية :

(أ) تزايدت كمية النقود المصدرة سنة بعد أخرى ، وبعد أن كانت الدولارات الورقية المصدرة سنة ١٩٤٦ قيمتها ٤ر١١٠ مليون دولار ، أصبحت سنة ١٩٨١ (١ر٤٤٥) مليون دولار ٠ تزايدت الكمية المطلقة لشبه النقود (وسائل الدفع المصرفية) باضطراد مستمر ، فبعد أن كانت قيمتها ٣ر١٠ مليون دولار فى سنة ١٩٤٦ ارتفعت الى ما يعادل ٣ر٤٩٧ مليون دولار فى سنة ١٩٨١ محققة زيادة تمثل ٤٨٣٪ خلال هذه المدة فقط ٠

(ب) تزايدت الأهمية النسبية لشبه النقود باستمرار طول نفس المدة ، فبعد أن كانت شبه النقود الى النقود المصدرة تمثل ٩٪ فى سنة ١٩٤٦ ارتفعت الى ما يساوى ١١٪ من كمية النقود المصدرة فى سنة ١٩٨١ ٠

(حـ) أخذ المستوى العام للأسعار نفس الاتجاه الصعودى فى نفس المدة ، فارتفع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين بنسبة ٦ر٦١١٪ فى سنة ١٩٨١ منسوبا الى سنة الأساس ١٩٣٩ = ١٠٠٪ ٠

(د) يلاحظ أن معدل التغير السنوى فى أسعار المستهلكين خلال المدة من سنة ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٧ كان متصاعدا بنسبة تقل عن ٣٪ (باستثناء عامى ١٩٥٧ ، ١٩٦٦) ـ وابتداء من عام ١٩٦٨

اخذ معدل التغير السنوى يقفز تصاعديا بمعدل سنوى يزيد عن ٥٪ وصل بعضها الى أرقام قياسية (٤ر١٠ . ٩ر١٠ ، ٣ر١١ ، ٥ر١٢)٪ ٠

(هـ) تميزت أسعار السلع والخدمات فى تلك الفترة بالارتفاع المستمر وعدم قابليتها للانخفاض حتى فى فترات الانكماش أو تراخى النشاط الاقتصادى التى تخللت هذه السنين ، وهذا ما أدى الى المحافظة على ظاهرة التضخم النقدى فى فترة الركود الاقتصادى ، وعندما يبدأ النشاط الاقتصادى فى استعادة معدله الطبيعى تبدأ قوى التضخم الجديدة فى زيادة معدله مرة أخرى(١٥) ، ومرة تلو الأخرى يزداد التضخم حدة بما يصاحبه من انخفاض فى قيمة النقود ، ويزداد فى نفس الوقت حدة الركود الاقتصادى بمايصاحبه من زيادة معدل البطالة ، وقد عبر بعضهم عن هذه الظاهرة بأن المجتمع الحديث متحيز الى التضخم دائما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(١٦) ٠

وبهذا قاد الدولار الأمريكى النظام الاقتصادى العالمى الى حالة التضخم الركودى(١٧) ٠

(د) التضخم الركودى Stagflatian

ابتداء من منتصف العقد السابع من القرن العشرين (الستينات) أصبح مؤكدا لدى الباحثين الاقتصاديين أن النظام

---

(١٥) جوان روبنسون ، المصدر السابق ، ص ٥ الى ص ١٤ ٠
(١٦) فؤاد هاشم عوض ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ ٠
(١٧) رمزى زكى ، مرجع سابق ، ص ٦٨ ٠

الاقتصادى الرأسمالى (الحر) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أصبح يعانى من ظاهرة جديدة عليه ، لم تكن فى حسبانه من قبل ، هذه الظاهرة الجديدة هى أن البطالة أصبحت تتعايش مع التضخم ، تماما كما تتعايش مع الركود ، وبعد أن كان من المعتقد ـ الى درجة اليقين حسب آراء كينز ـ أن ـ التناسب بين البطالة والتضخم عكسيا اذ بهذا التناسب ينقلب ليكون طرديا ٠

ولقد أطلق الباحثون على هذه الظاهرة اسم التضخم الركودى اعتبارا من نهاية الستينات وأوائل السبعينات ، ولاحظوا أن النظام الاقتصادى الرأسمالى فى حالة اضطراب متزايد كنتيجة مباشرة للتضخم الركودى ، ولقد أمكن لهم قياس معدل الاضطراب الاقتصادى ٠

ففى دول منظمة الدول الصناعية السبع OECD وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، المانيا الغربية ، فرنسا ، بريطانيا ، ايطاليا ، وكندا تبين أن معدل البطالة قد ارتفع من ٧ر٢٪ سنة ١٩٦٨ الى ٧ر٣٪ سنة ١٩٧٤ ، كذلك زاد معدل الارتفاع فى أسعار السلع الاستهلاكية خلال نفس الفترة من ٤٪ الى ٤ر١٣٪ ، وقد تصاعد مؤشر الاضطراب الاقتصادى خلال نفس الفترة من ٧ر٦٪ الى ١ر١٧٪ انظر الجدول ٥ المرفق ٠

جـــدول رقم (٥)

مؤشر الاضطراب الاقتصادى Discomfort Index

(التضخم الركودى) Stagflation

فى أكبر سبعة دول رأسمالية أعضاء فى منظمة الـ OECD

السنوات	معدل البطالة ٪ (١)	معدل الارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية (٢)	مؤشر الاضطراب الاقتصادى (١) + (٢)
١٩٦٧	٢ر٨	٢ر٨	٥ر٦
١٩٦٨	٢ر٧	٤ر٠	٦ر٧
١٩٦٩	٢ر٦	٤ر٩	٧ر٥
١٩٧٠	٣ر١	٥ر٦	٨ر٧
١٩٧١	٣ر٧	٥ر٠	٨ر٧
١٩٧٢	٣ر٧	٤ر٤	٨ر١
١٩٧٣	٣ر٢	٧ر٧	١٠ر٩
١٩٧٤	٣ر٧	١٣ر٤	١٧ر١
١٩٧٥	٥ر٤	١١ر١	١٦ر٥
١٩٧٦	٥ر٣	٨ر١	١٣ر٤

الدول هى :

الولايات المتحدة ، اليابان ، المانيا الغربية ، فرنسا ، بريطانيا ، ايطاليا ، كندا .

أما دول الجماعة الاقتصادى الأوربية فخلال الفترة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ١٩٨٠ قفز معدل البطالة من ٦ر٢٪ الى ٨ر٥٪ ، وارتفع معدل التضخم من ٤ر٨٪ الى ٩ر١٢٪ ، وزاد مؤشر التضخم الركودى (الاضطراب الاقتصادى) من ٤ر٧٪ الى ٧ر١٨٪ انظر الجدول ٦ المرفق ٠

جــدول رقم (٦)

مؤشر التضخم الركودى فى مجموعة الدول الأعضاء فى الجماعة الاقتصادية الأوربية

السنة	معدل البطالة ٪ (١)	معدل التضخم ٪ (٢)	مؤشر التضخم الركودى (١) + (٢)
١٩٦٩	٦ر٢	٤ر٨	٤ر٧
١٩٧٠	٠ر٣	٦ر٥	٦ر٨
١٩٧١	٥ر٣	٣ر٥	٨ر٨
١٩٧٢	٦ر٣	٧ر٤	٣ر٨
١٩٧٣	٢ر٣	٨ر٧	٠ر١١
١٩٧٤	٥ر٣	٤ر١٣	٩ر١٦
١٩٧٥	١ر٥	٣ر١١	٤ر١٦
١٩٧٦	٢ر٥	٦ر٨	٨ر١٣
١٩٧٧	٣ر٥	٩ر٨	٢ر١٤
١٩٧٨	١ر٥	٠ر٨	١ر١٣
١٩٧٩	١ر٥	٨ر٩	٩ر١٤
١٩٨٠	٨ر٥	٩ر١٢	٧ر١٨
١٩٨١	٥ر٦	٥ر١٠	٠ر١٧

وكانت أهم نتائج التضخم الركودى أن فقد العالم الثقة فى النظام الاقتصادى العالمى ، والنظام النقدى العالمى ، خصوصا بعدما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عدم قابلية الدولار الى التحول الى ذهب سنة ١٩٧١ ، وقامت الدول الأوربية بانشاء نظام نقدى خاص بها ابتداء من سنة ١٩٧٢ ، ثم أجرى التعديل الثانى لاتفاقية صندوق النقد الدولى سنة ١٩٧٦ بهدف استبعاد الذهب تماما من المعاملات الدولية ٠

وكنتيجة مباشرة لفقدان الثقة فى النظام النقدى العالمى برزت ظاهرة فقدان الثقة فى العملات الورقية التى تصـــدرها كافة دول العالم بما فيها الدولار الأمريكى ٠ وأدى ذلك الى أن يسرع الجميع (البنوك المركزية والأفراد) الى شراء الذهب بما لديهم من عملات ورقية ، ـ تطور حيازة الذهب على مستوى العالم ـ انظر الجدول رقم (٧) المرفق ـ وشكل ذلك موجة اندفاع شديدة للحصول على أكبر كمية من الذهب فى وقت محدود ، يحدوهم الى هذا الاجراء ان الحصول على الذهب أكثر أمانا من الاحتفاظ بنفود ورقية تتآكل وتذوب سريعا بفعل التضخم وبمعدل أعلى من سعر الفائدة السائد ، وقد أدى ذلك الى الانهيار الشديد والسريع فى قيمة جميع العملات الورقية لدول العالم بالقياس الى الذهب (الثابت القيمة) ، وهذا الانهيار فى قيمة النقود الورقية يسمونه الارتفاع الجنونى فى أسعار الذهب ٠

جـدول رقم (٧)

تطـور الحيازة الرسمية للذهب على مستوى العالم « مليون أوقية »

(المرجع : نشرة صندوق النقد الدولى)

م	الدولة/الدول	١٩٥٢	١٩٥٦	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١
(أ)	دول العالم	٩٦٠ر٦٢	١٠٢٤ر٥٠	١١٠٧ر٢٤	١١٦٥ر٦٨	١٠٢٨ر٤٣	١٠١٤ر٩٥	٩٥٢ر٣٠
(ب)	الدول الصناعية	٨٥٦ر٧٠	٩١٤ر٠٤	١٠٠٠ر٦٣	١٠٤٨ر٨٩	٨٩٠ر٥٥	٨٧٢ر١٨	٧٨٧ر٦٢
(جـ)	الدول البترولية (النامية)	٢١ر٤٨	٢٣ر٠٨	٢٢ر٦٦	٢٤ر٨٦	٣٣ر٢٩	٣٧ر٠٠	٤١ر٦٣
(د)	الدول غير بترولية (النامية)	٧٥ر٢١	٨٢ر٢٩	٨٢ر٧٠	٩٠ر١٥	١٠٢ر٣١	١٠٣ر٥٣	١١٩ر٧٩
	الدول الصناعية :							
١	الولايات المتحدة	٦٦٤ر٣٤	٦٣٠ر٢٣	٤٨٤ر٢٣	٣٧٨ر١٤	٢٦١ر٩٠	٢٧٤ر٦٨	٢٦٤ر١١
٢	كنـدا	٢٥ر٢٩	٣١ر٥١	٢٧ر٠٣	٢٩ر٨٧	٢٢ر٦٩	٢١ر٦٢	٢٠ر٤٦
٣	استراليا	٣ر٢٦	٤ر٦٧	٤ر٦١	٦ر٤٠	٧ر٤٣	٧ر٣٦	٧ر٩٣
٤	اليابان	٠ر٤٦	٠ر٦٦	٨ر٢٠	٩ر٤٠	١٩ر٤٣	٢١ر١١	٢٤ر٢٣

م	الدولة/الدول	١٩٥٢	١٩٥٦	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١
٥	نيوزيلاند	٠ر٩٤	٠ر٩٤	٠ر٠٢	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠٢	٠ر٠٢
٦	النمسا	٠ر٤٤	٢ر٠٣	٨ر٦٥	٢٠ر٠٢	٢٠ر٨٢	٢٠ر٨٨	٢١ر١١
٧	بلجيكا	٢٠ر١٠	٢٦ر٤٣	٣٥ر٦٧	٤٣ر٥٦	٤٤ر١٢	٤٢ر١٧	٣٤ر١٨
٨	الدنمارك	١ر٣٧	١ر٨٨	٣ر٠٥	٣ر٠٩	١ر٨١	١ر٨١	١ر٦٣
٩	فنلندا	٠ر٧٥	١ر٠١	١ر٣٤	١ر٢٩	١ر٤٠	٠ر٨٢	١ر٢٧
١٠	فرنسا	١٦ر٦٣	٢٦ر٤٠	٦٠ر٦٠	١٤٩ر٦٦	١٠٠ر٦٦	١٠١ر٠٢	٨١ر٨٥
١١	المانيا	٣ر٩٩	٤٢ر٦٩	١٠٤ر٦٧	١٢٢ر٦٢	١١٦ر٤٧	١١٧ر٦١	٩٥ر١٨
١٢	ايسلندا	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٥
١٣	ايرلندا	٠ر٥١	٠ر٥١	٠ر٥١	٠ر٦٦	٠ر٤٦	٠ر٤٥	٠ر٣٦
١٤	ايطاليا	٩ر٨٩	٩ر٦٦	٦٣ر٥٧	٦٨ر٩٧	٨٢ر٤٠	٨٢ر٤٨	٦٦ر٦٧
١٥	هولندا	١٥ر٦٤	٢٤ر٢٦	٤٥ر٢٠	٥٠ر١٩	٥٤ر٥٣	٥٤ر٣٣	٤٣ر٩٤
١٦	النرويج	١ر٤٣	١ر٤٤	٠ر٨٧	٠ر٨٨	٠ر٩٥	٠ر٩٨	١١ر١٨
١٧	اسبانيا	٣ر٦٣	٣ر٧٧	٩ر٠٦	٢٢ر٤٤	١٤ر٢٣	١٤ر٢٧	١٤ر٦١
١٨	السويد	٥ر٢٦	٧ر٦٠	٥ر١٤	٥ر٨٠	٥ر٧٨	٥ر٧٩	٦ر٠٧
١٩	سويسرا	٤٠ر٢٩	٤٧ر٥٤	٧٣ر١٤	٨١ر٦٧	٨٣ر١١	٨٣ر٢٨	٨٣ر٢٨
٢٠	المملكة المتحدة	٤٢ر٣٦	٥٠ر٦٦	٦٤ر٧٦	٥٥ر٤٧	٢٢ر١٨	٢١ر٠٣	١٩ر٠٣

جـــدول رقم (٨)

تطور الأسعار العالمية للذهب والفضة

دولار امريكى للأوقية

السنة	الذهب	الفضة
١٩٦٣	٣٥ر٠٩	١ر٢٧٩
١٩٦٤	٣٥ر٠٠	١ر٢٩٣
١٩٦٥	٣٥ر٠٠	١ر٢٩٣
١٩٦٦	٣٥ر٠٠	١ر٢٩٣
١٩٦٧	٣٥ر٠٠	١ر٥٥٠
١٩٦٨	٣٨ر٦٣	٢ر١٤٥
١٩٦٩	٤١ر٠٩	١ر٧٩١
١٩٧٠	٣٥ر٩٤	١ر٧٧١
١٩٧١	٤٠ر٨١	١ر٥٤٦
١٩٧٢	٥٨ر١٦	١ر٦٨٤
١٩٧٣	٩٧ر٣٣	٢ر٥٥٨
١٩٧٤	١٥٩ر٢٥	٤ر٧٠٨
١٩٧٥	١٦١ر٠٣	٤ر٤١٩
١٩٧٦	١٢٤ر٨٢	٤ر٣٥٤
١٩٧٧	١٤٧ر٧٢	٤ر٦٢٣
١٩٧٨	١٩٣ر٢٤	٥ر٤٠١
١٩٧٩	٣٠٦ر٦٧	١١ر٠٩٠
١٩٨٠	٦٠٧ر٨٧	٢٠ر٥٧٨
١٩٨١	٤٠٩ر٧٥	١٠ر٥٢١

ومن خلال الممارسات الاقتصادية للحكومة الأمريكية وحكومات الدول الأوربية ، حاولوا علاج التضخم الركودى بسياسات كينزية تقليدية ، ولكن الواقع الراسمالى الجديد لم يستجب لأفكار المدرسة الكينزية ، وبقيت ظاهرة التضخم الركودى تتحدى السياسات فى جميع البلدان الرأسمالية ، فتطرق الشك الى النظرية الكينزية ، وابتدأ التحول عنها بحثا عن حلول أخرى ، وكانت فرصة لأن تستعيد النظرية النقدية مكانتها المفقودة ، فظهر النقديون الجدد New Moneftarism ، وروجوا لافكارهم التى كان العالم على استعداد لقبولها ومؤداها أن التضخم النقدى هو أكبر مشكلة يقابلها العالم ، وعلى من يريد الاصلاح الاقتصادى أن يبدأ بمكافحة التضخم، وقد اقتنع بهاذ الرأى صندوق النقد الدولى ، ورجال المال وأصحاب البنوك ٠

وخلال مؤتمر القمة الاقتصادى لأعضاء منظمة OECD الدول الصناعية المتقدمة السبع ، والذى عقد بلندن سنة ١٩٧٧ حمل المستشار الألمانى على التضخم بشدة ، وحمله مسئولية البطالة ، ونجح فى اقناع المؤتمرين بتبنى فكرة اعطاء الكفاح ضد ارتفاع الأسعار الأسبقية الأولى المطلقة ، وان يحتل الكفاح ضد التضخم المقام الأول من اهتمام السلطات النقدية بكل دولة اذا ما كان الهدف تخفيف حدة البطالة(١٨) ٠

وهكذا أصبح التضخم أخطر ظاهرة اقتصادية يعانى منها العالم ابتداء من أوائل السبعينات ٠

---

(١٨) جوان روينسون ، مصدر سابق ، ص ٥ الى ١٤ ٠



الفصـــل الثـــانى

الآثار الاقتصادية للتضخم النقدى

مقـــــدمة :

وهكذا ـ كما اتضح لنا من الفصول السابقة ـ تم فرض التضخم المتعمد على العالم ، وذلك عن طـــريق اغراق العالم بكميات هائلة ومتزايدة العدد من النقد الورقى المتدانى فى قيمته يوما بعد يوم . وكان من نتيجة ذلك حدوث اختلال مستمر ومتزايد فى العلاقة بين جانبى الطلب والعرض متخذا شكل تضخم جامح انتهى الى تضخم انكماشى لم نعهده من قبل بل لم يكن فى حسبان أى من الاقتصاديين السابقين أو المعاصرين .

وتتعدد الآثار الضارة للتضخم على المستويين القومى والعالمى كما سوف يتضح من السياق التالى :

١ ـ آثار التضخم على المستوى القومى :

(أ) يتسبب التضخم فى ارتفاع نفقات المعيشة نتيجة لموجات الغلاء المتلاحقة كموج البحر والتى تصيب أسعار جميع السلع والخدمات ويرتفع المستوى العام للأسعار فيصعب على ذوى الدخول المحدودة من الموظفين والعمال وذوى المعاشات ـ يصعب عليهم التكيف المعيشى حتى ولو زيدت مخصصاتهم بين الحين والآخر حيث أن الزيادة التى يحصلون عليها لاتتناسب مطلقا مع معدل تزايد الأسعار ٠

جدول رقم (٩)
تطور كمية النقود ومستوى أسعار المستهلكين
سنة الأساس ١٩٣٩ = ١٠٠

بيان	النقود		الأسعار	
السنة	الرقم القياسى	معدل التغير السنوى	الرقم القياسى	معدل التغير السنوى
١٩٣٩	١٠٠		١٠٠	
١٩٤١	١٠٩ر٤	٤ر٦	١٠٧ر٩	
١٩٤٦	١٣٦ر٨		١٣٠ر٧	٣ر٩
١٩٥١	١٧٠ر٩		١٥٨ر٢	
١٩٥٦	٢١٧	٤ر٦	١٧٦ر٥	٣ر٥
١٩٦١	٢٧٩ر٨	٦ر٧	٢٠٧ر٥	٢ر٦
١٩٦٦	٤١٤ر٥	٦ر٧	٢٥٧ر١	٥
١٩٧١	٦٢٩ر٢	١٢	٣٣٠	٥ر٩
١٩٧٦	١١٨٧ر٦	١٥ر٢	٥٥٦ر٩	١٠ر٩
١٩٨١	٢١٢٧ر٦	١٠ر١	٩٩٣	١٣ر٥

وبمراجعة الجدول رقم (٩) والذى يبين التطور فى كمية النقود وباعتبار سنة ١٩٣٩ سنة الأساس = ١٠٠ ، نجد أن الرقم القياسى للنقود تزايد باستمرار حتى وصل فى سنة ١٩٨١ الى ٢١٢٨٫٦ وذلك بمعدل تغير سنوى خلال الفترة موضع الدراسة يتراوح بين ٤٫٦ ، ١٥٫٢ وكنتيجة حتمية لذلك تزايد الرقم القياسى للأسعار حتى وصل سنة ١٩٨١ الى ٩٣٣ وبمعدل تغير سنوى يتراوح بين ٢٫٦ ، ١٣٫٥ بالمائة ٠

(ب) يؤدى التضخم الى انتشار عدم الرضا عن الواقع والقلق من المستقبل بسبب الانهيار المستمر فى قيمة النقود ، مما يتسبب فى عجز الفرد عن تقدير كم من الدخل النقدى سوف يكون كافيا لتأمين العجز أو الشيخوخة ، أو كم من النقود يدخرها ولمدة كم من السنين حتى يستطيع الحصول على مسكن مثلا أو مزرعة أو سيارة ٠

ان الفرد يعجز عن الحساب المستقبلى ، كما ان الأمل لديه لتحقيق بعض المشروعات أو تملك بعض الحاجات يتباعد أمامه يوما بعد يوم خصوصا فى حالات التضخم الجامحة وكونه من أصحاب الدخول المحدودة (الرواتب المنتظمة) وبمراجعة الجدول رقم (٥) يتبين للقارىء أن السلعة التى كان ثمنها ١٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٩ تزايد ثمنها بمعدل تضخمى وصل فى بعض السنوات الى ١٥٫٥ حتى أصبح ثمن نفس السلعة ٩٩٣ جنيها فى سنة ١٩٨١ ٠

(ج) ومن الآثار المباشرة للتضخم فقدان الثقة فى النقود الورقية التى تتآكل ذاتيا كنتيجة لزيادة الاصدار النقدى الورقى المستمرة تستمر قيمة النقود الورقية فى انخفاض دائم ومن ثم لا تحظى بثقة المدخرين فيسرعون بتحويلها الى اشكال من الثروات التى تعطى المدخر الثقة والأمان ومن أهم هذه الثروات الذهب والفضة ٠

وقد لوحظ زيادة الطلب على شراء الأرض والذهب والفضة والمعادن الثمينة والتحف وبذلك تتخذ كثير من الثروات صـــورة الاكتناز ويقل الادخار الحقيقى وبالمقابل يقل الاستثمار الصافى ·

وجدير بالملاحظة أن فقدان الثقة فى النقود الورقية لا يقتصر على الأفراد وحدهم بل يتعداهم الى الحكومات والبنوك المركزية والتى أصيبت أيضا بحمى شراء الذهب فى فترات التضخم الجامح ·

وبمراجعة أرقام الجدول رقم (٨) والذى يبين تطور أســـعار الذهب يتبين أن سعر الذهب كان ٢٥ دولارا للأوقية حتى سنة ١٩٦٧ وصل الى ٧٥ر٤٥٩ دولارا سنة ١٩٨١ ·

وكانت أسعار الفضة ٥٥ر١ ثم وصلت الى ٥٢١ر١٠ فى عام ١٩٨١ ·

(د) كذلك يعمل التضخم على اعادة توزيع الدخل لصـــالح الطبقة الرأسمالية وأصحاب المهن الحرة وضد ذوى الدخل المحدود من الموظفين والعمال ، فالرأسمالى وصـــاحب المهنة الحرة يمكنه وحده أن يكيف دخله النقدى بما يتناسب مع التضخم وذلك برفع القيمة النقدية للدخل بما يتناسب مع مستوى التضخم الحادث بل قد حدث أن يستغلوا هذه الفرصـــة لزيادة دخولهم الحقيقية على حساب الشعب الكادح بحجة الارتفاع العام لمستوى الأسعار وان هذا الاجراء ضرورى للمحافظة على مستوى الدخل الحقيقى ، أما ذوو الدخل النقدى المحدود من الموظفين والعمال وأرباب المعاشات فانهم هم الذين يتحملون وطأة التضخم وحدهم ، ويدفعون من جهدهم وعرقهم كى يثرى آخرون ويزدادون ثراء على حسابهم فى صورة استمرار انخفاض دخلهم الحقيقى ·

(هـ) ولعل الأثر العجيب للتضخم الانكماشى هو هبوط الطلب الفعال اذ يتسبب الارتفاع الشديد فى أسعار جميع أنواع السـلع مع خفض الدخل الحقيقى لمعظم أفراد الشعب يتسبب ذلك فى وجود فائض مخزون من الانتاج فى صورة رواكد بالمخازن تمثل ثروة قومية معطلة قد تؤدى الى توقف بعض المصانع عن الانتاج وما يترتب على ذلك من انتشار البطالة نتيجة خفض فرص العمالة ٠

٢ ـ آثار التضخم على المستوى العالمى :

يعتبر العالم خلال القرن العشرين ـ أكثر من ذى قبل ـ وحدة اقتصادية واحدة ، فالتقدم الذى حدث فى وسائل نقل المعلومات ووسائل الانتقال والنقل قد سارع فى احداث التأثير المتبادل بين الأحداث الاقتصادية التى تقع فى أى مكان فى العالم وبين بقية المواقع الأخرى فالأخبار التى تذاع فى بورصة نيويورك أو لندن تحدث تأثيرها فى النشاط الاقتصادى فى جميع بلدان العالم فى نفس يوم اذاعتها ٠

والملاحظ أن بعض الدول التى حاولت أن تغلق على نفسها الأبواب لكى تعتمد على نفسها وامكاناتها فقط لم تفلح فى ذلك ، بل العكس هو الذى حدث ، اذ أن كثيرا من التكتلات الاقتصادية قامت على أساس تبادل السلع والخدمات بين بعضها البعض وبينها وبين جميع دول العالم ، وحتى الاتحاد السوفيتى ومجموعة الدول الحليفة له لم تتوقف عن التعامل مع الغرب بل أن معاملاتها معه تتزايد كما وقيمة سنة بعد أخرى ٠

وما يهمنا هنا هو أن التأثير المتبادل للظواهر الاقتصادية أصبح لا يمكن تفاديه ومن ذلك التضخم النقدى العالمى الذى أخذ صفة الوباء

الأقتصادى وأنتشر فى جميع دول العالم ، وأصبح لزاما على الباحث فى أى بلد من العالم ـ خصوصا العالم المسمى بالثالث ـ الا يكتفى بدراسة أسباب وآثار التضخم الناتج عن الساسة النقدية والمالية القومية ، وانما يتحتم عليه أن يمد دراسته الى التضخم المستورد ، أى الوارد الى بلده من الدول الرأسمالية المتقدمة ، فدول العالم الثالث تستورد معظم احتياجاتها وتستورد معها أيضا التضخم ٠

واذا افترضنا ان عالم اليوم كوحدة اقتصادية واحدة يمكن النظر اليه كقطاعين رئيسين قطاع الانتاج (الأعمال) ويمثله مجموعة الدول الصناعية (المتقدمة) ، والثانى قطاع الاستهلاك وتمثله دول العالم الثالث (والتى تعتمد على الدول الصناعية فى تدبير احتياجاتها الاستهلاكية) ٠ فان آثار التضخم العالمى يمكن أن تلاحظ فيما يلى :

(أ) تحتفظ البنوك المركزية بدول العالم الثالث بالجزء الأكبر من احتياطياتها فى شكل نقد أجنبى غالبا ما يكون فى كثير من الدول دولارات أمريكية ٠ وقد تسبب التضخم المستورد فى خفض القيمة الحقيقية لهذه الاحتياطيات وسواء كان هبوط قيمة الدولار بتأثير قوى السوق أو بقرار رسمى فانه من الناحية العملية قد أدى الى انخفاض حقيقى فى قيمة الاحتياطيات للبنوك المركزية ، وهذا يعنى بالتبعية خفضا حقيقيا غير معلن لقيمة النقود الوطنية لأنها مربوطة بنقد قد انخفضت قيمته فعلا ٠

(ب) كان من نتائج التضخم العالمى زيادة الخلل فى الميزان التجارى العالمى لصالح الدول الصناعية وفى غير صالح دول العالم الثالث ، انظر الجدول رقم (٦) حيث ان الارتفاع المستمر فى أثمان السلع المصنعة التى تنتجها الدول الصناعية وتستوردها منها دول الثالث ، انظر الجدول رقم (١٠) ٠

جـــدول رقم (١٠)
تطور حجم التجارة العالمية بالأسعار الجارية

م	السنة	العالم ككل	الدول الصناعية		الدول التابعة	
		مبلغ	مبلغ	نسبة مئوية	مبلغ	نسبة مئوية
اولا :الصادرات بالبليون دولار أمريكى :						
١	١٩٥٢	٧٥	٥١ر٢	٦٨ر٢٦	٢٣ر٨	٣١ر٧٤
٢	١٩٥٦	٩٥ر٥	٦٦ر٦	٦٩ر٧٣	٢٨ر٩	٣٠ر٢٧
٣	١٩٦١	١٢٠ر٧	٨٨ر٧	٨٣ر٤٨	٣٢	٢٦ر٥٢
٤	١٩٦٦	١٨٤ر٦	١٣٨ر٨	٧٥ر١٨	٤٥ر٨	٢٤ر٨٢
٥	١٩٧١	٣١٩ر٩	٢٤٧ر٧	٧٧ر٤٣	٧٣ر٢	٢٢ر٥٧
٦	١٩٧٦	٩١٥	٦٣٣ر٣	٦٩ر٢١	٢٨١ر٧	٣٠ر٧٩
٧	١٩٨١	١٨٤٢ر٧	١٢٢٧ر١	٦٦ر٥٩	٦١٥ر٦	٣٣ر٤١
ثانيا : الواردات بالبليون دولار أمريكى :						
١	١٩٥٢	٨١ر٨	٥٢ر٣	٦٥ر١٦	٢٨ر٥	٣٤ر٨٤
٢	١٩٥٦	١٠٠ر١	٦٩ر١	٦٩ر٠٣	٣١	٣٠ر٩٧
٣	١٩٦١	١٢٧ر٧	٨٩ر٨	٧٠ر٣٢	٣٧ر٩	٢٩ر٦٨
٤	١٩٦٦	١٩٥	١٤٥ر٣	٧٤ر٥٠	٤٩ر٧	٢٥ر٥٠
٥	١٩٧١	٣٣٣ر٨	٢٥٣ر١	٧٥ر٨٢	٨٠ر٧	٢٤ر١٨
٦	١٩٧٦	٩٢٦ر٤	٦٨١ر٣	٧٣ر٥٤	٢٤٥ر١	٢٦ر٤٦
٧	١٩٨١	١٩٠١ر٢	١٢٩٧ر٦	٦٨ر٢٥	٦٠٣ر٦	٣١ر٧٥

ملاحظـــات :

١ ـ المرجع للحساب نشرة صندوق النقد الدولى .

٢ ـ الأرقام الخاصة بالاتحاد السوفيتى غير واردة ضمن الجدولين .

٣ ـ الدول الصناعية المقصودة هنا عددها ٢٠ دولة وهى : الولايات المتحدة وكندا واستراليا واليابان ونيوزيلاندا والنمسا وبلجيكا والدانمارك وفنلاندا وفرنســـا والمانيا وايسلاندا وايرلندا وايطليا وهولندا والنرويج واسبانيا والســويد وســـويسرا والمملكة المتحدة وتحظى بثلثى التجارة العالمية .

٤ ـ باقى دول العالم وعددها ١٤٢ دولة ونصيبها يقل عن ثلث التجارة العالمية .

حيث أن الارتفاع المستمر فى اثمان السلع المصنعة التى تنتجها الدول الصناعية وتستوردها منها دول العالم الثالث بالاضافة الى الانخفاض المستمر فى قيمة النقود وأثمان الصادرات من المواد الخام كل هذا يقلل من قدرة دول العالم الثالث على دفع اثمان الواردات وكنتيجة لذلك يزداد ميل الميزان التجارى فى صالح الدول المتقدمة (الصناعية) وينتج عن ذلك :

١ ـ ازدياد مستمر لحجم مديونية العالم الثالث (الفقير) تجاه العالم الصناعى المتقدم (الغنى) حيث يزداد عجز قيمة الصادرات عن الوفاء بقيمة الواردات وتتزايد الفجوة بينهما يوما بعد يوم · ولقد وصل حجم الدين العام الخارجى لبعض الدول الى الحد الذى عجزت فيه قيمة صادراتها عن سداد فوائد القروض فقط ناهيك عن سداد أقساطها فى مواعيد استحقاقها · وواضح أن هذا الموقف اذا استمر فانه يؤدى حتما الى التوقف التام عن الاستيراد من الدول الصناعية ـ وهو مالا يرغبون فى حدوثه (حيث يؤدى ذلك الى التوقف الجزئى عن الانتاج وتزداد البطالة فى الدول الصناعية) ·

ولهذا بدأت الدعوة الى مايسمى باعادة جدولة ديون العالم الثالث بما فى ذلك التغاضى عن سداد جزء من هذه المديونية كل ذلك بهدف المحافظة على الطوق المربوط حول أعناق دول العالم الثالث من أن ينكسر ·

٢ ـ تحاول دول العالم الثالث ضغط الانفاق بما فى ذلك الاستيراد لكى توائم ، أوضاعها مع التضخم العالى · ويتسبب ذلك

على المستوى العالمى فى خفض حجم التجارة العالمية وانكماشها المستمر بسبب انخفاض الطلب الكلى الفعال على المستوى العالمى ٠ فكثير من دول العالم تحتاج كثيرا من السلع ولا يمكنها استيرادها من الدول الصناعية المتقدمة والتى لديها سلع مصنعة ولا تستطيع بيعها لعدم وجود المشترى القادر على دفع تكلفة الانتاج ٠

وفى النهاية زيادة المخزون العالمى من السلع المصنعة وتوقف المصانع وزيادة البطالة العالمية ٠

(جـ) عرقل التضخم العالمى خطط التنمية لدول العالم الثالث ، اذ ان جميع تقديرات المخطط الاقتصادى قد تغيرت بالضرورة سنة بعد أخرى بفعل الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار ولم يكن أمام هذه الدول الا اختصار الخطة بتأجيل تنفيذ بعض المشروعات أو الغائها أو الاقتراض من الخارج بالشـــروط والفوائد المحددة ســـلفا(١) ٠

(د) تسبب التضخم أو بتعبير أدق ـ استخدم عمدا فى تذويب القيمة الحقيقية للفوائض البترولية المودعة لدى البنوك التجـارية بالدول الصناعية المتقدمة فى شكل ودائع أستثمارية ٠

لقد بلغت هذه الودائع حوالى ٦٠ بليون دولار سنة ١٩٤٧ وقدرت بمبلغ ١٠٠ بليون دولار سنة ١٩٨٠ ٠ وهذه المبالغ تمثل إدخارا على مستوى العالم ، وباستعراض فرص ومجالات الاستثمار

---

(١) محمد فوزى حمزة ٪ المنطقة النقدية / مجلة البنوك الاسلامية / عدد ١٤ / ص ٤١ ٠

نجد أن الاقتصاد العالمى يعجز عن أن قابل هذا الادخار بحجم مماثل من الاستثمار ، بل ان العكس هو الذى حدث اذ أن العالم بدأ يعانى من انكماش ابتداء من السبعينات ومع نهاية سنة ١٩٧٣ كانت الاستثمارات العالمية فى تناقص مستمر ، ويتفق الباحث مع الدكتور حازم الببلاوى ، فى النتائج التى توصل اليها باستخدامه النموذج الكينزى ليطبقه على الاقتصاد العالمى « كوحدة اقتصادية واحدة » ليخرج بالنتائج الآتية(٢) : ٠

١ ـ ان زيادة الادخار العالمى عن الاســـتثمار العالمى يمكن افراغها من مضمونها بتقليل مستوى الدخل الحقيقى عن طريق اعادة توزيع عكسية ٠ وهنا يبرز التضخم كوسيلة لتحقيق اعادة التوزيع المطلوبة ، لقد صنعوا التضخم عمدا ليؤدى دوره فى احداث توازن حسابى للمدخرات والاستثمارات ، اذ أن الحل الوحيد الذى كان أمام الدول الصناعية لمقابلة المدخرات البترولية هو زيادة الاستثمارات زيادة اسمية كى تفقد قيمتها تدريجيا مع التضخم المستمر وهذا ما حدث فعلا ٠ انظر جدول رقم (١١) ٠

٢ ـ لقد تسبب انهيار النظام النقدى العالمى مع تعدد أسعار صـــرف النقود المختلفة وتعدد أســـعار الفائدة بنوعيها واختلاف مستويات التضخم فى الدول المختلفة ـ تسبب كل هذا فى خلق أكبر سوق نقد عالمية عرفت فى التاريخ ، وأصبحت هذه السوق تمثل زيادة

(٢) حازم الببلاوى / أسواق النقد الدولية نهاية الاستقرار / مجلة مصر المعاصرة عدد ٣٧٩/ص ١٩ ـ ٤٥ ٠

جـــدول رقم (١١)

تناقض قيمة الودائع الاستثمارية للدول البترولية

السنة	قيمة الودائع بالبليون دولار	معدل الفائدة	معدل التضخم	المعدل الصافى للزيادة	صافى القيمة الحقيقية
نهاية ١٩٧٤	٦٤٫٦٥	٧٫٧٥	٩٫٨	٢٫٠٥	٥٨٫٧٧
نهاية ١٩٧٥	٦٨٫٥٢	٦	٩٫٢	٣٫٢٠	٥٦٫٨٩
نهاية ١٩٧٦	٧٢٫١٢	٥٫٢٥	٥٫٨	٠٫٥٥	٥٦٫٥٨
نهاية ١٩٧٧	٧٦٫٤٥	٦	٦٫٥	٠٫٥٠	٥٦٫٢٩
نهاية ١٩٧٨	٨٣٫٧١	٩٫ ٥	٧٫٥	٢٫٠٠	٥٧٫٤٢
نهاية ١٩٧٩	٩٣٫٧٦	١٢	١١٫٣	٠٫٧٠	٥٧٫٨٢
نهاية ١٩٨٠	١٠٥٫٩٥	١٣	١٣٫٥	٠٫٥٠	٥٧٫٤١
نهاية ١٩٨١	١١٨٫٦٠	١٢	١٠٫٣	١٫٧٠	٥٨٫٣٩

طبقا لأسعار الفائدة المعمول بها ومعدلات التضخم السائدة بالولايات المتحدة خلال المدة من ١٩٧٤ الى ١٩٨١ والمعلنة باحصاءات صندوق النقد الدولى • وبافتـراض أن الودائع الاســتثمارية للدول البترولية وقدرها ٦٠ بليون دولار وقد وضعت جميعها فى البنوك الامريكية ، (فوائض سنة ١٩٧٤ فقط) •

فانه مع نهاية سنة ١٩٨١ تكون الودائع قد زادت كما الى ١١٨٫٦ بليون دولار • ونقضت قيمـة حتى وصلت الى ٥٨٫٣٩ بليون دولار • وهكذا يمكن افراغ الفوائض البترولية من قيمتها •

كبيرة فى السيولة الدولية تندفع بسرعة هائلة « بالتلكس والفاكس » وبشتى الطرق شرقا وغربا بلا رابط أو ضابط ولا تخضع لأية رقابة محلية أو دولية ، الدافع الوحيد لهذه الحركات الهستيرية هو تحقيق اكبر ربح نقدى ممكن من الاتجار فى النقود وليس الاتجار بالنقود ·

وقامت المؤسسات المالية الدولية باستغلال فرص اختلاف اسعار الفائدة فى كل دولة عن الأخرى ، واختلاف أسعار الصرف بين نقود دول العالم بعضها البعض واختلاف مستوى التضخم فى كل دولة عن الأخرى ، وهذه الاختلافات لا تتمتع بالثبات بل أنها فى تغير مستمر قد يكون يوميا أو فى كل جزء من اليوم ·

والخلاصة ان سوق النقد العالمية قد تسببت فى خلق حالة من عدم الثقة فى جميع الأوساط الفردية والرسمية ، كما انها بحالتها تعتبر قوة مؤثرة فى خلق وتوجيه دوامة التضخم العالمى مساهمة بذلك فى القضاء على جميع المحاولات الرامية لاعادة حالة الاستقرار والتوازن الدولى ، وهكذا كانت نتيجة الاتجار فى النقود بدلا من الاتجار بها ·

البـــاب الثـــالث

تفسير وعــلاج التضخم النقدى

مقـــدمة :

من قراءاتنا فى الأدب الاقتصادى نلاحظ ان جميع ما كتب عن النقود والتضخم النقدى منذ ما قبل أرسطو وحتى العقد الثالث من القرن العشـــرين كان يعنى بحق النقود من الذهب بالدرجة الأولى ويليها الفضة ٠

ولم يخطر ببال من كتب أن الذهب يمكن سحبه من التداول ، كما حدث بعد ذلك ٠

هذه الحقيقة غاية فى الأهمية ، حيث اختلفت النظريات التى تفسر التضخم فى ظل نقود ذهبية عن تلك التى تفسره فى ظل نقود ورقية ٠

ونرجو أن نستحضر معا ما ورد فى البابين السابقين لربط الحقائق بعضها ببعض ، وقد يكون من نافلة القول اعادة تأكيد أن النقود من الذهب أو الفضة لا تشبع حاجات الناس مباشرة وما هى

الا ايصال باستحقاق كمية من الســــلع والخدمات التى ينتجها المجتمع • وفى هذه الوظيفة تشـــبهها تماما النقود الورقية غير المغطاة بالذهب والفرق الجوهرى بينهما ان زيادة اصدار النقود الورقية بأى كمية لايحتاج الا الى بعض الورق وقدر من الأحبار والاكليشيهات بينما يصعب او يستحيل تحقيق مثل هذا الاصدار فى حالة اتخاذ النقود من الذهب أو الفضة •

وبناء على ما تقدم سيكون لدينا اتجاهان رئيسيان لتفسير وعلاج التضخم يعرضهما الاقتصاد الوضعى ثم نضيف اليهما وجهة النظر الاسلامية فى الموضوع • وهذا ما سوف نعرضــه فى الفصـــول التالية •

الفصـــــل الأول

تفسير وعلاج التضخم في ظل نقود معدنية

لاحظ ريتشارد كانتيلون خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر(١) العلاقة بين كمية النقود (ذهب وفضة) وبين المستوى العام لأسعار السلع والخدمات • وقد شاركه فى هذه الملاحظة بيتى •

وقد أشار الاثنان الى أن المستوى العام للأسعار لا يتوقف على كمية النقود من المعدن النفيس (ذهب أو فضة) فقط وانما يتوقف كذلك على سرعة تداول هذه النقود •

وقد ابان كانتيلون الطريقة التى يتم بها ارتفاع الأسعار على اثر زيادة كمية المعدن النفيس ، كذلك انخفاض الأسعار على اثر

---

(١) يعتبر البعض القرن التاسع عشر هو العصر الذهبى لسيادة نظام النقود المعدنية من الذهب •

زيادة كمية المعدن النفيس ، كذلك انخفاض الأسعار على اثر نقصان تلك الكمية(٢) ٠

فاذا كانت الزيادة ناتجة بسبب زيادة انتاج الذهب أو الفضة سواء باكتشاف مناجم جديدة أو بزيادة انتاجية المناجم المستغلة فعلا فان أول أثر لهذه الزيادة هو زيادة دخول أصحاب هذه المناجم والعاملين بها والمتصلين بهذه الصناعة ، ويترتب على ذلك زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ، وهذا يؤدى الى ارتفاع أثمانها وهكذا تتسع الدائرة وترتفع أثمان جميع السلع والخدمات وتستوعب الاقتصاد بأكمله ٠

أما اذ كانت الزيادة فى كمية النقود وسببها تحقيق فائض فى الميزان التجارى فان أول من يرتفع دخلهم هم المشتغلون بالتجارة الخارجية وصناعات التصدير ، ويترتب على ذلك ارتفاع أثمان بعض السلع والمواد المتصلة بهذه الصناعة بما يؤدى الى زيادة دخـــول المشتغلين فى صناعات أخرى ثم ينتقل هذا الارتفاع الى جميع فروع الانتاج ليشمل النشاط الاقتصادى بالكامل ٠

وزيادة كمية النقود (ذهب وفضة) الواردة الى بلد ما لايمكن أن تستمر الى مالا نهاة ، اذ أن استمرار ارتفاع الأسعار بالداخل سوف يقلل من الصادرات ويزيد من الواردات مما يؤدى الى خروج المعدن النفيس مرة أخرى ٠

وتحليل كانتيلون هذا جاء مطابقا لنظرية التوازن التلقائى للنقود المعدنية عند هيوم ومن ثم فليس هناك داع لعرضها فقط يمكن التأكيد على فروض النظرية التى تؤكد على حرية التجارة العالمية

---

(٢) سعيد النجار ــ مرجع سابق ــ ص ٩٩ ــ ١١٢ ٠

وحرية انتقال الذهب حتى يتحقق التوازن المطلوب على مستوى العالم كوحدة اقتصادية واحدة يعتمد نقدها على الذهب الحر الحركة ٠

ولم تخل كتابات كل من دافيد ريكاردو وجون ستيوارت مل من الاشارة الى أثر زيادة كمية النقود على المستوى العام للأسعار ٠

ولكن الصياغة المعروفة بها نظرية كمية النقود المشهورة تنسب الى ارفنج فيشر ٠

١ ـ نظرية كمية النقود(٣) :

بافتراض عرض معين من النقود وليكن ن

ومعدل دوران للنقود وليكون س

وكمية من الصفقات التجارية وليكون ك

ومستوى عام لأسعار هذه الصفات وليكن ث

يقول فيشر :

$$ن \times س = ك \times ث$$

$$أى\ أن\ ث = \frac{ن \times س}{ك}$$

فاذا علمنا كمية النقود المتداولة ن وعلمنا سرعة تداولها س وعلمنا حجم الناتج من السلع والخدمات ، فانه يصبح ميسورا لنا معرفة المستوى العام للأسعار الذى يسود النشاط الاقتصادى ٠

ويستفاد من معادلة فيشر أيضا أنه بفرض ثبات حجم الناتج من السلع والخدمات ، وبفرض ثبات سرعة تداول النقود ، فان زيادة أو نقصان كمية النقود المتداولة تسبب ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار ٠

---

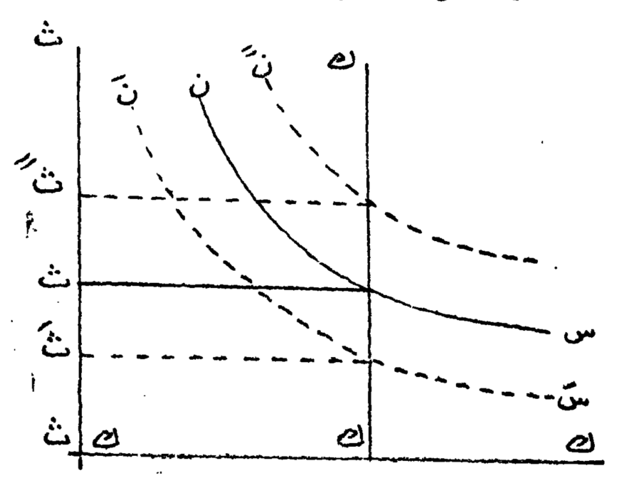
(٣) رمزى زكى ، مرجع سابق ، ص ٣٨ ـ ٣٩ ٠

ومعنى هذا أن المستوى العام للأسعار سوف يتغير طبقا لمعدل التغير فى الطلب ، ومن ثم فان معدل التضخم سوف يتناسب طرديا مع درجة زيادة الطلب (كمية النقد المتداول التى تطلب شراء السلع والخدمات) ٠

ويوضح الرسم نظرية كمية النقود ٠ حيث يمثل المحور الأفقى ك الناتج المادى ، بينما يمثل المحور الرأسى ث المستوى العام للأسعار ويمثل الخط ك كمية المعروض من السلع والخدمات (حجم الصفقات) ويمثل المنحنى ن س كمية النقد المتداول مضروبة فى سرعة دورانها ٠

الحـــالة الأولى :

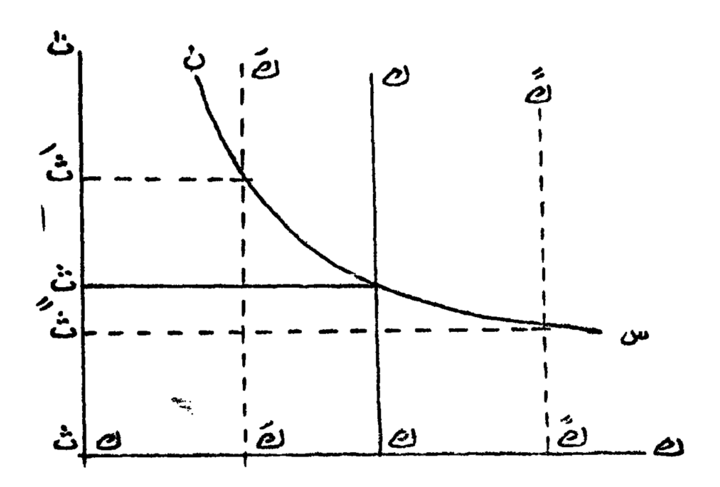
- ثبات الكميات المعروضة من السلع والخدمات ٠
- تغير منحنى كمية النقود × معدل تداولها ٠



الحالة الثانية :

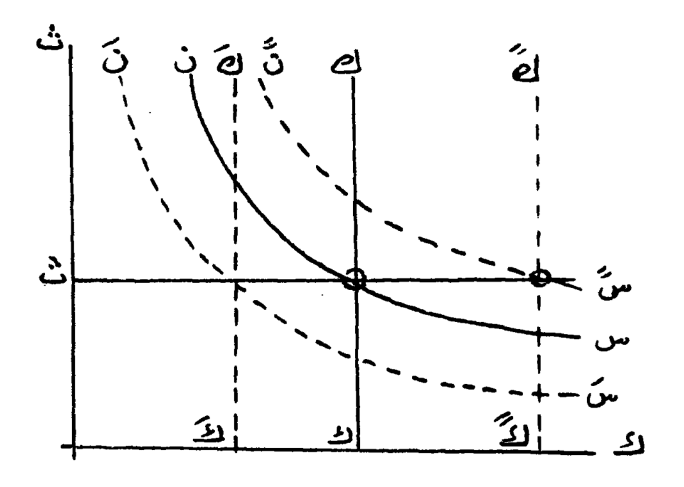
- تغير كمية السلع والخدمات المعروضة

- ثبات منحنى كمية النقود × معدل تداولها



الحالة الثالثة :

ـ تغير كمية المعروض من السلع والخدمات ؛
يتناسب مع التغير فى منحنى المعروض
من النقود × سرعة تداولها ·



ويشترط لصحة انطباق نظرية كمية النقود عدة شروط هامة منها ما يلى :

(ا) المقصود بالنقود هنا النقود الطبيعية المتخذة من المعدن النفيس (الذهب) وليس ما نعرفه اليوم من نقود ورقية أو شبه نقود ·

(ب) يشترط توافر الحرية للنشاط الاقتصادى سواء بالداخل أو الخارج ولا تصطنع أية عوائق أو قيود للحد من أو لمنع تحركات عناصر الانتاج من السلع والخدمات والنقود (الذهب) ٠

(ج) تفترض النظرية أن العالم وحدة اقتصادية واحدة تسوده المنافسة الشريفة بين الأفراد والدول لزيادة الانتاج وتقليل النفقات ٠

وقد حظيت النظرية بتأييد كثير من الاقتصاديين منهم هايك وهوترى وفيشر الذين نادوا جميعا بمبدأ حياد النقود(٤) ٠ وطبيعى أن هذا المبدأ لايمكن أن يتحقق الا اذا كانت النقود من الذهب ، كما أنهم اتهموا البنوك التجارية بتعمدها احداث خلل فى جانب الطلب ٠ وذلك بالافراط فى الائتمان بهدف تعظيم الأرباح الناتجة عن الاتجار فى النقود بصرف النظر عن الاضرار التى تلحق بمصالح مواطنيهم أو العالم بأسره ، تأتى هذه الاضرار فى صورة تضخم تعقبه فترات من الكساد ، ولضبط حركة النشاط الاقتصادى ومنعه من التذبذب الحاد يقترح ارفنج فيشر ، رفع نسبة احتياطى البنوك التجارية لدى البنك المركزى إلى ١٠٠٪ حتى لايمكن للجهاز المصرفى أن يخلق نقودا(٥) ٠ وبهذا تظل النقود محايدة تماما فى النشاط الاقتصادى بين جانبى العرض والطلب حتى تكون التغيرات فى الأسعار ناتجة عن تغيرات حقيقية كزيادة الانتـــاجية نتيجة تطبيق مخترعات أو استخدام أساليب انتاجية (تكنولوجيا) جديدة أو على العكس قلة المعروض من السلع والخدمات بسبب كوارث طبيعية أو حروب أو ثورات ٠

---

(٤) وهيب مسيحه ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ ـ ٢٣١ ٠

(٥) عبد المنعم محمد البنا ، الازمات والسياسات النقدية ، مكتبـة النهضة المصرية ١٩٥٠ ، ص ١٥ ـ ٥٧ ٠

والحق ما قال به كانتيلون وهيوم وهايك وهوترى وفيشر وآخرون بشرط تطبيق سياسة الحرية على أوسع مدى مع اعادة الذهب الى عرش النظام النقدى ·

٢ ـ النظرية الحدية :

فى أواخر القرن التاسع عشر ، قام بعض أنصار النظرية الحدية بمحاولات لتفسير التغير فى قيمة النقود ومن ثم المستوى العام للأسعار عن طريق المنفعة الحدية التى نادى بها بكستر والتى تقول بان القيمة النقدية التى يعتبرها الفرد لأى شىء ما هى الا تعبير عن مكانة هذا الشىء فى جدول تفضيله بالنسبة لباقى الأشياء الموجودة فى التبادل ·

ومن بعده جاء فون فايزر فى نهاية القرن التاسع عشر فقام بالربط بين نظرية كمية النقود وبين نظرية المنفعة الحدية ، وفى ذلك يقول بأن النقود لا تؤثر فى الأسعار الا عن طريق مقدار الدخل المتاح وكيفية التصرف فى هذا الدخل · ومن ثم قام بصياغة نظريته كالآتى :

(أ) كلما زاد دخل الفرد تناقصت المنفعة الحدية لوحدات الدخل النقدية أو بعبارة أخرى ، فان منفعة النقود تقاس بالمنفعة الحدية للسلع التى يمكن أن تتبادل بهذه النقود ·

(ب) يتم تحديد القيمة الاجتماعية لنقود المجتمع عند تلاقى منحنى التقديرات الفردية للمنافع الحدية بمجموع المعروض من السلع والخدمات بالسوق · وهذا المعنى يؤكد أن المستوى العام للأسعار يتحدد نتيجة للتفاعل بين قوى الطلب والعرض ، بين المنافع الحدية للمطلوب من السلع والخدمات عند مستوى دخل نقدى معين

وبين المعروض منها عند نفس المستوى من الدخل ، وهذا يعنى ضمنا حيادا تاما للنقود المستخدمة · ويؤكد فايزر ضرورة الارتكاز على أساس من النقود المعدنية لضـــمان حيادها وبالتالى صحة هذه النظرية(٦) ·

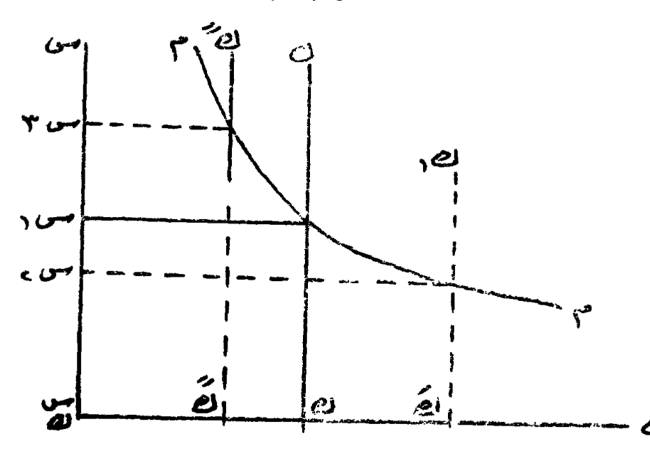
ويصور المحور الأفقى الكميات المعروضة من السلع والخدمات بينما يمثل المحور الرأسى المستوى العام للأسعار حيث :

ك ك الكمية المعروضة من السلع والخدمات ·

س س المستوى العام للأسعار ·

م م منحنى المنفعة الحدية ·

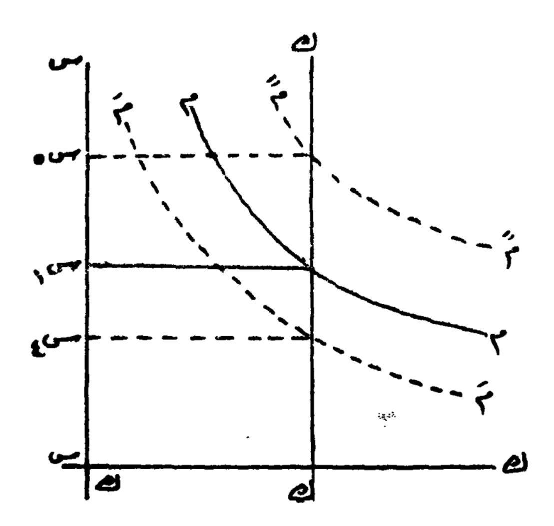
شكل (١)



(٦) فؤاد مرسى ، مرجع سابق ، ص ١٠١ ـ ١٠٣ ·

وبأفتراض ثبات النقد المتداول وثبات الميل الحدى للأستهلاك فان منحنى المنفعة الحدية للسلع سوف يكون ثابتا فى المدة القصيرة على الأقل ويمثله المنحنى م م فى الشكل · وفى تقابله مع الكمية المعروضة من السلع والخدمات تتحدد أسعار التوازن فى السوق عند المستوى س ١ · فاذا ما زاد الانتاج زاد المعروض من السلع والخدمات الى المستوى ك ك فان المستوى العام للأسعار ينخفض الى س ٢ واذا ما قل الانتاج وبالتالى قل المعروض من السـلع والخدمات الى المستوى ك ك فان الأسعار ترتفع وتستقر عند المستوى الجديد س ٣ ـ انظر شكل (١) ·


شكل (٢)



اما الشكل (٢) فيوضح اثر تغير كمية النقود المتداولة مع بقاء كافة العوامل الأخرى كما هى بدون تغيير ففى حالة نقص المعروض من النقود سوف تتزايد المنفعة الحدية للنقود بينما تتناقص المنفعة الحدية للسلع والخدمات الى المنحنى م م ويتحدد مســـتوى جديد للأسعار بدلا من س ١ فينخفض الى المستوى س ٤ ، والعكس اذا ما زاد المعروض من النقود قلت المنفعة الحدية للنقود وزادت المنفعة الحدية للسلع والخدمات وارتفعت الأسعار الى المستوى س ٥ ٠

وغنى عن البيان أن نتائج التحليل الحدى لتفسير التضخم وتجديد المستوى العام للأسعار لا تختلف كثيرا عن نظرية كمية النقود ٠

٣ ـ تفسير كينز للتضخم قبل اصداره النظرية العامة(٧) :

(أ) كان اللورد كينز ينتمى الى المدرسة النيوكلاسيكية ،وفى رسالته عن الاصلاح النقدى التى طبعت عام ١٩٢٤ نظر الى النقود على أنها وسيط للتبادل فقط ٠

وقد صاغ معادلة للأرصدة النقدية فى الصورة التالية :

$$ن = ث (ك + ى و)$$

$$أو\ ث = \frac{ن}{(ك + ى و)}$$

حيث ن كمية النقود المتداولة ، ث الرقم القياسى لنفقة المعيشة، ك كمية السلع الاستهلاكية ، و الودائع بالبنوك ، ى نسبة الودائع بالبنوك ٠

---

(٧) رمزى زكى ـ مرجع سابق ص ٥٣ ـ ٥٦ ٠

وبافتراض ثبات ك ، و ، ى يخلص كينز الى أن التغير فى المستوى العام للأسعار يتناســـب طرديا مع التغير فى كمية النقد المتداول ٠ ومن الواضح جليا أن هذه النتيجة تتفق تماما مع نظرية كمية النقود ٠

(ب) وباستمرار اطلاع كينز على أفكار الاقتصاديين أمثال فيكسل وهوترى وهايك فى المجال النقدى تطورت أفكاره فى رسالة فى النقود ، أصدرها عام ١٩٣٠ ، ومنها أضاف الى النقود وظيفة مخزن القيمة يستخدمها المجتمع للاحتفاظ بالثروة علاوة على كونها وسيطا للتبادل ٠

وفى تحليله لتأثير النقود على الأسعار تابع تأثير التغير فى كمية النقود على سعر الفائدة ، وتأثير تغير سعر الفائدة على حجم الاستثمار ٠

ثم قدم كينز مجموعة معدلات ليصور بها العلاقات المتبادلة بين الدخل القومى والاستهلاك والاستثمار والأسعار والتكاليف ، وما يهمنا هنا هى المعادلة الأساسية للمستوى العام للأسعار وهى :

$$\text{س} \times \text{ك} = \text{ع} + (\text{أ} - \text{د})$$

$$\text{أو س} = \frac{\text{ع}}{\text{ك}} + \frac{\text{أ} - \text{د}}{\text{ك}}$$

حيث س المستوى العام للأسعار ، ك اجمالى الناتج بالوحدات المادية ، ع تكلفة عناصر الانتاج ، أ الاستثمار ، د الادخار ٠

ويقصد كينز بذلك الربط بين متوسط تكلفة انتاج الوحدة المنتجة من الدخل وبين المستوى العام للأسعار ٠

وبفرض حدوث توسع نقدى فسوف يؤدى الى انخفاض فى سعر الفائدة · وهذا الانخفاض يسبب زيادة حجم الاستثمار المحقق عن الادخار المحقق وهذا من شأنه خلق أرباح قدرية (عبارة عن الفرق بين الأرباح العادية والأرباح المحققة فعلا) هذه الارباح القدرية تمثل حافزا لرجال الأعمال وتشيع الآمال لديهم فتتورد توقعاتهم ويندفعون الى مزيد من الاستثمار يمول عن طريق الائتمان المصرفى ، وعند الوصول الى حالة التوظف الكامل (استخدام جميع عناصر الانتاج بالكامل) فان أى زيادة فى الطلب النقدى على خدمات عناصر الانتاج سوف يؤدى الى زيادة حجم الدخل المدفوع لأصحاب عناصر الانتاج وسوف تميل الأسعار نحو الارتفاع ، ولن يتوقف ارتفاعها الا اذا تعادل الادخار مع الاستثمار واختفت الأرباح القدرية ·

ويعنى ذلك ان زيادة كمية النقود قد سببت ارتفاع المستوى العام للأسعار أيضا ولكن بطريقة غير مباشرة أى من خلال احداث تغير فى سعر الفائدة ومن ثم خلق خلل بين الادخار والاستثمار يؤدى الى أرباح قدرية · وهذه النتيجة لا تختلف كثيرا عن نظرية كمية النقود ·

الفصــــل الثـــانى

تفسير وعلاج التضخم في ظل النقود الورقية

وجدت آراء كانتيلون فيما يتعلق بالنقود من الذهب والفضة أرضا خصبة لتنمو وتزدهر ويكثر مؤيدوها بل وتطفو الى الواقع المطبق فعلا .

تتبع كانتيلون العلاقة بين كمية النقود مرجحة بسرعة تداولها وبين مستوى الأثمان . واستنتج أن أسعار السلع والخدمات تنخفض عندما تزيد كمية النقود المعروضة للتداول بنسبة أكبر من زيادة الانتاج . فاذا كان الهدف هو المحافظة على ثبات الأسعار لتحقيق أكبر ربح ممكن فان كانتيلون ينصح الدولة بسحب جزء من المعدن النفيس الذى يرد اليها عن طريق الميزان التجارى الموافق .

وهذا ما طبقته فعلا الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارا من بداية القرن العشرين(١) وحذت حذوها بعض الدول الصناعية تباعا .

---

(١) فؤاد هاشم ـ مرجع سابق ـ ص ٥٢ .

اقامت الولايات المتحدة الأمـــريكية الحواجز الجمركية امام التجارة العالمية وفى نفس الوقت كانت تتمتع بفائض كبير فى الانتاج امكنها أن تصدر أكثر بكثير مما تستورد ، وكان الميزان التجارى دائما فى صالحها فاتجه الذهب اليها فعملت على تعقيمه طبقا لنصيحة كانتيلون ، وتم سحب كميات ضخمة منه للتحفظ عليها فى سجون بورت سموث بواشنطن عبارة عن أقبية تحت الأرض هى بمثابة مقابر الذهب ٠

وبعد أن فقد الذهب حـــرية الحركة وفقدت التجارة العالمية الحرية بدأ العالم يعانى من أزمة سيولة نقدية ، وكان الثمن كبيرا فى بعض الحالات لفك أزمة السيولة وذلك برشوة أصحاب الأرصـــدة (دفع فائدة لهم) نظير السماح باســتخدام هذه الأرصـــدة لمدة محدودة ٠

لقد تم خلق مشكلة نقدية للعالم ٠ وتلفت العالم يبحث عن حل لها ٠ فماذا نفعل والنقود أصبحت حبيسة ؟ ٠

من هنا بدأت تطفو آراء بعض الاقتصاديين السابقين مثل دافيد ريكاردو والذى يقول بأن كمية المعدن النفيس المتداولة مهما قلت أو زادت أو انحط عيارها فمن الممكن أن تتداول بنفس القيمة مادامت العملة على درجة كافية من الندرة ، ويقرر دافيد ريكاردو ان العملة الورقية يمكن بتقليل كميتها ان نرفع من قيمتها الى أية درجة بصرف النظر عما اذا كانت الدولة تضمن استبدالها بالمعدن النفيس عند طلبه أم لا تضمنه(٢) ٠

كذلك الاقتصادى الالمانى ناب Nab والذى يقول بان النقود هى أولا وقبل كل شىء من خلق الدولة ٠

---

(٢) وهيب مسيحه ، مرجع سابق ، ص ١٦ ٠

ولقد حدث مع بداية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ان أوقفت معظم دول العالم التعامل بالنقود الذهبية داخليا ، وتم فرض رقابة نقدية شديدة على التعامل مع العالم الخارجى (بالذهب) ٠

وفى أواخر الكساد العالمى الكبير ومع بداية الثلاثينات تسابقت الدول فى الاعلان عن تحللها من قاعدة الذهب وعدم قابلة عملتها الى التحول الى ذهب سواء بالداخل أو بالخارج ، ولم شذ منهم سوى الولايات المتحدة الأمريكية والتى اكتفت بمنـــع تداول الذهب فى المعاملات الداخلية ، مع بقاء الدولار الأمريكى قابلا للصرف ذهبا فى المعاملات الدولية والتى كانت دائما فى صالحها واســـتمرت حتى الستينات ٠

وهكذا أعتنق كثير من الدول فكرة النقود الورقية غير المضمونة أو المغطاة بالذهب ، أو بتعبير آخر فكرة النقود الرخيصة ، كحل لأزمة السيولة النقدية ، وعلى سبيل المثال تم تطبيق هذه الفكرة فى المانيا النازية ايام أودلف هتلر ، ومن العجيب أنها طبقت أيضا فى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة حكم الرئيس روزفلت ،وكلا التطبيقين سابق على ظهور النظرية العامة لكينز ٠

لقد فرض الواقع نفسه ، وبدأ يبحث عن من ينظر له ، ان يأتى بنظرية تنسجم مع الواقع الاقتصادى الذى يعيشه العالم مع بداية الثلاثينات ٠

وفى هذا الجو بدأ ظهور نظريات جديدة لتفسير وعلاج التضخم غير تلك التى تدور حول نظرية كمية النقود بما فى ذلك ما سبق أن قدمه كينز ٠

١ ـ نظرية التوقعات(٣) :

مع بداية الثلاثينات انتشرت بالسويد نظرية التوقعات لتفسير التضخم ، وكان من أشهر المنادين بها ليندال ، ولونبرج ، وميردال ، واوهلين ، وهانسن ٠

تقول الأستاذة بنت هانسن ان العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى تتوقف من جهة على مستوى الدخل ومن جهة أخرى على خطط الاستثمار وخطط الادخار المتوقعتين ٠

والماضى هو ما حدث فعلا وأمكن رصده ، أما المستقبل فهو شيء متوقع حدوثه ، ومن هنا فان الادخار المتوقع يمكن أن يحدث كما كان مخططا أو أقل أو أكثر مما كان متوقعا ، كذلك الشأن فى الاستثمار ، فيمكن أن نتوقع حجما معينا من الاستثمار فى فترة ما ثم ننتظر فنجد أن ما تم تنفيذه مخالف لما كنا نخططه ٠

وترى هانسن ان الادخار والاستثمار قد لا يتساويان لأن من قررهما ليس بفئة واحدة فعادة ما يتقرر الادخار فى القطاع العائلى وعادة ما يتقرر الاستثمار فى قطاع الأعمال ٠

ويؤدى عدم تساوى كل من الادخار والاستثمار الى تقلب المستوى العام للأسعار صعودا وهبوطا ، فاذا زاد الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط ترتب على ذلك زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى مما يؤدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ٠

ويستفيد المنتجون من ارتفاع الأسعار فيحققون دخلا نقديا أكبر مما كانوا يتوقعونه نتيجة لكون الطلب الكلى (خطط الشراء) أكبر من العرض الكلى (خطط الانتاج المنفذة فعلا) وهذا ينعكس فى

---

(٣) فؤاد مرسى ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ ٠
رمزى زكى ، مرجع سابق ، ص ٦٤ ـ ٦٦ ٠

شكل فجوة تمثل فائض طلب لم يمكن تلبيته أو بتعبير آخر خطط شراء لم يمكن تحقيقها ٠

وتهتم المدرسة السويدية بالاقتصـــاد النقدى ، فالمعروض من النقود فى السوق النقدية ، والمعروض من الأوراق المالية بالسوق لهما أهمية فى تفسير هذه الفجوة ، ورغم أن الاتجار فى النقود قد مارسته البنوك التجارية فعلا قبل ذلك بكثير الا أن المدرسة السويدية تذكر بوضوح لا يدع مجالا للشك بأن النقود سلعة معروضة فى السوق وعليها طلب ، وفى ذلك تختلف عن السابقين الذين نادوا بحياد النقود فهى وسيط للتبادل يتم الاتجار بها ولا يجوز الاتجار فيها ٠

وتقدم المدرسة السويدية العلاقة بين الادخار والاستثمار من جهة وبين الطلب على عناصر الانتاج والطلب على السلع من جهة أخرى ، وأيضا بين عرض النقود وعرض الأصول المالية من جهة ثالثة ٠

هذه العلاقة تمثلها المعادلة التالية :

ث خ ـ د خ = ف ط ع + ف ط س
= ف ض ن + ف ض م

حيث ث خ الاستثمار المخطط ، د خ الادخار المخطط ، ف ط ع فائض الطلب على عناصر الانتاج ، ف ط س فائض الطلب على السلع، ف ض ن فائض عرض النقود ، ف ض م فائض عرض الأصول المالية ٠

ومن المعادلة يمكن التثبت انه اذا حدث فائض فى الطلب النقدى على عناصر الانتاج أو على السلع أو فى الاثنين معا فانه يحدث الضغط النقدى التضخمى(٤) ٠

---

(٤) فؤاد هاشم ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٥ ٠

والجديد فى المدرسة السويدية انها أعطت وزنا هاما للعوامل النفسية وأثرها على التوقعات ، ولكن النتيجة النهائية التى توصلت اليها هى أن فائض المعروض النقدى والأصول المالية تسبب ضغطا تضخميا يدفع المستوى العام للأسعار الى أعلى ، وفى هذا تتشابه مع نظرية كمية النقود ٠

٢ ـ النظرية العــــامة لكينز(٥) :

خلال العشرينات ، أدلى كينز بدلوه فى المناقشات التى كانت دائرة لمعرفة سبب الكساد العالمى ، وبحث ضمن ما بحث أزمة السيولة العالمية ٠

لقد هاله اختزان ذهب العالم (نقوده) ، وهاله اقتضاء الفوائد (الربا) بمعرفة أصحاب الأرصدة النقدية ، وهاله حالة البطالة المنتشرة وتوقف الانتاج وحالات الافلاس الكثيرة ٠

فى هذه الفترة قدم كنز تفسيريه للتضخم(٦) واللذين لم يخرجا عن مضمون نظرية كمية النقود ٠

وبعد أن سبقه الواقع الاقتصادى المطبق فعلا أصدر لورد كينز سنة ١٩٣٦ النظرية العامة فى التوظف والفائدة والنقود ، مستفيدا من أفكار جميع من سبقوه ، ومحدثا بها ثورة لها دوى هائل داخل حجرات التدريس الجامعى كنظرية تفسر الواقع الاقتصادى وقتها ٠

ولتفســـــير التضخم استبدل كينز بكمية النقود التقلبات التى تحدث فى الانفاق القومى (الاستهلاك + الاســـــتثمار + الانفاق

---

(٥) رمزى زكى ، مرجع سابق ، ص ٥٣ ـ ٥٦ ٠
(٦) راجع ص ١٠٢ ـ ١٠٤ ٠

الحكومى) ، وأعتبر الانفاق هو المحدد الرئيسى للمستوى العام للأسعار (الطلب الفعال) ٠

وقد استخدم كينز فكرة المضاعف لابراز نتائج التفاعل بين قوى الطلب الكلى الفعال والعرض الكلى فى مستوى تشغيل معين ٠

وقد خرج بنتائج مؤداها أنه فى حالة وجود فرص استثمار ، وتفشى البطالة مع توفر هيكل انتاجى مرن ومستعد للتجاوب مع ردود الفعل لقدرته على انتاج كافة السلع المطلوبة ، فاذا توافرت هذه الشروط ، فان التوسع فى الاصدار النقدى الورقى سيكون من نتائجه دفع عجلة الانتاج عن طريق تسببه فى خفض سعر الفائدة مما يشجع على توظيف عناصر بشرية لانتاج سلع وخدمات تحقق هامش ربح يكون فيه حافز لدى المنظمين ناتج عن ارتفاع أثمان السلع بسبب انخفاض قيمة النقود (الورقية) ٠ ولا يعتبر كينز ذلك تضخما بالمعنى التقليدى ، ولكنه يسميه تضخم تكاليف الانتاج أو تضخما جزئيا(٧) وهو ينشأ ـ فى رأى كينز ـ بسبب الاختناقات الناشئة عن نقص بعض عوامل الانتاج فى بعض القطاعات مما يتسبب عنه زيادة أسعارها زيادة غير عادية تزيد عن مستوى الربحية العام ، كما يتولد التضخم فى هذه المرحلة نتيجة للضغوط التى تقوم بها نقابات العمال على أصحاب الأعمال للحصول على زيادات فى الأجور لا تتناسب مع الزيادة فى الانتاجية كذلك تؤدى الاحتكارات الى رفع أسعار بعض المنتجات بطريقة تحكمية ٠

والتضخم الجزئى يعتبر حافزا ينصح كينز به السلطات النقدية لخلقه للخروج من قاع الكساد لما يتمخض عنه من أرباح قدرية تغرى المنظمين لتوظيف عدد أكبر من العمال(٨) ٠

---

(٧) محمد يحيى عويس / مرجع سابق / ص ١٨٥ ـ ١٩٥ ٠
(٨) زكريا نصر / مرجع سابق / ص ٣١٦ ـ ٣٢٨ ٠

أما فى حالة الرواج وتحقيق التوظف الكامل فأن أى زيادة فى الطلب الكلى الفعال (كمية النقود الورقية) لن تنجح فى احداث زيادة مناظرة فى العرض الكلى (كمية السلع والخدمات) وسوف يرتفع المستوى العام للأسعار بصورة تضخمية(٩) ٠

ويرى كينز أن تأثير سعر الفائدة أكثر وطأة على المستوى العام للأسعار أما الرصيد النقدى فقد أعطاه دورا ثانويا غير مباشر فى التأثير على سعر الفائدة ٠ وهذا عكس ما تقرره نظرية كمية النقود ٠

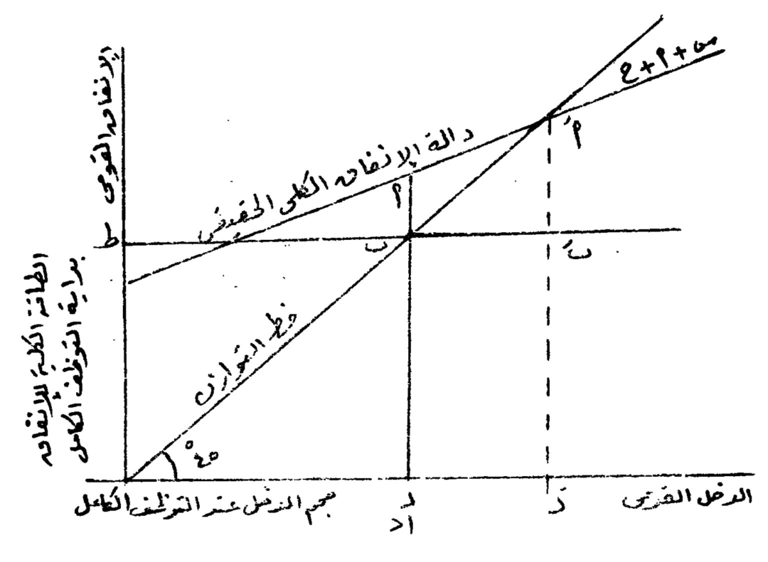
وغنى عن البيان أنه بوصول الاقتصاد القومى الى حالة التوظف الكامل والذى لن يتحقق الا عندما يقترب سعر الفائدة من الصفر ـ كما يرى كينز ـ ففى هذه الحال تنطبق نظرية كمية النقود فى صورتها التقليدية (الكلاسيكية) بشرط أن يتناسب التغير فى كمية النقود مع التغير فى حجم الطلب الكلى الفعال(١٠) ٠

وعلى ذلك فان التضخم ـ من وجهة نظر كينز ـ هو عبارة عن زيادة حجم الطلب الكلى على العرض الكلى زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدى الى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة فى المستوى العام للأسعار ٠

وفائض الطلب الكلى الذى يشمل مجموع كل من فائض الطلب فى سوق السلع وفائض الطلب فى سوق عوامل الانتاج يطلق عليه الفجوة التضخمية ويمكن ايضاح ذلك بيانيا كالآتى :

---

(٩) رمزى زكى / مرجع سابق / ص ٨٥ ٠
(١٠) محمد يحيى عويس / مرجع سابق / ص ١٨٥ ـ ١٩٥ ٠
زكى شافعى / مرجع سابق / ص ٤٠٤ ٠
رمزى زكى / مرجع سابق / ص ٢٥٣ ـ ٢٥٧ ٠



حيث د يرمز لحجم الدخل القومى عند مستوى التوظف الكامل على المحور الأفقى ، بينما نجد المسافة ط على المحور الرأسى تعبر عن الطاقة الكلية للانفاق القومى فى بداية مستوى التوظف الكامل ٠ ويرمز المنحنى (س + أ + ح) الى دالة الانفاق الكلى الحقيقى والتى تتكون من الانفاق الاستهلاكى س والانفاق الاستثمارى أو الانفاق الحكومى ح ٠

اما الخط المنصف للزاوية بين المحورين الأفقى والرأسى فيمثل خط التوازن الذى يقاس منه أى انحراف فى الانفاق اذا كان أكبر أو أقل من مستوى الدخل الحقيقى ، وتمثل النقطة ب نقطة التوازن ٠

فاذا أراد المجتمع أن ينفق المقدار أ د ، فهذا يقتضى أن يزيد حجم الدخل القومى الى د ولما كان الاقتصاد قد وصل الى حالة التوظف الكاملة فان الانتاج يثبت على حاله عند د ويؤدى هذا الى ظهور فجوة تضخمية هى أ ب ٠

ويمكن القضاء على التضخم ـ فى رأى الكينزيين ـ بتخفيض حجم الانفاق الحكومى وزيادة حصيلة الضرائب وتقييد الائتمان ورفع سعر الخصم وتقليل كمية النقود المصدرة والاقتراض من المواطنين وتحديد نسب الربح والتسعير الجبرى واتباع نظام الحصص التموينية وتحديد الأجور وبالجملة اتباع سياسات تؤدى الى الانكماش(١١) ٠

ومما لاشك فيه أن النظرية العامة لكينز لها الفضل فى لفت نظر الغرب الى خطورة دور سعر الفائدة وانه يشكل عائقا أمام حدوث التوازن المحقق للتوظف الكامل والذى لن يتحقق طالما كان سعر الفائدة مرتفعا ولكى يتحقق التوظف الكامل لجميع عناصر الانتاج لابد من انخفاض معدل سعر الفائدة ليقترب من الصفر ٠ كذلك القت نظرية كينز الضوء على أهمية الاختلال الذى يحدث بين الطلب الكلى (فى ظل نقود ورقية) والعرض الكلى ٠ وهو الأمر الذى يستوى فيه وضع البلاد المتخلفة تماما كالبلاد المتقدمة ٠ ولكن الاختلاف بينهما يظهر من خلال افتقار الدول المتخلفة الى جهاز انتاجى كامل ومرن ٠ وهذا هو التحفظ الوحيد الذى أبداه الكينزيون بالنسبة للنظرية العامة منذ صدورها حتى فاجأهم التضخم الانكماشى الحاد فى السبعينات والنقود الورقية كانت متوفرة بكميات كبيرة جدا (زيادة فى السيولة الدولية) والفائدة مرتفعة جدا

---

(١١) فؤاد هاشم / مرجع سابق / ص ٢٥٣ ـ ٢٥٧ ٠

والبطالة شديدة جداً والكساد حاد جداً وهذا ما حدا الكثير منهم الى اعادة التفكير فيما سبق من آراء خلال نصف القرن السابق ٠

ومن تكرار القول أن نقول ان كينز ينتمى الى الفكر النيو كلاسيكى ، ولقد هاله ـ كما هال الجميع ـ توقف عجلة الانتـــاج وانتشار البطالة فى فترة الكساد العالمى العظيم وفى نفس الوقت تم اخفاء نقود العالم من الذهب فى أقبية حفرت خصيصا له تحت الأرض ،و نجحت الاحتكارات فى فرض جمود فى الأسعار ، بما فيها سعر الفائدة ، وأحجمت البنوك عن اخراج ما لديها من نقود لتسيير عجلة الانتاج الا بعد اقتضاء فوائد مرتفعة وأخذ ضمانات كافية من المقترض وتعليقا على هذا الوضع قال كينز سنة ١٩٢٤ « أن ذهب العالم قد تم دفنه فى مقبرة واشنطن(١٢) ٠ وقال كينز « ان الفائدة عائد مقابل استخدام النقود ، والحصول عليها يمثل عائدا احتكاريا من جانب فئة من أفراد المجتمع تستولى عليها كجزاء لهم مقابل عدم اكتناز النقود ، وهذا من شأنه ان يستطيع الذين يملكون ثروات نقدية أن يتمتعوا بثمار دخل غير مكتسب ينتزعونه من المجتمع نتيجة وضع معين ، هذا الوضع هو أن هؤلاء الذين يملكون فائضا نقديا لابد من رشوتهم حتى يسمحوا باستخدام هذا الفائض فيما يعود على المجتمع بالنفع ، ان هؤلاء الذين يستولون على دخول فى شكل فوائد لا يؤدون وظيفة ضرورية فى المجتمع الانسانى ـ مازال الكلام لكينز ـ بل ان الميل للاكتناز ضار جداويعوق الوصول الى التوظف الكامل(١٣) ٠

وكانت الأفكار المطروحة خلال الأزمة لتحليل أسبابها تدور كلها حول نظرية كمية النقود بما فيها ما قدمه كينز نفسه ٠

---

(١٢) فؤاد هاشم / مرجع سابق / ص ٥٢ ٠
(١٣) محمد يحيى عويس / مرجع سابق / ص ٧٧٩ ٠

وللحق فان كينز قد نجح فى تشخيص مرض النظام الرأسمالى ووضع أصبعه على الداء • وكان المتوقع منه أن يتسق مع نفسه ويصف الدواء المناسب للنظام الرأسمالى • فيطالب بتحرير نقود العالم (ذهب) من سجنها فى واشنطن ويطالب بالغاء الفوائد على القروض ، ويطالب بسن تشريعات تحرم الاكتناز النقدى والمتاجرة فى النقود وينادى بحرية انتقال عناصر الانتاج هكذا تكون النتيجة متسقة مع المقدمة ولكن لم يصل لعلمى أن ذلك حدث ، وهذا ما يدعونا الى التساؤل هل تم تكليف كينز بالبحث عن حلول أخرى بشرط أن تترك موضوعات الاكتناز والفوائد والائتمان كما هى ؟ مجرد تساؤل وافتراض ــ وربما تذكرنا فى هذه المناسبة الاقتصادى الأمريكى نورثين فبلن (سنة ١٩٢٩) والذى كشف الرأسمالية الغربية على حقيقتها فاذا هى ربا فاحش وتجارة بالعرض وبحياة الآخرين ، فعاش مضطهدا ، ومات مغمورا بسبب تصديه لجبابرة المال وآكلى الربا(١٤) •

وفى رأيى أن كينز ــ فكر جليا ووجد أن الواقع الاقتصادى قد سبقه فعلا الى التطبيق العملى فى عهد المانيا النازية وشبيه به قد تم تطبيقه بالولايات المتحددة الأمريكية فى عهد الرئيس روزفلت •

ووجد أمامه أفكار الاقتصادى الالمانى ناب Nab والذى سبقه بالقول بأن النقود هى أولا وقبل كل شىء من خلق الدولة(١٥) وهى تنسجم مع ما سبقها من فكر دافيد ريكاردو الذى يقول : مهما قلت كمية المعدن النفيس أو مهما انحط العيار فى عملة ما فهى تتداول بنفس القيمة مادامت العملة على درجة كافية من الندرة ، كما يقرر

---

(١٤) عيسى عبده / وضع الربا فى البنـــــاء الاقتصـــــادى / دار البحوث العلمية / الكويت ١٩٧٣ / ص ٥٦ ــ ٦٥ •

(١٥) وهيب مسيحه / مرجع سابق / ص ٥ •

ـ ريكاردو ان العملة الورقية يمكن بتقليل كميتها أن ترفع قيمتها الى أية درجة بصرف النظر عما اذا كانت الدولة تضمن استبدالها بالمعدن النفيس (الذهب) عند الطلب أم لاتضمنه(١٦) ٠

وعلى ذلك فلقد كان المطلوب من كنز صياغة نظرية عامة تطابق الواقع الموجود والمطبق وقتها فعلا حتى تضفى عليه الشرعية وقد كان ، فصدرت النظرية العامة لكينز سنة ١٩٣٦ مصحوبة بحملة دعائية عظيمة ،وبلقب لورد وهى فى مجملها تنظير للواقع وتأييد له ، وعلى حد قول الاقتصادى الأمريكى المشهور جون كنت جالبرت « ان الثورة التى أحدثتها ليست الا ثورة داخل حجرات التدريس الجامعى »(١٧) ٠

ولمزيد من الايضاح دعنا نمثل الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى فترة الكساد برجل مريض وقد تم عرضه على طبيب حاذق (كينز) فاكتشف بحق أسباب المرض (الكساد) وحصرها فى وجود خلايا سرطانية فى دمه (هى الفوائد) كما انه مصاب بفقر شديد فى الدم (اكتناز الذهب فى الأقبية) ومصاب كذلك بتصلب فى شرايينه (البنوك والائتمان) يمنع تدفق الدم (النقود الطبيعية من الذهب) بسهولة ٠ ولقد كان العلاج واضحا للطبيب ٠ فان ازالة أسباب المرض فيها العلاج الكافى الشافى ٠ ولكن كينز مع رجاحة فكره وعظمة علمه ـ لم يصف الدواء الحقيقى الذى يضمن شفاء المريض سواء بالاقتناع أو بالترغيب أو بالترهيب أو بهما جميعا ، هذا مجرد تخيل منى حتى تتضح الصورة ، وكل ما تفتق عنه ذهن الطبيب أن أشار

---

(١٦) المرجع السابق / ص ١٦ ٠

(١٧) رمزى زكى / أزمة النظام الراسمالى / مجلة الاهرام الاقتصادى / عدد ٧٢٣ / ص ٣٤ ٠

على أهل المريض بتزويده بدم جديد (صناعى) أقل لزوجة (النقد الورقى الرخيص) حتى يتمكن المريض (النشاط الاقتصادى) من استعادة نشاطه (رواج) وبعد فترة يدب الوهن فى أوصاله مرة أخرى (كساد) بسبب نفس الأمراض (الفوائد والائتمان والاكتناز) فيعاد حقنه بالدم الرخيص (النقود الورقية) مرة أخرى وهكذا دواليك بصورة دورية فيما عرف باسم «الدورة الاقتصادية دون محاولة الاقتراب من العلاج الجذرى للقضاء على مواطن الداء الدفين فى جسم النظام الاقتصادى الرأسمالى الربوى ، لا فى المدة القصيرة ولا فى المدة الطويلة ·

ولما سئل كينز ماذا يكون الموقف فى المدة الطويلة ؟ تهرب من الاجابة بقوله « كلنا سنكون أمواتا فى المدة الطويلة »(١٨) ·

ولكن ماذا حدث فعلا فى المدة الطويلة وبعد وفاة كينز ؟ تقول جوان روبنسون(١٩) : « حقا لقد كانت تجربة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) فى صف النظرية العامة لكينز (سنة ١٩٣٦) ، وأمكن لانصارها اثبات انه ليس صحيحا أن التوسع فى الانفاق الحكومى عن طريق زيادة الاصدار ، النقدى الورقى سوف يتسبب فقط فى خلق التضخم ، بل انه أمكن الوصول الى حالة التوظف الكامل فى فترة الحرب وحتى بعد انتهاء الحرب ، ولقد تمتع الغرب بفترة طويلة من النمو بعد الحرب وكانت هناك بعض الانكماشات سرعان ما أمكن التغلب عليها فى وقت قصير ·

وفى نفس الفترة عانى العالم تضخما متزايدا بمعدل سنوى يتراوح بين ٣ ، ٤ بالمائة وكان يبدو ذلك نوعا من الاستقرار ولكن

---

(١٨) محمد يحيى عويس / مرجع سابق / ص ٢٨٥ ·
(١٩) جوان روبنسون / الازمة العالمية / عصر المعاصرة / ١٩٧٧ / عدد ٣٧١ ص ٥ ــ ١٤ ·

بمرور السنين بدأت معدلات التضخم فى التسارع (التزايد) لأن الناس يتوقعون زيادة الأثمان فى المستقبل فتبرم الصـــفقات على حسابات من أسعار أعلى من وقت الاتفاق · وهذه الحقيقة تكفى بمفردها لدفع الأسعار لأعلى · ·

كذلك أدى التعارض بين مصالح العمال ومصالح أصحاب العمل والتعارض بين أثمان المواد الخام وأثمان السلع المصنعة الى تكوين نزعة الى التضخم تبقى بعد حدوث الانكماش وهذا مانعانى منه الآن ، وهو عكس ما تقول به النظريات بالكتب « عندما يحدث انكماش فى الطلب فان الأسعار تنخفض » والآن لدينا بطالة شديدة وفى نفس الوقت تستمر الأسعار فى الارتفاع ، لقد أصبح التضخم يتعايش مع البطالة فى وقت واحد ، ظاهرة جديدة أصبحت تعرف باسم التضخم الركودى تتناقض تماما مع منحنى فيلبس الذى قام على دعائم الفكر الكينزى وخلاصته أن مشكلة وضع السياسة الاقتصادية تكمن فى كيفية مقايضة معدل البطالة المرغوب بمعدل الاســـــتقرار النقدى المنشود(٢٠) ·

يقول عالم السياسة أ · توفلر موضحا هذه الأزمة(٢١) فى كتابه (حدود الأزمة ١٩٧٥) : يمثل هذا الموقف الخاطىء بموقف قادة الجيش فى معركتهم المصيرية حينما يصوبون قذائفهم نحو أهداف خاطئة (وهو ما فعله واضعو الســـياسة الاقتصـــادية فى العالم الرأسمالى) ثم يخلص الى القول بأن علم الاقتصاد أصبح علما (شيزوفرانيا) أى مصاب بانفصام الشخصية لأنه فقد صلته بالواقع

---

(٢٠) رمزى زكى / مرجع سابق / ص ٦٢ ·

(٢١) رمزى زكى (الاهرام اقتصادى / مرجع سابق / عدد ٧٢١ / ص ٤١ ·

وهذا حقيقى وينطبق تماما على ما احدثته الأفـــكار الكينزية من اضطراب اقتصادى فى العالم ٠

ان النظام الرأسمالى مريض بأمراض خبيثة وهو الى فناء حتما ، ان لم يعالج علاجا جذريا ، وكل ما فعلته الأفكار الكينزية ان اقترحت مسكنات لآلام المريض ولفترة محدودة ولكنه مازال فى طريقه الى حتفه ٠

٣ ـ تفسير مدرسة شيكاجو للتضخم :

لم تعدم نظرية كمية النقود المؤيدين لها فى جميع العصور حتى فى عهد رواج الافكار الكينزية ، كل ما حدث ان الحملة الدعائية الشديدة التى صاحبتها بالاضـــافة لنشوب الحرب العالمية الثانية واستمرارها أكثر من خمس سنوات (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) كانت كلها فى صف النظرية العامة لكينز وضد نظرية كمية النقود ٠

وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى بدأت مشاكل التضخم فى الظهور ، حقيقية بدأت بسيطة ، ثم أخذت فى التزايد ومع بداية الخمسينات وصل الرقم القياسى لأسعار المســـتهلكين فى الولايات المتحدة الأمريكية الى ما يزيد عن ١٧٠ بالمائة من سنة الأســـاس (١٩٣٩) ٠ انظـــر جـــدول رقم (٤) ومنه نجد أنه مع بداية الستينات تخطى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ٢٠٠ بالمائة من نفس سنة الأساس مع ملاحظة ان الاقتصاد الأمريكى لم يصب بأية خسائر طوال فترة الحرب العالمية الثانية بل على العكس كانت فترة رواج تم فيها توظيف كامل لعناصر الانتاج ٠ فكان الحال فى باقى دول العالم أشد سوءا بلا شك ٠

وفى جامعة شيكاجو تولى مجموعة من الإقتصاديين برئاسة ميلتون فريدمان احياء أفكار نظرية كمية النقود بعدما لاحظوا بحق أن جميع التحليلات التى نبحث فى أسباب التغير فى المستوى العام للأسعار تنتهى حتما ودائما الى اثبات وجود علاقة واضحة وصريحة بين الزيادة فى كمية النقود المتداولة والزيادة فى المســـتوى العام للأسعار ، وغض الطرف عن هذه الحقيقة يعتبر بعداً عن البحث العلمى السليم ٠

ومن رأى مدرسة شيكاجو(٢٢) عدم وجود علاقة بتاتا بين التضخم والبطالة عكس ما يقول به منحنى فيلبس ـ لأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة وليس له صـــلة بحالتى جمود الأجور أو جمود الأسعار ، فالسبب الرئيسى للتضخم هو النمو المتزايد لكمية النقود المتداولة بنسبة تفوق النمو فى كمية الانتاج ، كذلك يرفض ميلتون فريدمان الادعاء القائل بان سبب التضخم فى العالم هو ارتفاع سعر البترول والمواد الغذائية(٢٣) ٠

على أن الانصـــار الجدد لنظرية كمية النقود جعلوا المتغير الرئيسى الذى يؤثر فى المستوى العام للأسعار صعودا وهبوطا هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الانتاج وليس اجمالى كمية النقود على اطلاقها ، وفى نفس الوقت لا يغفلون العلاقة العكســـية لأثر تغير مستوى الأسعار على كمية النقود نفسها ٠

وتفرق مدرسة شيكاجو بين ما يحدث فى المدة الطويلة ومايحدث فى المدة القصيرة ٠

---

(٢٢) رمزى زكى / مشكلة التضخم فى مصر / مرجع سابق / ص ٦٧ ـ ٦٩ ٠

(٢٣) رمزى زكي / مرجع سابق / ص ٦٧ ـ ٦٩ ٠

(٩) العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار فى المدة الطويلة : بافتراض أن مستوى النشاط الاقتصادى دون التوظف الكامل وبالتالى فان حجم الانتاج لا يكون ثابتا بل يكون متغيرا ٠ وبافتراض ثبات كمية النقود لفترة طويلة نسبيا(٢٤) ٠ وفى نفس الوقت أمكن مضاعفة كمية الانتاج خلال نفس المدة ، ومع افتراض بقاء الأشياء جميعها على ما هى عليه بدون تغيير فانه طبقا لنظرية كمية النقود ، فان المستوى العام للأسعار سوف ينخفض الى مايقرب من النصف ٠

ويدللون على صحة هذه النتيجة بالاشارة الى ما سبق حدوثه داخل الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٧٩ ، وبعد انتهاء الحرب الأهلية ـ اذ لم يزد الرصيد النقدى الا بنسبة ١٠ بالمائة فقط مما كان عليه عند بداية الحرب عام ١٨٦٥ ، بينما تضاعف الانتاج من السلع والخدمات خلال نفس المدة ، وترتب على ذلك انخفاض الرقم القياسى لأسعار الجملة الى النصف بالمقارنة بمستواه عند بداية الحرب ، ويرى فريدمان ان السبب فى ذلك راجع الى انخفاض نصيب الوحدة من الناتج القومى من كمية النقود المتداولة . حيث لم يحدث نقص فى الرصيد النقدى خلال هذه المدة بل زاد بمقدار ١٠ بالمائة كما سبق ذكره ٠

ويرى فريدمان أن الطلب على النقود ليس له نفس أهمية التغير فى متوسط كمية النقود لوحدة الناتج فى الأجل الطويل والذى يعتبر المحدد الرئيسى للمستوى العام للأسعار ٠

---

(٢٤) لم يتضح للباحث كيف يمكن تحقيق هذا الغرض عمليا فى نظام اصدار نقود ورقية غير مغطاة وبقرار ادارى كذلك مع وجود نظام مصرفى قادر على خلق نقود وشبه نقود ٠

(ب) العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار فى المدة القصيرة :

يقرر فريدمان أن التغير فى الدخل الحقيقى وتكلفة الاحتفاظ بالنقود ، ونسبة الرصيد النقدى المرغوب من الأفراد قد يلغى بعضه بعضا فى المدة الطويلة بحيث لا يبقى الا الاتجاه العام ٠ أما فى المدة القصيرة فان هذه المتغيرات تكتسب دلالة هامة في تفسير السلوك السعرى للسلع والخدمات مع بقاء التغير فى الرصيد النقدي كمحدد رئيسى لمستوى الأسعار ، وهنا تتشابه العلاقة - فى المدة القصيرة مع المدة الطويلة ٠

وخلاصة نظرية كمية النقود فى ثوبها الجديد الذى عرضته مدرسة شيكاجو تؤكد أن التضخم ينتج عن زيادة متوسط نصيب الوحدة من كمية النقود المتداولة ، وبالتالى فان مشكلة التضخم تكمن فى افراط البنك المركزى فى اصدار النقود الورقية وتساهله فى رقابة وضبط الجهاز المصرفى بما له من سلطات تمكنه من السيطرة على الشئون النقدية ٠

وللمحافظة على استقرار الأسعار لابد من ضبط معدل نمو كمية النقود لتتناسب مع معدل نمو الانتاج من السلع والخدمات ، وعدد السكان ، وهنا تبرز أهمية السياسة النقدية فى مكافحة التضخم ، لتحقيق النمو الاقتصادى مع ضمان الاستقرار السعرى حيث ان التقلبات النقدية الفجائية والعميقة تضر بأحوال النمو والاستقرار ٠

وهنا نود باخلاص أن نذكر بأن النقود التى كانت مستخدمة فى تلك الفترة (١٨٦٥ - ١٨٧٩) والتى تستشهد بها مدرسة شيكاجو للتدليل على صحة استنتاجاتهم هى نقود حقيقية من الذهب وأن انخفاض الرقم القياسى للأسعار لا يعتبر بمقاييس نفس الفترة انكماشا لمجرد ازدياد نسبى لقيمة النقود الذهبية ، بل ان هذا الذى

حدث لهو الرخاء الحقيقى الذى تحلم به وتسعى الى تحقيقه جميع شعوب العالم متمثلا فى انتاج وفير من السلع والخدمات دون تغير يذكر فى كمية النقود المتداولة ٠ والمقارنة التى تجريها مدرسة شيكاجو بين ما حدث وقت استخدام نقود من الذهب كانت كمية النقود المعروضة منها وقتها تكاد تكون ثابتة و لايتحكم فى عرضها أحد وبين ما قد يحدث الآن فى ظل نظام نقدى يعتمد على نقود ورقية غير مغطاة بالذهب يتحكم فى اصدارها رجال الادارة والبنوك وتتزايد كمية النقود الورقية بسرعة أكبر من زيادة الانتاج هذه المقارنة فى غير موضعها ٠

كما أن النظرية النقدية الحديثة قد تغاضت عن دور الفائدة فى احداث التضخم النقدى من خلال الجهاز المصرفى بخلق النقود وشبه النقود بهدف تعظيم أرباحه والتى تنتج عن عملية المتاجرة فى نقود الغير مدفوعا بسعر الفائدة السائد ومتحايلا على رقابة البنك المركزى ٠

كما أنها لم تقترح وسيلة فعالة يمكن بها منع الحكومات من تعمد الافراط فى التمويل بالعجز (اصدار نقدى ورقى لايتناسب مع حجم الناتج القومى) فى غيبة غطاء من الذهب للنقود الورقية(٢٥) وهذا ما دعا كثيرا من رجال المال والاقتصاد الى المناداة الى العودة الى نظام نقدى يرتكز على الذهب حتى يمكن ضبط كمية النقود المتداولة(٢٦) ٠

---

(٢٥) كريستان جو - جنون الذهب / مجلة البنوك الاسلامية / عدد ٩ / ص ٤٦ ٠

(٢٦) موسى جندى / قاعدة الذهب ما أحلى الرجوع اليها / الاهرام الاقتصادى / عدد ٦٦٨ ص ١٩ ٠

وبالرغم من هذه التحفظات نقرر بصدق أن ميلتون فريدمان قد عالج بنجاح كبير قضية تفسير وعلاج التضخم ولكنه لم يقدم التفسير الكامل والعلاج الكامل لأن الكمال لله وحده ، تماما مثل سلفه كينز والذى قدم تفسيرا رائعا ولكن وسائله للعلاج لم تكن متمشية مع أسباب المشكلة طبقا لما أوردها هو ٠

فهل هناك تفسير وعلاج للتضخم يجمع بين محاسن النظريتين ، الكينزية مع النقدية الحديثة ؟

دعنا نر هل يتوافر ذلك فى وجهة النظر الاسلامية لتفسير وعلاج التضخم ؟

الفصل الثالث

تفسير وعلاج التضخم النقدى وجهة نظر اسلامية

مقدمة :

الدين الاسلامى كنظام للحياة ، له فلسفته الخاصة به والتى تميزه عن سائر النظم الأخرى · فهو يهدف الى تحقيق العدل القائم على التوحيد · اذ ان الشرك بالله يعد ظلما عظيما ، لهذا كان أول العدل أن تفرد الله بالعبادة (أى الطاعة والتسليم) ·

ويحدد الاسلام المصالح الشرعية للناس فى خمسة أمور على الترتيب هى حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل وعند اشباع هذه المصالح تسبق الضرورات منها الحاجات ثم تليها التحسينات (الكماليات) ·

ولحفظ المال(١) فرض الاسلام العمل الصالح (المنتج النافع) على كل رجل وامرأة لاستثمار المال القديم والمحافظة عليه وتجديده واكتساب مال جديد يضاف الى الثروة الأصلية ان أمكن ٠

وهذا النوع من العمل هو ما نطلق عليه اليوم النشاط الاقتصادى ٠

ويتسم النشاط الاقتصادى الاسلامى بالحرية الخالية من الانانية كما يتسم بالنظامية البريئة من قهر المجموع ، وهذا الوصف يجعل النظام الاقتصادى الاسلامى مختلفا بالضرورة فى تفسير وعلاج التضخم عن التفسيرات التى سبق وأن عرضناها ، بل له رأى مستقل فى قبول أو رفض كثير من الفروض التى تقوم عليها النظريات الأخرى فى تفسير وعلاج التضخم النقدى ٠

فبينما استقر فى الفكر الاقتصادى الوضعى منذ أوائل القرن العشرين ان الفائدة أصبحت حقيقة وضرورة للنشاط الاقتصادى ولها وظيفة هامة فى ضبطه وتوجيهه ، مازالت المدرسة الاسلامية متمسكة بحرمة الفائدة أخذاً أو عطاء بأية صورة ولأى سبب ٠

كذلك نلاحظ أن جميع اقتصاديى المدرسة الوضعية يؤمنون ايمانا راسخا بأن النقود الورقية كافية تماما للقيام بوظيفة النقود ويكفى أن يقابلها انتاج الدولة المصدرة لها من السلع والخدمات وأنه لاداعى للاحتفاظ بغطاء من الذهب للنقود الورقية المصدرة والتى تستمد قوة ابراء عام بموجب القانون ، وفى المقابل نجد أن

---

(١) «١» المال : هو كل شيء ذو قيمة اقتصادية وله ثمن ويمكن التعامل عليه فى السوق كالعقار والمنقول ، والنقود تعتبر مالا بالعرف لامكانية تحويلها الى أى صورة من صور المال ٠

الاسلام لا يقر نظاما نقديا لا يقوم على الذهب والفضة حتى يمكن ضمان ثبات قيمة النقود(٢) ·

وتتعامل مدارس الاقتصاد الوضعى مع النقود على أنها سلعة تباع وتشترى ،لها عرض وطلب وسعر توازنى تؤثر فيه الفائدة صعودا وهبوطا ، وترفض المدرسة الاسلامية ذلك رفضا باتا ، اذ تصر على أن النقود تستخدم كوسيلة لتسهيل تبادل السلع والخدمات أى لتسهيل التجارة بمعنى أن يتاجر بالنقود ولا يتاجر فى النقود ، اذ أن النقود لابد أن تكون محايدة تماما وباستمرار عند أداء وظائفها فى النشاط الاقتصادى ·

وبناء على ماتقدم فان تكييف العلاقة بين الطلب والعرض لابد أن تختلف فى نظام اسلامى عن أى نظام آخر من النظم الوضعية والتى تعرف الطلب الكلى الفعال بانه كمية وسائل الدفع ، المتاحة لدى جمهور المتعاملين فى سوق ما والتى تواجه العرض الكلى فى نفس السوق والذى هو جملة الانتاج من السلع والخدمات المعروضة لنفس الجمهور فى نفس السوق مقومة بالنقود ·

أما فى النظام الاقتصادى الاسلامى فان العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى تكون علاقة مباشرة بين انتاجين متقابلين من السلع والخدمات ، بمعنى أن كل منتج لسلعة أو خدمة يرغب فى استبدال (بيع) كل أو بعض أنتاجه ببعض سلع أو خدمات باقى المنتجين فى نفس الوقت ونفس السوق ·

وهذه هى العلاقة الحقيقية الأصلية ، الناس يستهلكون انتاج الناس ، ولم يقل أحد بأن النقود تتولى هى اشباع الحاجات ، بل

---

(٢) يرجى المرجوع الى الفصل الثانى / الاسلام والنقود / ص ١٤ وما بعدها ·

تقوم بوظيفة الثمنية (التسعير) ، كما تتولى تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات فى السوق ، أو تعمل كمخزن للقيم . وبهذا تقف النقود محايدة تماما فى النشاط الاقتصادى ، فهى اذن كالعامل المساعد فى التفاعل الكيمائى والذى يساعد بحق على اتمام التفاعل بكفاءة تامة ولكنه لا يشترك فيه ، أو كما سبق ان قلت(٣) ان النقود تتولى نقل وتوزيع السلع والخدمات على الجميع مثلما يتولى الدم نقل وتوزيع الغذاء والهواء على خلايا الجسم دون التدخل فى العملية الحيوية ، دون توقف ولهذا حرم الله اكتنـــاز النقود من ذهب أو فضة(٤) .

واذا ما تعمدنا أحداث خلل فى المعروض من السلع والخدمات أمام المطلوب من نفس السلع والخدمات من خلال ما اصطلحنا على تسميته باقتصاد نقدى ، فاننا بذلك نحدث تضخما نقديا متعمدا ، وما يعانيه العالم الآن من تضخم انكماشى(٥) ماهو الا نتيجة طبيعية لجعل النقود سلعة تجارية يتم الاتجار فيها باقتراضها واقراضها بفائدة وقد راجت هذه التجارة منذ بداة عصر النهضـــة ثم بلغت قمتها بعد تمكن تجار النقود من اسكات الأصوات المعارضة للفائدة (الربا) سواء من رجال الكنيسة أو من الاقتصاديين المخلصين ، وتبعا لذلك تعاظم دور البنوك التجارية فى النشاط الاقتصـــادى ، وأصبحت طليقة اليد الى حد كبير فى زيادة حجم الائتمان بهدف زيادة

---

(٣) كمية وسائل الدفع نعنى بها النقـــود الورقية والنقـــود الائتمانية واشباه النقود من الاوراق المالية التجارية .

(٤) يراجع الفصل التاسع تفسير وعلاج التضخم فى ظل نقود ورقية غير مغطاة بالذهب / ص ١٠٥ وما بعدها .

(٥) منها مؤتمر ولبامسيرج فى يونية ١٩٨٣ / أهرام اقتصادى / عدد ٧٥١ ص ٣٣ وعدد ٧٥٢ ص ٥٩ .

أرباحها النقدية ، وتكاد تستحوذ البنوك التجارية اليوم على معظم المعاملات التجارية الرئيسية فى العالم ، بحيث لا يتصور أن تتم عملية تجارية الا من خلال بنكين أو مجموعة بنوك وكل بنك منها له نصيب فى أرباح العمليات النقدية ، وتاريخيا كانت البنوك التجارية هى المستفيد الوحيد من الاصدار النقدى الورقى والذى مكنها من زيادة حجم التعامل النقدى وبالتالى زيادة أرباحها الربوية ، ثم كانت مرة أخرى المستفيد الأكبر من سحب الذهب كغطاء للنقود الورقية تباعا من جميع الدول بحيث أصبحت تكلفة اصدار النقود فى أية دولة تقترب من الصفر (ثمن الحبر والورق والاكليشيهات) بعد أن كانت تكلفة اصدار النقود تساوى تكلفة انتاج الذهب من المناجم وهو ما كان يشكل قيدا ومنظما طبيعيا لكمية النقود المتداولة والتى كانت ـ عادة ـ تتناسب طرديا مع انتاج السلع والخدمات ٠

ولهذا فان وجهة النظر الاسلامية لعلاج التضخم تتمثل فى العمل على ثلاثة محاور ، هى تنظم جانب العرض الكلى وفى نفس الوقت ضبط وتحجيم جانب الطلب الكلى الى أدنى حد كاف للحياة الكريمة مع المحافظة باستمرار على حياد النقود وثبات قيمتها ، ونفصل ذلك فيما يلى :

١ ـ ضمان حياد النقود وثبات قيمتها :

ويمكن تحقيق ذلك باتخاذ النقود من الذهب والفضة وبتحريم الربا ٠

(أ) النقود من الذهب والفضة (النقدين) :

ان عودة النظم النقدية الى اتخاذ النقود من الذهب والفضة هى عودة الى النظام الطبيعى ، حيث سبق أن أوضحنا ان الله سبحانه وتعالى قد خلق هذين المعدنين وأودع فيهما من الصفات النقدية المثالية ما لا يتوافر لأى معدن آخر ناهيك عن الورق ، والنظام النقدى

القائم عليهما هو الضمان الوحيد لجميع دول العالم حكومات وأفرادا ضد الاصدار النقدى الورقى ، وحتى الآن لم يتوصل العالم ولن يتوصل الى بديل لذلك مهما تعددت المؤتمرات التى تعقد للبحث عن استقرار نقدى خارج نظام الذهب ٠

لقد كانت النظم النقدية من المعدن النفيس (ذهب ـ فضة) هى السائدة فى جميع أنحاء العالم منذ فجر التاريخ وقبل أن تعلن الدول الاستعمارية رسميا ربط عملاتها بالذهب فى القرن التاسع عشر ، ونتيجة لذلك كانت مستويات أسعار السلع والخدمات فى جميع بلاد العالم ذات علاقة ثابتة ، يسهل مقارنتها ، مما شجع على زيادة الانتاج بقصـــد زيادة التبـادل التجـارى المحلى والدولى على السواء(٦) ٠

يقول كراوتزر « أحسن ما يمكن أن يوصف به نظام الذهب أنه خير وسيلة للابقاء على استقرار أسعار الصـــرف بين مختلف العملات فى البلدان المختلفة(٧) ٠ وهو أهم وسيلة ان لم يكن الوسيلة الوحيـــدة لتحقيق مبدأ حياد النقود ومبدأ تثبيت قيمة النقـــود معا(٨) ٠

ونلاحظ أن الرغبة فى العودة الى نظام الذهب أخذت فى التزايد لدى الدول الأوربية بزعامة فرنسا منذ عهد ديجول(٩) ٠ أما الكتلة

---

(٦) وهيب مسيحه ، الاسعار والنفقات ، مكتبة النهضة ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ٢٩١/٩٠ ٠

(٧) ج٠ كراوتزر ، الموجز فى اقتصاديات النقود ، ترجمة مصطفى كمال فايد ، دار الفكر العربى / القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٣٠٣ ٠

(٨) أحمد النجار ، الآثار التى تحدثها النقود فى الحياة الاقتصادية مجلة البنوك الاسلامية ، عدد ٢١ ص ١١ ٠

(٩) موسى جندى ، يعرض « قاعدة الذهب ما أحلى الرجوع اليها ، بالاهرام الاقتصادى عدد ٦٦٨ ص ١٩ ٠

الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتى فتؤمن أن النقود العالمية لاتكون الا ذهبــــا(١٠) • وفى أمريكا تولى أرثرب لافير ولويس ليرمان وجودفانسكى الدعوة الى أن تعلن الولايات المتحدة الأمريكية عودتها الى العمل بقاعدة الذهب مع حفظ حقها فى وقف العمل بها لمدة تصل الى ثلاثة شهور كلما دعت الظروف الى ذلك(١١) •

ويقول الأستاذ كريستان جو(١٢) : ومن المؤكد أن ثروة أى بلد تتمثل فى مقدرته الانتاجية وليس فى معدن الذهب الذى يحوزه ، لكن واقع الحياة الآن يؤكد أنه لا يوجد ما يمنع أى بلد فى العالم ـ فى حالة غياب قاعدة الذهب ـ من أن يعيش فوق مستوى موارده وعلى حساب الآخرين •• وذلك بقيامه بدفع ثمن وارداته بنقد ورقى يطبعه وقتما شاء دون أى ضابط أو رابط • ولقد تنبه العالم الى أن سداد ديون الدول الكبرى يتم بديون جديدة ولا يتم بقيم حقيقية من الانتاج • ان أسعار الذهب ستظل بارومترا يعكس القلق ـ الناجم عن تآكل قيمة النقود الورقية بسبب التضخم ـ لأن الذهب مازال يحتل مركز النظام النقدى العالمى بسبب صفات الذهب كنقد والتى لايمكن أن تلغى بالقوانين أو التصاريح •

(ب) تحريم الفائدة (الربا) :

والفائدة أو الربا نقصد بها الفضل (الزيادة) الناتجة عن مبادلة نقد بنقد من نفس النوع (سواء أكان هذا النقد ورقا أم ذهبا أم فضة أم شعيرا أم تمرا أو أى شىء يتعارف الناس على أنه نقد) •

---

(١٠) اسماعيل صبرى عبد الله ، رســـالة دكتوراه / مكتبة كليــة الحقوق ـ جامعة الاسكندرية •

(١١) موسى جندى / مرجع سابق •

(١٢) كريستيان جو ، حمى الذهب ، مجلة البنوك الاسلامية عدد ٩ ص ٤٦ •

وقد سبق أن ذكرنا أن جميع الأديان السماوية وآخرها الاسلام تحرم الربا بجميع أنواعه وأشكاله ٠

ونعيد التأكيد على النظرة الاقتصادية للربا تعتبره كسبا بلا جهد ـ كما قال كينز وبالتالى فهو المسئول عن اسراف البنوك فى منح الائتمان بهدف تعظيم الأرباح الناتجة عن المتاجرة فى النقود ٠

يقول الدكتور شاخت « انه بعملية رياضية غير متناهية يتضح لنا أن جميع المال على وجه الأرض صائر حتما الى عدد قليل جدا من المرابين ٠٠ أفرادا كانوا أم بنوكا ـ ذلك لأن الدائن المرابى يربح دائما فى كل عملية بينما المدين معرض للربح والخسارة ومن ثم فان المال كله فى النهاية لابد ـ بالحساب الرياضى ـ ان يصير الى الذى يربح دائما(١٣) ٠

وقد بحث شومبيتر موضوع الفائدة وعندما لم يجد لها تبريرا اقتصاديا مقنعا أطلق عليها تعبير « معضلة الفائدة » وقال انها ليست عنصرا ضروريا فى النظام الاقتصادى ٠

وينسب كل من هايك وهوترى الى الفائدة مسئولية تورط البنوك التجارية فى احداث الدورات الاقتصادية بسبب قيامهم بالاقراض بالفائدة (الربا) ، ويشاركهم الرأى فيشر فيقول « ان مغالاة البنوك فى منح الائتمان لها نتائج غير محمودة ، ويتفقون جميعا على أن الدورة الاقتصادية ظاهرة نقدية بحتة(١٤) ٠ بينما يقول كراوتزر « ولم تستطع المجتمعات التخلص من عبء الربا الا عن طريق الدورات الاقتصادية ٠

---

(١٣) سيد قطب ، فى ظلال القرآن ، ص ٤٧٥ ، ص ٤٨٧ ٠

(١٤) عبد المنعم البنا ، الازمات والسياسات النقدية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٠ ص ١٥ ـ ص ٢٣ ٠

ولعل فى هذه الأقوال مايتمشى مع تفسير الآية الكريمة « الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشـــيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا » •

اذ قد يكون فيها اشارة الى الدورات الاقتصادية التى تصيب النظام الرأسمالى الربوى ، فترتفع به الى حالة رواج ثم تنخفض به الى الدرك الأسفل من الكساد ، ذلك لأن اقتصادهم الربوى ينمو ماثلا الى حفنة من المولين المرابين القابعين وراء المكاتب الفخمة فى المصارف والمؤسسات المالية ، يقرضون الصناعة والتجارة بالفائدة المحددة سلفا والمضمونة عقاريا ، ويجبرون النشاط الاقتصادى على السير فى طريق معين ليس هدفه الأول سد مصالح البشر وتدبير حاجاتهم • ولكن هدفه الأول هو انتاج ما يحقق أعلى قدر من الربح النقدى ـ ولو حطم حياة الملايين أو أفسدها أو حرمها حقها فى حياة حرة كريمة ، أو زرع الشك والقلق والخوف فى حياة البشرية فلم يعد هناك استقرار ولا طمأنينة ولا راحة(١٥) •

ومن الطبيعى أن ينتهى مثل هذا النظام الاقتصادى الى التخبط بين التضخم والانكماش وصدق الله العظيم :

« الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس » •

٢ ـ تعظيم جانب العرض الكلى :

ان تحقيق الرخاء (أو الرفاهية) يتمثل فى زيادة الانتاج الكلى كما ونوعا • وفى نفس الوقت تقليل الاستهلاك الكلى لأقل حجم ممكن

---

(١٥) سيد قطب / مرجع سابق ص ٤٨٧ •

من ناحية أخرى مع العمـــل على تحقيق كفاءة عالية فى خدمات التوزيع بين مراكز الانتاج وأماكن الاســـتهلاك ، هذا هو الطريق الوحيد الذى يوصل الى اشباع الحاجات ثم الى تحقيق فائض فى الانتاج يستثمر فى انتاج مزيد من السلع والخدمات وهكذا • وهذا القول ينطبق على النظام الاقتصـــادى العالمى كوحدة واحدة كما ينطبق أيضا على أى اقتصاد قومى •

والنظام الاقتصادى الاسلامى نظام مصلحى ـ يبحث عن أفضل الطرق لتحقيق اشباع كامل لحاجات الناس المشروعة من ضرورات وحاجات وكماليات • ولذلك فان الهدف من الانتاج فى الاسلام هو عبادة الله (أى طاعته) بتحقيق المصلحة الاجتماعية المشروعة (وهى فرض كفاية) • وليس هدف الانتاج هنا تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح النقدى كما هو شائع فى مدارس الاقتصاد الحر الرأسمالى ، ولا يعنى هذا القول ان الربح منعدم أو محرم فى الاسلام ، بل هو موجود وحلال ولكنه يأتى كنتيجة للعمل الصالح وليس هدفا له • ويرفع الاسلام درجة العمل الصالح الى مرتبة عالية من الشرف ، فالقرآن الكريم به عشرات من الآيات تلصق العمل الصالح بالايمان بالله « الذين آمنوا وعملوا صالحا » ، ومن القرآن الكريم والسنة المطهرة وأعمال السلف الصالح يمكن أن نورد بعضا من توجيهات الاسلام لزيادة الانتاج بالعمل الصالح فيما يلى :

(١) يفرض الاسلام على كل رجل وامرأة أن يعمل بجد واخلاص من شروق الشمس حتى غروبها (وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا) ـ والمسلم فى ذلك منفذ لأوامر الله (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) •

والعمل ليس مشروطا بالحاجة ، بل ان الغنى الموسر مطالب بأن يعمل أيضا ، وأن يأكل من عمل يده ، لقول النبى صلى الله عليه وسلم :

« ما أكل أحد طعاما قط خيرا من عمل يده وان نبى الله داود كان يأكل من عمل يده » ، ومعروف ان داود كان ملكا ٠

كذلك فان القادر على العمل لا يحل له أن يسأل الناس ، كما تحرم عليه أموال الصدقة (الزكاة) الا بالقدر الكافى فقط لتكملة النقص فى دخله من عمله عن احتياجاته الضرورية ، وفى ذلك يقول صلى الله عليه وسلم « لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب من الجبل فيبيعه ويأكل بثمنه ، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أم منعوه » ويقول « اليد العليا خير من اليد السفلى » أى أن المعطى من ايراد عمله خير من الآخذ من ايراد عمل الآخرين ٠

وتشجيعا للعمل المنتج وترغيبا فيه قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم يد عامل عندما أحس خشونتها من العمل وقال « هذه يد يحبها الله ورسوله » ٠

(ب) ولقد جعل الاسلام العمل المنتج هو الكفارة الوحيدة لبعض الذنوب ، حتى لا يكتفى بعض المسلمين بالعبادات والصدقات ويسرفوا فيها على حساب العمل المنتج للسلع والخدمات والذى هو ضرورى لعمارة الأرض ، وفى هذا يقول صلى الله عليه وسلم : « أن من الذنوب ذنوبا لا يكفرها قيام (صلاة الليل) ولا صيام ، وانما يكفرها (أى يمحوها) السعى فى طلب الرزق (العمل) ، كذلك عندما رأى النبى صلى الله عليه وسلم رجلا متفرغا للعبادة فيقوم الليل ويصوم النهار بصفة مستمرة ودائمة ، ولا يزاول عملا منتجا ، أى ليست له مهنة يتكسب منها، سأل من حوله من أقربائه « من يكفيه طعامه وشرابه » فقالوا « كلنا » قال « كلكم أعبد منه » ٠

(حـ) واتقان العمل واحسانه فرض على كل عامل ٠ فلا يجوز لمن يؤمن بالله ورسوله وباليوم الآخر ان يهمل فى عمله أو يقلل من

رقته أو يستخدم مواد أقل جودة ، أو يؤدى الخدمة بدرجة أقل من المطلوب منه فكل ذلك منهى عنه ، وسوف يحاسب الانسان عنه فى الآخرة ، علاوة على المحاسبة فى الدنيا ، يقول صلى الله عليه وسلم « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » ويقول « ان الله كتب عليكم الاحسان فى كل شىء » ، « فاذا ذبحتم فأحسنوا الذبح » أى أن دقة العمل واتقانه مطلب أساسى فى كل شىء حتى فى حالة ذبح ما أحل الله لنا ذبحه ٠

ومن متطلبات الاتقان ان ننتج أجود وأحسن سلعة أو خدمة ، وان يكون ذلك هدفنا دائما حتى تكون القوة الاقتصادية بين عباد الله الصالحين والتى يبنى عليها القوة العسكرية ، والتى بدورها تحمى المكاســـب الاقتصادية يقول الله ســبحانه وتعالى « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل » ٠

(د) يأمر الاسلام بالاستثمار ـ كنوع من العمل المنتج ـ وسواء كان الاستثمار فى مال مملوك للمستثمر أو كان فى مال مملوك للغير ولكنه تحت يده ، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم «من ولى مال يتيم فليستثمره له حتى لا تأكله الزكاة» وهذا تكليف مباشر بالعمل على استثمار الأموال وعدم اكتنازها وحبسها بعيدا عن النشاط الاقتصادى ٠٠ وباستثمارها يمكن أن يتحقق عنها عائد تدفع منه الزكاة المفروضـــة بدلا من أن تؤخذ من رأس المال فى حالة عدم استثماره ٠ وهذه احدى الوظائف الاقتصادية للزكاة والتى تتولى دفع الأموال النقدية الى المشاركة فى العملية الانتاجية والمساهمة فى تحريك السلع والخدمات فيعم الخير الجميع ٠

(هـ) ويهتم الاسلام بتدبير ضرورات الحياة أولا فيركز على انتاجها ثم تليها الحاجيات ، (الأقل أهمية) ثم يلى ذلك الكماليات ولتحقيق ذلك فان الاسلام لا يترك الحبل على الغارب لانتاج أى سلعة

أو ممارسة أى نشاط ، ولكن هناك معيار الحلال والحرام ، فعلى سبيل المثال يحرم انتج الخمور والاتجار فيها ، كما يحرم لعب الميسر أو انشاء وادارة أنديته ، ويمكننا أن نعتبر ذلك من قبيل تخصيص الموارد المتاحة بقصد استخدام عناصر الانتاج لانتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات النافعة للناس وليست تلك التى تحقق أقصى ربح نقدى للمنتج من خلال تعظيم الناتج الكلى المادى لتحقيق الرخاء للجميع وليس تعظيم الربح النقدى لفئة بذاتها على حساب المصالح الحقيقية للشعوب ٠

(و) والعمل المنتج مطلوب من المسلم طوال حياته وليس له سن معينة يتوقف فيه عن العمل طالما كان قادرا عليه ، فهو عبادة مطلوب منه أداؤها منذ بلوغه سن التكاليف (١٤ سنة) حتى نهاية عمره ، وليس من حقه أن يتوقف عن العمل بارادته ، وانما عليه الاستمرار فى الانتاج حتى يفارق الدنيا أو تفارقه ٠ ويصور لنا الرسول صلى الله عليه وسلم هذا المبدأ العظيم فى صورة عظيمة تتناسب معه فيقول « اذا قامت القيامة وفى يد أحدكم فسيلة (شتلة شجر) فليغرسها قبل قيامه » ٠

ما أعظمه من تقديس للعمل المنتج وما ابلغه من تعبير يوحى بأن فاعله سوف ينال الجزاء الأوفى حتى وان اعتقد أن أحدا لن يستفيد من غرسه بسبب نهاية الكون بقيام الساعة ٠

(ز) والعمل الصالح سند الملكية فى الاسلام - فحق التملك ليس مطلقا للمالك - اذ ان الملكية تعبر عن وكالة عن المالك الحقيقى - وهو الله خالق كل شىء ومالك كل شىء - وهى بهذا التكييف تعتبر وظيفة اجتماعية منوطا بها تحقيق المصالح الشرعية لعباد الله ، فان أضر المالك بمصالح الجماعة ، مثل أن يتوقف عن الانتاج أو يقلله أو أن ينتج سلعا ضارة بالناس او أن يقدم خدمة مفسدة

للأخلاق ، اذا حـــدث مثل ذلك كان من حق المجتمع رفع يده عن أملاكه ، وتوكيل غيره فى ادارتها لمصالح الجماعة لانتاج السلعة أو الخدمة على النحو الذى يساهم فى اشباع حاجات المجتمع ، وفى هذا يقول الحق تبارك وتعالى « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما » ، ويقول صلى الله عليه وسلم « ليس لمحتجر حق فوق ثلاث » ٠

٣ ـ ضبط جانب الطلب الكلى :

مقـــدمة

ونعنى بالطلب الكلى هنا الكمى منه وليس النقدى ـ اذ أن النقود لا تسمن ولا تغنى من جوع ـ وانما الذى يشبع الحاجات هى السـلع والخدمات وبالتالى فالعلاقة مباشرة بين كمية السـلع والخدمات المنتجة من جهة وكمية السلع والخدمات المطلوبة للاستهلاك أو الاستثمار من الجهة المقابلة ، وبتعبير آخر فاننا ننتج سلعا وخدمات ونستهلك سلعا وخدمات والفرق بين الانتاج والاسـتهلاك يمثـل استثمارا وكلا الاثنين الاستهلاك والاستثمار مجتمعين نطلق عليهما نفقة ، والنفقة اما ان تكون عينية كأن توزع قمحا على الفقراء أو تستهلك لحوما وفواكه واما أن تكون نقدية كأن تساهم بنقودك فى مصنع أو تجارة أو تتصدق على محتاج ، والنقود فقط هى الصورة الوحيدة من الأموال التى قد تعتبر كنزا اذا حبست عن الحركة ٠

ويحرص الاسلام على تحقيق الوسطية فى كل شىء والمحافظة عليها ٠ وفى هذا المجال يقرر الاســلام حقـا لكل مواطن فى دار الاسلام(١٦) ـ بصرف النظر عن عقيدته ـ فى ضرورات الحياة والتى

---

(١٦) دار الاسلام هى الدولة التى تطبق حكومتها الشريعة الاسلامية على الأرض التى تمارس سيادتها عليها بصرف النظر عن العقيدة الدينية للسكان الأحرار فى اختيار دينهم ٠

تقدر بتناول وجبتين صحيتين فى اليوم ، وملابس للصيف واخرى للشتاء ، ومسكن مناسب ،ووسيلة مواصـــلات · هذه هى أدنى احتياجات ضرورية للانسان والتى يعبر عنها بتمام الكفاية ، أما ما فوق ذلك من استهلاك للطيبات من الرزق من كسب يده فهو حلال بشرط عدم الاسراف « قل من حرم زينة الله التى أخرجها لعباده والطيبات من الرزق » · « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا » ·

ومصدر النفقة (استهلاك + استثمار) هو عائد العمل الصالح فان قصر عن بلوغ حد تمام الكفاية لأى فرد هو ومن يعولهم تولت فريضة الزكاة مد يد العون له فى صورة نفقة استهلاكية أو استثمارية حسب الأحوال ومن هذه الزاوية نجد أن للزكاة وظيفة أخرى اقتصادية تتمثل فى المحافظة على مستوى الاستهلاك الكلى من جهة وضمان حد أدنى للاستثمار من جهة ثانية بما يضمن التشغيل الكامل للموارد ، وهى بذلك تعمل على وجود حالة من التوازن الدائم بين العرض الكلى والطلب الكلى أى بين الانتاج والنفقة (أستهلاك + استثمار) ولضمان استمرار حالة التوازن ـ وبالاضافة الى فرضية الزكاة فان الاسلام يوجهنا الى التقشف والتعاون لتحجيم الاســـتهلاك الكلى ومن هذه التوجيهات مايلى :

(أ) نهى الاسلام عن زيادة استهلاك الطعام والشراب وأمر بأن يكتفى الانســـان بتناول القدر الكافى فقط للمحافظة على حياته وصحته ، فلا ينقاد وراء شهوة البطن ، يقول سبحانه وتعالى « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ، انه لا يحب المسرفين » ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم (ما ملأ ابن آدم وعاء قط شرا من بطنه ، بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه ، فان كان لا محالة فاعلا ، فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه » ، ويقول « المعدة (الشبع) بيت الداء ، والحمية

(الجوع) رأس الدواء » ويقول « جوعوا تصحوا » ، ويمكن لنا أن نستشعر بعضا من حكمة الصوم فرضا كان أم نفلا وأثرها الاقتصادى فى المجتمع ٠

وإذا ما تبنى مجتمع ما هذا المبدأ وطبقه فى حياته فلن تكون هناك مشكلة من يشتكى من الأمراض بسبب كثرة ما قذف فى بطنه من الطعام الزائد عن حاجته وفى نفس الوقت يوجد بجانبه من يشتكى من سوء التغذية وقرص الجوع ولأن الحقيقة التى يقررها الاسلام انه ما جاع فقير الا لأن موسرا قد أكل طعامه بغير حق ٠

(ب) ونهى الاسلام عن اتباع الهوى أى ما تأمر به النفس ـ وهى أمارة بالسوء ـ وفى مجتمع يتصف بالحرية المشوبة بالأنانية تعودنا أن نسمع من يقول نفسى فى كذا ، ولا يسأل نفسه وماذا تكون النتيجة على المجتمع ككل اذا ما تركت لنفسى الحرية فى شراء كل ما تشتهيه من مأكل أو ملبس ؟ الا يتسبب ذلك فى زيادة الطلب الكلى على السلع بالسوق ، وهذا يؤدى الى ارتفاع أسعارها فلا يستطيع قطاع كبير من الناس أن يشبعوا حاجة ضرورية لهم ٠

قابل عمر بن الخطاب رجلا بالسوق فسأله «مابيدك ؟» قال «لحم اشتهاه أهلى فاشتريته » ، وفى اليوم التالى قابل نفس الرجل وسأله نفس السؤال فأجاب نفس الاجابة، فزجره عمر قائلا له «أكلما اشتهيتم اشتريتم ؟ أفسدوا لاخوانكم » ٠ وهكذا يقرر الاسلام ان لكل مواطن حق الحياة وعلى جميع اخوانه من مواطنيه أن يمكنوه من ممارسة هذا الحق وألا يزاحموه عليه ، ويجب على المجتمع أن يضمن له الحصول على احتياجاته الضرورية وفى حدود دخله المتاح ، ولا يحق لأى فرد أن ينساق وراء شهوة الاستهلاك بروح الأنانية ويحصل بما لديه من نقد على كل ما يشتهى من طعام وشراب بصرف النظر عما يمكن أن يتبقى لاخوانه محدودى الدخل ٠

(حـ) ولتقليل الطلب على بعض السلع المعمرة يقرر الاسلام حق الماعون لمحدودى الدخل وهذا الحق ينصرف الى حق استعارة واستخدام الآلات البسيطة التى يملكها الأغنياء والقادرون بدءا من المنخل والغربال والهون ومنتهيا بآلات الحرث والدراس والرى ، ويمكن أن تشـــمل استعارة الكراسى وبعض الملابس والحلى فى المناسبات الخاصة ، كما ينصرف الماعون الى المساعدات المعنوية والمادية التى يقدمها الجار لجاره والقريب لذوى قرباه فى الافراح والمآتم وما الى ذلك • ومن يؤمن بالله يعلم ان من يمنع الماعون هو والمكذب بالدين سواء ، بل هى صفة من صفاته يستدل بها عليه ، يقول القرآن الكريم : « أرأيت الذى يكذب بالدين ، فذلك الذى يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين ، فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون » •

وحق الماعون يحل كثيرا من مشاكل الفقراء الذين لا يملكون القدرة على شراء هذه الســلع أو خدماتها ، كما أنه يقلل الطلب عليها الى أدنى حد ممكن فتبقى أسعارها معقولة ، ويترتب على ذلك أن تتجه عناصر الانتاج الى انتاج مزيد من السلع والخدمات يكون عليها طلب أكبر •

(د) يحرم الاسلام على المسلم أن يحتفظ بمخزون من الغذاء والكساء يزيد عن حاجته هو ومن يعولهم وذلك فى حالة اذا ما وجد فى حيه القريب من يحتاج الى غذاء أو كساء ويزداد التحريم فى وقت الشـــدة كأيام الكوارث الطبيعية أو أوقات الحروب ، يقول الرســـول صلى الله عليه وســـلم : « أيما أهل عرصـــة (حى صغير) بات فيهم امرؤ جوعان وهم يعلمون فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله والمؤمنون » ويقول « « من كان عنده فضل زاد (زيادة عن حاجته الضرورية من الطعام) فليعد به على من لا زاد له (أى

يعطيه له) ومن كان عنده فضل ثوب فليعد به على من لا ثوب له . ومن كان عنده فضل ظهر (وسيلة مواصلات ـ ركوبة) فليعد به على من لا ظهر له ، قال الراوى « وأخذ يعدد الأصناف حتى ظننا أنه لا حق لأحد فى أى فضل » . يقول القرآن الكريم « ويسألونك ماذا ينفقون ، قل العفو » أى أن كل زيادة عن الحاجة محل انفاق فى سبيل الله .

(هـ) ولقد حرم الاسلام الاسراف والتبذير فى شتى الصور ، لما فيه من اهدار للموارد ، وتبديد للثروة ، ويقول القرآن الكريم « ولا تبذر تبذيرا ، ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا » ، ويقول « كلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين » . ولقد بلغ حرص الاسلام على تعليم الأفراد الاقتصاد (التوفير) ان نهى رسول الله عن الاسـراف فى استخدام الماء فى الوضوء فسأله الصحابى « أفى الماء اسراف يارسول الله ؟ » ، فقال : « نعم ولو كنت على شاطىء نهر جار » .

(و) ولا يجدر بالمسلم أن يسرف بحجة تقليد الناس وانه محكوم ببعض العادات الاجتماعية سواء فى الملبس أو المأكل أو الزينة أو السلوك عموما ، قال تعالى « ولا تمش فى الأرض مرحا » وقال جل شأنه يصف قارون الباغى الذى خسف به وبداره الأرض ، «فخرج على قومه فى زينته » وكان مسرفا فى الملبس والزينة والموكب، وكان يمشى فى عجب وخيلاء فلم يغن ذلك عنه من الله شيئا .

فحدود الانفاق فى الاسلام لا تقدر بمقدار ما يملكه الفرد من ثروة ولا بمقدار ما تدره هذه الثروة من دخل ، ولكن حدود الانفاق تتحدد بما يحتاجه الانسان فعلا لضمان حياة صحيحة سليمة غير شـاقة فى حدود المصالح الشـرعية لمجموع أفراد المجتمع بترتيب الضرورات فالحاجيات فالكماليات .

ومن الجلى أن محاربة الاسراف والتبذير فى شتى صـــوره سوف تحجم الطلب الكلى وتجعله أقل ما يمكن فيتحقق التوازن بين المطلوب والمعروض من السلع والخدمات بمستوى اشباع معقول لجميع الحاجات ·

٤ ـ التوزيع للسـلع والخـدمات :

مقـدمة :

عادة ما يستهلك أحدنا من انتاج غيره بينما معظم انتاجنا يستهلكه غيرنا ، ويختلف مكان وزمان الانتاج عن مكان وزمان الاستهلاك ، ومن هنا تظهر أهمية التوزيع المتمثلة من استلام السلع من مصادر انتاجها ونقلها وتخزينها ثم القيام بعمليات توزيع حتى تصل الى المستهلك النهائى ، وفى النظام الاقتصادى الاسلامى يتم توزيع السلع باحدى أو كلتا الطريقتين الآتيتين :

(أ) توزيع حصص عينية وبواسطتها يتم توزيع السـلع الضرورية فقط على المحتاجين أصحاب الحقوق منها وقد اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الطريقة فى توزيع الصدقة والفىء والغنائم والخراج ، وحذا حذوه أبو بكر الصديق فرتب لكل فرد حقه الذى يتسلمه بانتظام فى مواعيد ثابتة كل شهر ، ثم أضاف عمر أهل الكتاب الى أصحاب الحقوق العينية من الرواتب الشـهرية وبهذا تساوى أهل الكتاب من اليهود والنصارى مع المسلمين فى حق الحياة الكريمة طالما كانوا داخل حدود دار الاسلام ·

ولعل نظام التوزيع العينى المجانى يكون فيه الحل الأمثـل لضمان وصول السلع الأساسية لأفراد الشعب من ذوى الدخل المحدود دون حدوث اختناقات قد تكون متعمدة فى بعض الأحيان بهدف تحقيق مكاسب طفيلية ·

(ب) والطريقة الثانية لتوزيع السلع هى مبادلتها بنقود فى السوق وهى ما تعرف بالبيع أو التجارة ، وهى من المهن الضرورية للمجتمع ، ومن فروض الكفاية والتى يأثم أهل أى حى لاتقام فيه هذه الخدمة ولا يسقط عنهم الاثم حتى يقوم بها أحدهم ٠

يقول الحق تبارك وتعالى « وأحل الله البيع » ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم « يحشر التاجر الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة » ٠

ومن أحكام التجارة فى الاسلام نسوق بعضا منها فيما يلى :

١ ـ التاجر المسلم مقيد بأحكام الشريعة بما يضمن سلامة عملية التوزيع ، فأولا وقبل كل شىء يجب عليه أن يقصد بعمله تقديم خدمة تعتبر ضرورية للمجتمع ويبتغى بها مرضاة ربه ، أما الربح فيكون بمثابة مكافأة له على تأدية هذه الوظيفة الاجتماعية ولا يصح أن يكون هدفه الأول تحقيق مكاسبه الشخصية ٠

٢ ـ والتجارة فى الاسلام مؤمن عليها ضد جميع المخاطر من سهم الغارمين فى الزكاة المفروضة ، فالتاجر الأمين يعوض عن خسائره فى رأسماله والتى تحدث رغما عنه بغير قصد أو اهمال منه Force Mageer وفى ذلك طمأنينة له وتأمين لتجارته وهو يسعى فى الأرض يبتغى فضلا من الله ورضوانا ، فلا يغالى فى أثمان البيع ولا يبخس فى أثمان الشراء ويتطهر من روح الجشع ٠

٣ ـ والتربية الاسلامية تجعل التاجر يعتبر ثواب الله أهم وأبقى من الربح النقدى ، فيفكر فيما ينفع الناس قبل أن يفكر فى مكاسبه الشخصية بل ان كثيرا منهم بلغ مرتبة الاحسان فى ذلك وامتثل لقول الله ٠٠ « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ٠٠ » « فك رقبة أو اطعام فى يوم ذى مسغبة » ٠٠

وتخبرنا السيرة أن بعضـــهم تبرع بكامل تجارته الى فقراء المسلمين توزع عليهم مجانا فى وقت الشدة رافضا فى نفس الوقت تحقيق مكاسب مادية أضعاف أضعاف ثمنها ٠

٤ ـ ويقتصر المسلم فى تجارته على الحلال من السلع فمثلا يحـــرم عليه شراء وبيع الخنزير والخمر ، وعليه أن يوفى الكيل والميزان ولا يبخس الناس أشياءهم ـ أى لا يقلل من ثمن السلعة كثيرا عن السوق عند الشراء أو يزيد فى ثمنها كثيرا عند البيع ٠

يقول القرآن الكريم « فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم » ٠

ويقول : « ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون، واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ، الا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم يوم يقوم الناس لرب العالمين » ٠

كذلك فان الامانة تكون من خلق المسلم التاجر ، والصدق مبدأه الثابت فهو لا يخفى عيوب السلعة ولا يغالى فى مدحها ولا يكذب المشترى ليحصل منه على ثمن أعلى من ثمن السوق ٠

مر النبى صلى الله عليه وسلم بالسوق ، فأدخل يده فى طعام فوجد به بللا بالداخل فسأل التاجر صاحبه « ما هذا ؟ »

فقال التاجر : (أصابته السماء) ، (أى المطر) ٠

فقال : « فهلا أبقيته فوق الطعام حتى يراه الناس ، من غشنا فليس منا » ٠

٥ ـ وقد نهى الاسلام عن فعل كل ما يحدث اضطرابا فى الأسواق ويتسبب فى رفع أسعار السلع عمدا ، قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم « من دخل فى شىء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقعده بعظيم من النار يوم القيامة » ٠

ومن هذه الأعمال المنهى عنها لحرمتها جميع الاجراءات من أفعال وأقوال والتى تؤدى الى احتكار السلع انتاجا أو تسويقا مما يؤدى الى تعظيم الربح النقدى للمحتكرين على حســـاب الطبقات الكادحة ٠

كذلك يحرم عقد الصفقات خارج السوق الرئيسية للسلعة بقصد تعمية الطرف الآخر حتى لا يعلم المستوى العام للأسعار بالسوق ٠

٦ ـ والأصل فى النظام الاقتصادى الاسلامى أن تكون الأسواق حرة تتحدد فيها الأسعار نتيجة العرض والطلب فى منافسة حرة بين مجموع البائعين من جهة ومجموع المشترين من الجهة الأخرى ، ومخالفة هذه القاعدة الأصيلة يترتب عليها اضطراب السوق واخلال العلاقات السعرية مما قد يدخل التاجر المسلم ضمن من تقصدهم الآية الكريمة « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وانتم تعلمون » ٠

وتجدر الاشارة الى أن بعض المتأخرين من فقهاء الاسلام قد أجازوا التسعير الجبرى لبعض الأصناف الضرورية وبسبب ضرورة تقدر بقدرها فقط وينتهى بانتهاء الضرورة ٠

٧ ـ وعلى التاجر المسلم أن يكون بشوشا سمحا كريما رقيقا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « رحم الله عبدا سمحا اذا باع ، سمحا اذا اشترى ، سمحا اذا اقتضى (طالب بسداد الدين) » ، وهذه العلاقة السامية سوف تجعل العلاقة بين التاجر والمستهلك علاقة حب ومودة ، ويحرص كل طرف فيها على مصلحة الطرف الآخر،

ويرفق به ، فمثلا يفى المشترى بالثمن فى موعده حتى يحافظ على الثقة المتبادلة وان أعسر المشترى وفقد السيولة لسبب خارج عن ارادته كان على التاجر ان يمهل المدين دون أن يطلب منه تعويضا أو زيادة فى المبلغ أو حتى يقبل منه هدية أو وليمة ، لأن كل قرض جر نفعا فهو ربا محرم ، يقول الحق تبارك وتعالى « فان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » ، والقرض ـ فى مثل هذه الحال ـ يبلغ أجره عند الله ضعف أجر الصدقة ، ولعل الحكمة فى ذلك تكمن فى أثره الاقتصادى اذ أن القرض يدفع المقترض دفعا الى الانتاج ليحقق فائضا يمكنه من سداد ما سبق ان اقترضه من مال ٠



الفصـــل الـــرابع

فصـــل تطبيقى

كيفية تطبيق النظام النقدى النموذجى

مقـــــدمة :

وهو فصـــل تطبيقى يبحث فى كيفية تطبيق النظـام النقدى النموذجى فى مصر بوجه خاص وفى الدول العربية بوجه عام ، مراعيا الظروف السياسية والاقتصادية التى تحياها مصر ومنطقتنا العربية ٠

وقد قدمنا لاقتراحاتنا بتوضيح الاطار العام لتطبيق الاصلاحات المقترحة وفيه أوضحنا أن تخلفنا يكمن فى أننا تركنا ايجابيات ديننا، ولم نطبق ايجابيات الحضارة الغربية فى نفس الوقت فهنا على أنفسنا كما هنا على الأمم ٠

وتم التأكيد على أن شكل الحكم ملكيا كان أو جمهوريا ليس هو المقصـــود بالاصـــلاح بل المطلوب تطبيق ديمقراطى حر يحقق

للمواطنين الحرية والأمن على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم حتى يطمئن المستثمر العربى وكذلك الأجنبى فيسارع كل منهم باستثمار أمواله فى الوطن الآمن ·

ثم ركزنا على مصر باعتبار أنها أمل الأمة العربية وقدوتها فى كل شىء وأملنا جميعا فى قيادة التقدم وأشرنا الى حتمية الحل الاسلامى حيث ثبت بالدليل العملى فشل الحلول الأخرى التى جربناها من قبل شرقية كانت أم غربية وعددنا ذكر أسباب تحول مصر الى بلد طارد لرأس المال بدلا من أن يجذبه والى بلد يحض على الاستهلاك ويدمر المدخرات ·

ثم عرجنا على الفوائد الاقتصادية التى تنتج عن الغاء الربا وكيف يمكن تكوين تراكم رأسمالى عظيم بواسطة الجهاز المصرفى اذا ما ألغى التعامل بالفائدة بحيث يمكنه تمويل عملية التنمية الاقتصادية بكفاءة تامة ·

وواضحنا كيف تعمل البنوك فى ظل هذا المبدأ الجديد ، ولديها البدائل متمثلة فى المشاركة المحددة ، أو المشاركة المفتوحة بواسطة صكوك الاستثمار أو المرابحة (البيع بالتقسيط) ·

وأخيرا كيف نعود الى قاعدة الذهب وأكدنا أن مجرد التحديد الرسمى لوزن وعيار وحدة النقد كاف للتعامل بها · وأن مصر سوف تتحول الى واحدة من أعظم أسواق النقد فى العالم · اذا ما تغطت عملتها بالذهب وسوف تنتهى مشكلة نقص العملات الصعبة ·

١ ــ الاطار العام لتطبيق الاصلاحات المقترحة :

ان التقدم العلمى الكبير الذى حققته المدنية الغربية فى شتى مجالات العلوم والفنون وخاصة الجانب التطبيقى منها لا يقدح فى صحة الرأى القائل بأن هذه الحضارة مازالت دون النظم الاسلامية ·

حقا لقد تفوقت دول الحضارة الغربية فى مجالات العلم المادى على المسلمين والعرب والذين تحولوا الى مستهلكين نشطين لمنتجات الحضارة الغربية تابعين لها دون تفكير حتى وصل الحال بالبعض الى أن يقلد الجوانب الرديئة من الحضارة الغربية ـ وهى قليلة ـ ويترك ـ متعمدا أو غافلا ـ الجوانب الايجابية من هذه الحضارة . وهى الأكثر احقاقا للحق مثل التطبيق الديمقراطى والتمتع بالحرية والانضباط واتقان العمل والصدق والوفاء بالعهود وتغليب المصلحة القومية على المصالح الخاصة وثبات السياسات العامة نسبيا بالرغم من تغيير الحكومة بالطرق الديمقراطية ٠

ومن الجهة الأخرى نجد أن العرب والمسلمين يتباعدون متعمدين أو غافلين عن تراثهم الفكرى والذى يرشـــــدهم الى تطبيق النظم الاسلامية فى المجالات الدســـتورية والدولية والادارية والاجتماعية والاقتصادية ، والتى تسمو بحق على ما لدى الحضارة الغربية من نظم جيدة ، وكيف لا والاسلام مجموعة من النظم هدية من عند الله لهداية البشر جميعا بغير تفرقة بين بنى الانسان بسبب جنس أو لون أو لغة أو دين فلا يشترط لتطبيق النظم الاســـلامية اعتناق الدين الاسلامى ويتساوى الجميع المسلم وغير المسلم فى جنى الثمار الطيبة للتطبيق الاسلامى فى شتى المجالات ٠

وخطأ كبير ـ ذلك الذى وقع فيه كثير من المنظرين من مختلف الأمم ـ وهو اعتبار حال المسلمين الآن جماعات وأفرادا ، شعوبا ودولا هى التطبيق العملى للنظم الاسلامية فالشريعة الاسلامية تظل دائما حكما على البشر ملوكا كانوا أم شيوخا ، أمراء أم علماء مهما بلغت درجاتهم العلمية أو مراتبهم السياسية ٠

وندعو الله العلى القدير أن يمن على المسلمين والعرب بصحوة شاملة توقظهم من غفلتهم التى طالت وتردهم عن الضلال الى الهدى،

لتنهى حالات التخلف والهوان والأنانية والعدوان والتشـــرذم التى تعيشها الأمة الاسلامية والعربية الآن ، والتى يصـــدق عليها قول الرسول صلى الله عليه وسلم « توشك أن تسابق اليكم الأمم كما تسابق الأكلة الى قصعتهم » ، قالوا أمن قلة نحن يومئذ يارسول الله قال : « لا بل أنتم حينئذ كثير ولكنكم كغثاء السيل » ·

فذلنا وهواننا ليس من قلة فى العدد ولا من قلة فى الأموال بل سببه الرئيسى قلة دين تتسبب فى اهدار المبادىء والابتعاد عن مكارم الأخلاق سواء ما أمر الله بها أو حتى تلك التى طبقتها وتطبقها الحضارة الغربية ، وهكذا اســـتحقت الأمم الغربية وراثة الأرض وعمارتها لأنهم الصالحون لذلك ، تطبيقا لســـنة الله فى أرضه حيث يقول « ولقد كتبنا فى الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادى الصالحون » ومن يتسمون مسلمين لم يعودوا صـــالحين لعمارة الأرض فلم يستحقوا وراثتها وأورثها الله قوما آخرين أحسن اعمارا وأتقن عملا وأكثر نظاما ·

وهل من سبيل لاصلاح الحال ؟ نعم فسبيل الاصـــلاح ليس بمستحيل وان لم يكن هينا ويحتاج الى عزم وجهد وصبر ، واذا أخذنا الأمة العربية كنموذج من شعوب الأمة الاسلامية لنطبق فيها اصلاحات جذرية حتى تكون مثلا يحتذى من باقى الأمة الاسلامية الواحدة كان لزاما أن يتكون لدى الملأ العربى ــ أولا وقبل كل شىء ــ قناعة برداءة النظم المحلية المطبقة ، وأن كثيرا من هذه النظم هى سبب رئيسى لتخلفنا وهواننا على أنفسنا وعلى باقى الأمم ، ونؤكد ــ ترشيدا للفهم ــ أن النظم المعنية هنا لا تشمل الواجهة السياسية للحكم والتى نجدها متنوعة بين ملكية وراثية أو جمهورية رئاسية

فهذا الشكل ليس موضوعنا وهو أيضا لن يشكل أى عائق أمام مسيرة الاصلاح اذا ما خلصت النوايا ، ففى ظل أى شكل من أشكال الحكم السياسى يمكن تحقيق وحدة اقتصادية للعالم العربى أسوة بما تحقق لدول السوق الأوربية المشتركة والتى بدورها تضـــم دولا ملكية وأخرى جمهورية ·

فشكل الحكم ملكيا كان أم جمهوريا لا يهم كثيرا ، المهم والأهم نوع الأنظمة والسياسات التى يطبقها هذا الحكم أو ذاك ، هل يلتزم بحقوق الانسان التى نص عليها الاسلام منذ أربعة عشر قرنا ثم نصت عليها بعد ذلك المواثيق الدولية ؟ وهل يتحقق للمواطن الأمن على نفسه وعرضه وماله ؟ ان فقدان الأمن يحول دون نجاح أية اصلاحات بما فيها الاصلاحات الاقتصادية ، ان الظلم الذى يقع على مواطن واحد ويفقده أحد أركان أمنه لا يقتصر أثره على هذا المعتدى عليه أو أهله فقط ، ولكن الأثر الأكبر يمتد الى الناس جميعـــا ، فيشعرون بالمصيبة ويفقدون الأمن داخل نفوسهم فيعيشون حالة من الخوف المستمر على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم فتضطرب أحوالهم وينكمش نشاطهم فيقل انتاجهم ويفقدون الانتماء لوطنهم · وصدق الله العظيم اذ يقول : « من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا » ·

وهكذا فمن الضرورات الحتمية أن تسبق الاصلاحات السياسية أية اصلاحات أخرى بما فيها الاقتصادية · وأحسب أن جامعة الدول العربية يمكن أن تكون مهيأة للقيام بدور المايسترو للدول العربية عند تنفيذ هذه الاصلاحات حتى يتحقق التناسق والتناغم بين الدول العربية ، وفى هذا المجال يمكن الاتفاق على بعض المبادىء الأساسية لتلتزم بها جميع الدول وتنص عليها صراحة فى دساتيرها وقوانينها الأساسية وتعطيها من الضمانات ما يجعلها بمنأى عن التعديل أو

الالغاء طبقا لأهواء الأشخاص ، وقد يشكل ذلك مدخلا لاصدار دستور عربى يرتكز بالدرجة الأولى على تراثنا الاسلامى والعربى وما استقر عليه الفهم الصحيح لمبادىء تصون حقوق الانسان وتحمى مكارم الأخلاق ،وفى رأيى أن أهم هذه المبادىء التى يجب وضعها موضع التنفيذ هى الشورى (الديمقراطية) ٠

وتطبيق الشورى (الديمقراطية) ، فرض على المسلمين ، أمر الله بها رسوله الكريم اذ قال « وشاورهم فى الأمر » « وأمرهم شورى بينهم » واذا كان محمد صلى الله عليه وسلم مأمورا باستشارة المسلمين والاستماع الى آرائهم قبل اتخاذ أى قرار خاصة فى الأمور المصيرية فكيف يتسنى لحاكم عربى أن يعطى نفسه الحق فى الحكم المطلق دون استشارة شعبه ؟! وان تعجب فالعجب أن تطبق الدول الغربية مبدأ الشورى (الديمقراطية) تطبيقا نظيفا راقيا الى درجة كبيرة بما يحقق مصالح شعوبهم بينما يتذرع كثير من حكام العرب بحجج واهية وغير شرعية ليترك الشورى (الديمقراطية) أو ليجعلها واجهة مزيفة ليس لها مفعول حقيقى فى كبح جماح استبداد الحاكم الفرد بحكم مطلق ٠

وقد يقول قائل برأى شاع كثيرا دع الأمور السياسية واقصر كلامك على النواحى الاقتصادية فقط ٠ وأقول ان جميع الاتفاقات الاقتصادية التى وقعتها دول الجامعة العربية خلال أكثر من نصف قرن وجميع أبحاث وأعمال مجلس الوحدة الاقتصادية وغيره كلها ذهبت أدراج الرياح وكان مصيرها جميعا الاهمال وفشلنا فى تحقيق أى تعاون اقتصادى ناهيك عن وحدة اقتصادية وهذا كله حدث بسبب تجاهل موضوع التطبيق الديمقراطى (الشورى) فلن يشعر المواطن العربى بالأمن والأمان على نفسه وعرضه وماله مع غيبة الديمقراطية الحقة من بلاده وهذا هو السر الأعظم فى بقاء الأمة العربية على

حال من التخلف والركود لعدة قرون لم تبزها أمة فى هذا المضمار حيث رأينا فى الماضى البعيد والقريب دولا فى شرق آسيا وفى جنوب أوربا وجنوب أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية نجحت كلها بدرجات متفاوتة فى نفض غبار التخلف عنها وحققت مستويات طيبة من التنمية وقد حدث ذلك بعد تطبيق سليم للديمقراطية بهذه الدول ٠ أما فى معسكرنا العربى فقد ابتلانا الله بنظم استبدادية يشعر المواطن فى ظلها بأنه غريب فى بلده غير مطمئن على نفسه وماله ولا يثق فى المستقبل وكان من نتيجة ذلك أن معظم المواطنين قرروا فى أنفسهم عدم الاقدام على الاستثمار الحقيقى بكامل ثرواتهم فى بلدهم واتجه الكثير منهم الى الاحتفاظ بثروته أو معظمها فى صورة أموال سائلة كودائع بالبنوك الأجنبية بالغــــرب الأوربى والأمريكى وباليابان ، وبعضهم شارك بالاستثمار فى مشروعات قائمة فعلا فى هذه الدول الأجنبية حيث يأمن على أمواله بفضل الديمقراطيات المطبقة فى هذه الدول فلا يساوره قلق وخوف من استيلاء أو مصادرة أو تأميم أو نزع ملكية كما حدث ويحدث فى كثير من الدول العربية وبغير حق وبغير الطرق الدستورية وبقرارات فردية ٠

وقد تلاحظ لنا ــ مع الأسف الشديد ــ أن المواطن العربى الملىء فى معظم الدول العربية يحتفظ بجواز سفر خاص به كافة التأشيرات لدخول معظم الدول الغربية فى أى وقت شاء حيث يمتلك بها مسكنا فاخرا واســــتثمارات كافية لتدر عليه دخلا يحقق له مســــتوى معيشة لائقا به ، وهو ــ أى هذا المواطن العربى ــ على استعداد لمغادرة بلده الأصلى بأسرع ما يمكن عندما يتعرض للخطر ولا يهمه مصير هذا الوطن الا بالقدر الذى تنتقص به ثروته وهذا الشعور يكاد يكون عاما بين معظم رعايا الدول العربية التى تسرف فى فرض وتطبيق قانون الطوارىء وفى غيبة الديمقراطية الحقة حتى بات

المواطن العربى يعتقد بأن ملوك العرب ورؤساءهم - على طول مدة حكمهم - لم يستطيعوا حكم شعوبهم يوما واحدا بدون قانون الطوارىء المنفذ بنظام بوليسى شديد القسوة ، هذا فى الوقت الذى نعيش فيه مع أحداث العالم يوما بيوم ونتابعها عبر وسائل الاعلام المباشرة المسموعة والمنظورة والمقروءة ونقارن بين مايحدث لدينا وما يحدث فى دول العالم الأخرى ، فمثلا أطلق شخص ما النار على ملكة انجلترا وهى تركب حصانا ولم تعلن الحكومة هناك حالة الطوارىء ، وفى فندق هيلتون بواشنطن أطلق شاب النار على الرئيس ريجان ولم تعلن حالة الطوارىء لا فى الولايات المتحدة بالكامل ولا فى ولاية واحدة ، وقد حدث فى باكستان أن نسفت طائرة الرئيس الباكستانى وهى فى الجو ولقى حتفه ومعه وزراؤه وقادة جيشه والسفير الأمريكى ، وقد نفى وزير الخارجية النبأ الكاذب الذى أذيع باعلان حالة الطوارىء بباكستان وأكد أن حالة الأمن لا تستدعى ذلك وأن هذا الخبر الكاذب مقصود به زعزعة ثقة العالم فى حالة الأمن الداخلى لباكستان ٠

ترى هل يطمئن المستثمر العربى أو الأجنبى على أمواله عندما يستثمرها أو يودعها فى بلد غير آمن ، وأكبر وأوضح دليل على أنه غير آمن أنه لا يمكن أن يحكم الا بتطبيق حازم لقانون الطوارىء والذى يساند تطبيق عدد غير قليل من قوانين شاذة وغير دستورية وغير مشروعة ٠

هل يمكن أن يأتى ذلك اليوم الذى تجرى فيه انتخابات حرة فى بلد عربى وتكون النتيجة سقوط رئيس الدولة الذى سبق انتخابه ، وسقوط ممثلى الحزب الحاكم ويترتب على ذلك انتقال سلطة الحكم الى حزب معارض بأسلوب ديمقراطى كما يحدث فى الدول الغربية المتقدمة أو كما يحدث فى بعض دول العالم الثالث مثل الهند

وباكستان واليونان ، ان القاعدة العريضة من الشعب العربى قد فقدت اهتمامها بسياسة وساسة بلدها وعلى رأسها مسألة الانتخابات ـ ان وجدت ـ والمحددة النتائج سلفا ، لقد أصيب الجمهور العربى بحالة من اليأس والقنوط بسبب التناقض بين ما يعلن من المسئولين عبر وسائل الاعلام الرسمية وشبه الرسمية والمستأجرة وبين الواقع الذى يلمسه بنفسه ويعيشه وقد يسمع عنه من اذاعات أجنبية أصدق كثيرا من اذاعات بلاده ٠

ان التطبيق الديمقراطى الحق لا وجود له كاملا فى أى من البلاد العربية ، رغم أنه شرط أساسى بل هو الباب الوحيد لادخال أية اصلاحات ضرورية بما فيها الاصلاحات الاقتصادية ، والنظام النقدى جزء منه ٠

واذا ما تخلصت الأمة العربية من أساليب الحكم الدكتاتورى السافرة منها والمقنعة ، وامتلك الشعب العربى مقاليد أموره ، وأصبح سيد قراراته بحق ، عندئذ لن يكون هناك أية صعوبة داخل كل دولة عربية فى استصدار تشريعات أساسية تضمن وتنظم حقوق المواطنة المتساوية والمتوازنة لجميع أبناء الوطن العربى من المحيط الى الخليج هذه التشريعات تؤمن المواطن على نفسه وولده وعرضه وماله وتوحد النظام المصرفى وتنشىء النظام النقدى العربى الموحد ٠

وحق المواطنة هذا له دور عظيم فى تحقيق الوحدة العربية فى المدة القصيرة والمدة الطويلة على حد سواء ولهذا فنزيده وضوحا بالقول بأننا نعنى بحق المواطنة أن يتمتع أى مواطن عربى فى أية دولة عربية أخرى بجميع الحقوق التى يتمتع بها ويمارسها من اكتسب جنيسته بالمولد أبا عن جد وعلى وجه الخصوص حق الدخول والخروج الى البلاد ومنها دون الحاجة الى تأشيرات ، وحق الاقامة بدون كفيل ، وحق العمل بدون شريك محلى ، وحق التملك بدون

حدود أو قيود وحق الزواج وحق التعليم وحرية ادخال واخراج الأموال · وهذه الحقوق وغيرها ضرورية للمواطن العربى من أية دولة ليتمتع بها فى جميع الدول العربية الأخرى دون أية تعقيدات قانونية أو اشتراطات تفرضها اللوائح المعقدة لتصعب الاجراءات وتفقد القانون بساطته وتخرج به عن هدفه ، وتعتبر هذه الحقوق المتبادلة هى الاقناع العملى للجميع بأن وطننا الحقيقى قد اتسع فعلا لنا جميعا وأصبح من حقنا أن نمرح فيه من المحيط الى الخليج دون حواجز ولأى مواطن الحق فى ممارسة كافة النشاطات والحقوق فى مصر كما فى السعودية كما فى دول الخليج العربى وفى اليمن وسوريا كما فى المغرب العربى لا فرق ولا خوف ·

فبعد طول معاناة ومع نهاية القرن العشرين لم يعد مقبولا ما تفعله بعض الدول العربية والتى تدعى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية وهى بذلك محسوبة على الاسلام وليست محسوبة له ـ هذه الدول تمنع الزيارة السياحية حتى للمواطن العربى ، والذى يتعاقد منهم للعمل بها يسحب منه جواز سفره بمجرد وصوله ولا يسمح له بمغادرة المدينة التى يعمل بها والا قبض عليه وأودع السجن رهن المحاكمة ولا يشفع له أنه عربى يتكلم لغتهم ويعتنق دينهم · أشياء لا يصدقها عقل تحدث فى هذ الدول مثال ذلك ماحدث لأستاذ جامعى ساهم فى تخريج أجيال بجامعة احدى هذه الدول ثم عندما أنهى ولده المرحلة الثانوية وأراد أن يلتحق بالجامعة ـ وهو مستوف للشروط ـ لم يسمحوا له بذلك وأفهموه أن القانون يقصر التعليم الجامعى على أبناء هذه الدولة فقط ، وأن كونه أستاذا جامعيا لايشفع له أن يدخل ابنه فى هذه الجامعة · هل هذا هو التطبيق الصحيح لما ينادون به من اخوة عربية ؟ أليس غريبا أمر هؤلاء الملوك والرؤساء الذين يفعلون نقيض ما يقولون ويتحدثون بحماس شديد

عن الاخوة العربية والاسلامية وعن الوحدة العربية وفى نفس الوقت يفعلون كل مايدمر الوحدة ويقطع اوصالها ٠

« يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون » ٠

صدق الله العظيم

وبالرغم من كل الصعوبات فالأمل معقود على مصر أن تكون رائدة فى كافة المجالات وأن تعطى المثال الذى يحتذى من باقى الدول العربية على النحو الذى نقترحه فيما يلى :

٢ ـ حتمية الحل الاسلامى :

معلوم لنا جميعا أن كل عملية نمو أو تنمية اقتصادية تمت فى الماضى البعيد أو القريب فى جميع دول العـــالم كان للتراكم الرأسمالى دور رئيسى ان لم يكن هو أهم عامل رئيسى محدد لمسار ومعدل النمو الاقتصادى ٠

ومن ثم فمن الطبيعى أن يعتبر البحث عن حل لمشكلة التراكم الرأسمالى فى الدول النامية (المتخلفة) ـ ومصر من بينها ـ هو مفتاح مشكلة التنمية فى هذه الدول ، وبمقدار نجاح أو فشل الدولة فى عملية التراكم ينعكس مباشرة بنجاح أو فشـــل عملية التنمية ذاتها ٠

وخلال ربع قرن من الزمان جربت مصر ضمن ماجربت تكوين تراكم لرأس المال بواسطة التضخم النقدى المتعمد من الدولة كوسلية لتمويل المشـــروعات العامة ، وقد اعتمد واضـــعو ومنفذو هذه السياسة على الفكر الكينزى المتصل بأثر النفقة العامة ومستوى التوظف والنقود الرخيصة على النحو الذى سبق شرحه ٠

وفاتهم سهوا أو غفلة أو تعمدا أن معظم الأدب الاقتصادى الذى تناول النظرية الكينزية بالشرح والتعليق قد أكد بوضوح تام أن الأفكار الكينزية ـ حتى وان ثبت صحتها على الدول المتقدمة ـ فهى بالقطع لا تنطبق على الدول النامية (المتخلفة) ، فهى ـ أى النظرية الكينزية ـ تشترط لانطباقها وجود جهاز انتاجى كامل ومرن وطاقات انتاجية متاحة ولكنها معطلة ، وهذا بالقطع ما لم يكن متوفرا بمصر عند تبنى السياسة التضخمية واستغلال ظاهرة الوهم النقدى التى تجعل العاملين يهتمون بعدد وحدات الأجر النقدى أكثر من اهتمامهم بالأجر الحقيقى ٠

وقد ثبت أخيرا أن تطبيق الأفكار الكينزية ليس فقط فى الدول النامية بل أيضا فى الدول الصناعية المتقدمة قد تسبب فى خلق غول كبير يقال له التضخم الانكماشى والذى فيه تتناسب الزيادة فى معدلات البطالة مع الزيادة فى معدلات الاصدار النقدى الورقى وهذا الذى حدث بعكس ما كان يوضحه منحنى فيلييس المبنى على الفكر الكينزى على النحو الذى شـــرحناه من قبل ، فكان لابد لكثير من المشتغلين بالاقتصاد فى مصر أن يراجعوا مواقفهم السابقة ويصححوا أفكارهم النظرية بعد أن ثبت أن التضخم المحلى والمستورد كليهما ، قد أضر بالاقتصاد المصرى ضررا بليغا ذكرنا جانبا منه من قبل ونعيد التذكير هنا بالجوانب التى تتصل بالتراكم الرأسمالى من أجل التنمية الاقتصادية(١) ٠

(أ) فلم يعد يثق أحد فى قيمة الجنيه المصرى لتوالى خفض قيمته الحقيقية بسبب استمرار عملية غمر السوق بأوراق بنكنوت

---

(١) دانيال عبد الله رزق ، حسن محمود ابراهيم (د٠) ـ التضخم والسياسة النقدية / ١٩٨٠ / المعهد القومى للتنمية الادارية (قســم الاقتصاد) بحث غير منشور ٠

مطبوعة بلا ضوابط اقتصادية لتتناسب مع الزيادة فى الانتاج ومعدلات النمو ، بل كان الهدف منها فقط تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة بما فيها القطاع العام الاقتصادى ٠

وقد ترتب على ذلك استمرار تآكل المدخرات الخاصة والعامة ثم تدميرها ومن ثم الاتجاه الى الادخار السلبى وقد تسبب ذلك فى اضعاف القدرة على الاستثمار فى كلا القطاعين العام والخاص وقد تناسب هذا الضعف طرديا مع زيادة معدلات التضخم النقدى ٠

(ب) أدى التضخم الى ارتفاع المستوى العام للأسعار فارتفعت تكاليف الانتاج ومن ثم فقدت مصر قدرتها التنافسية على التصدير وبالتالى قلت حصيلة البلاد من النقد الأجنبى فقلت بذلك القدرة على استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الانتاج اللازمة للمشروعات الانتاجية ، وقد حدث كثيرا أن اضطرت مصر الى تصدير منتجاتها بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية اما بخفض أسعار الصادرات واما بمنح المصدرين علاوات تشجيعية ليتمكنوا من التصدير بأسعار تقل عن سعر السوق المحلى ، وهذا ما اعتبره الكثيرون اهدارا للموارد وتبديدا لجهود العمل الوطنى ٠

(حـ) أدى التضخم المستمر الى التضاؤل المستمر لقيمة الايرادات العامة للدولة والمتمثلة فى حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم وعوائد أملاك الدولة وفائض القطاع العام الاقتصادى ، ذلك لأن التضخم أدى الى خفض القيمة الحقيقية للنقود باستمرار فجعل ما تحصل عليه الدولة من نقود لا يزيد فى الواقع العملى فى قيمته عما كانت تحصل عليه قبل التضخم ، بل أنه يقل فى بعض الحالات مقدرا بكمية السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها بهذه النقود ٠

(د) تسبب التضخم فى زيادة الاستهلاك القومى بوجه عام وزيادة الاستهلاك الترفى بوجه خاص حيث أيقن المواطن أن احتفاظه بالجنيه المصرى فيه خسارة مستمرة وتتزايد سنة بعد أخرى فأسرع كل مواطن بالاستفادة بما لديه من مدخرات بانفاقها فى شراء سلع وخدمات قبل أن يرتفع سعرها بسبب التضخم واذا بقى مع أحدهم فائض سيولة احتفظ بها فى صورة عقارات أو ذهب أو تحف أو معادن ثمينة أو حولها الى نقد أجنبى حر (دولار أمريكى/جنيه استرلينى ...) وأودعها بالبنك أو اكتنزها فى بيته ، ولم يعد يفكر مصرى فى الاحتفاظ بمدخراته بالجنيه المصرى طالما أمكنه الحصول على نقد أجنبى بدلا منه وقد تلاحظ قيام كثير من المصريين بالاحتفاظ بودائعهم فى بنوك أجنبية خارج مصر ثم اتجه كثير من رجال الأعمال المصريين الى الاستثمار فى الدول الأوربية ودول الأمريكتين باحثين عن مصلحتهم الشخصية أولا وقبل كل شىء والتى تتمثل فى تعظيم الربح وتأمين المال والنفس ، ضاربين بالمصلحة القومية عرض الحائط حيث تعارضت قوانين الوطن وسياساته مع مصالحهم الشخصية ولم تتوافق المصلحتان كما يقضى بذلك الفكر السليم والسياسة الحكيمة ، وقد سمعنا تقديرات كثيرة عن حجم ودائع واستثمارات المصريين بالخارج وكان أقل تقدير لها يؤكد أنها تزيد عن مجموع ديون مصر الخارجية المدنية منها والعسكرية .

وطبقا لما أوردناه آنفا نجد أن مصرنا قد تبنت سياسية تضخمية بهدف احداث تكوين رأسمالى فكانت النتيجة أن تسبب التضخم فى القضاء على التراكم الرأسمالى واضطرت مصر الى تمويل مشروعاتها عن طريق الاستدانة من الدول الغنية بشروط ليست كلها فى صالحنا وهذه قضية أخرى .

٣ ـ هل تستطيع مصر ان تحقق التراكم الراسمالى المطلوب للتنمية الشاملة دون أن تلجأ الى التمويل بالتضخم ودن أن تستدين من الخارج ؟

واجابتى لهذا السؤال بنعم ، اذ يمكن لمصر بتطبيق الفكرتين الأساسيتين وهما الغاء التعامل بالربا والعودة الى قاعدة الذهب أن توقف هذا النزيف المتمثل فى هروب رءوس الأموال من مصر الى الخارج ليس هذا فقط بل وتتحول الى واحدة من أعظم الأســـواق النقدية فى العـــالم ويكون لها القدرة على تجميع رءوس الأموال المصرية والأجنبية على حد سواء ومن ثم تكوين التراكم المطلوب لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة واســـتمرارها دون حاجة الى الاستدانة من الخارج أو اللجوء الى وسيلة التمويل بالتضخم ·

٤ ـ كيف يمكن الغاء التعامل بالربا ؟

بدءا أقرر وأعترف أننى لست فى مكان الفتوى الشرعية فهناك خلاف على تحديد ماهو الربا المحرم هذه واحدة ، والثانية ان هناك رأيا يقول بأن الفائدة (الربا) هى بمثابة جزء من الأرباح المحققة وهى أيضا تعويض عن النقص فى قيمة النقود الذى حدث ويحدث بسبب التضخم المســـتمر وهذه الآراء وأمثالها ترتكز على قاعدة التسليم بالأمر الواقع ثم ايجاد المبرر النظرى له وحجتهم فى اعتناق هذا المبدأ أننا تابعون لنظام اقتصادى عالمى مرتبطون به ولا يمكننا الفكاك منه وهذا الرأى يخالف ما ذهبنا اليه فى الفصول السابقة ·

واذا تركنا الجانب النظرى من القضية لنرى سويا ماذا تم عند التطبيق العملى لوجدنا أن تجربة البنوك الاسلامية وتجربة شركات توظيف الأموال الاسلامية على حداثتهما وافتقار الكثير من أصحابها

ومديريها للخبرات العملية والمؤهلات العلمية والمقدرة الادارية بل وفى بعض الحالات الافتقار الى الوازع الدينى نفسه(٢) ٠

رغم كل هذا فقد نجحت هذه المؤسسات فى تجميع المليارات من رءوس الأموال فى فترة قصيرة لمجرد أنها رفعت اسلاميا « لا ربا » هذا بصرف النظر اذا كان أصحابها يؤمنون بالاسلام كدين أو كنظام للحياة الشاملة من عدمه ، بل ثبت بعد ذلك أن أصحاب بعض هذه الشركات الاسلامية كانوا مسيحيين ، والشىء الوحيد الذى اشترك فيه جميع أصحاب هذه الشركات هو ايمانهم بأن الفكرة الاسلامية تحقق المصالح المشتركة لهم أولا ولأصحاب الأموال ثانيا ، فلقد تمكنت هذه الفكرة عند وضعها موضع التطبيق من تجميع جانب عظيم من مدخرات المصريين بالداخل والخارج وللحق فلم تسحب هذه المدخرات كلها من البنوك التقليدية ومن صناديق التوفير بل ان جزءا كبيرا منها لم يكن أصلا مودعا لديها بسبب تحرج أصحابها من شبه الربا اذا ما تعامل مع البنوك التجارية وصناديق التوفير ومما لاشك فيه أن هذه المؤسسات المالية قد تأثرت كثيرا بظهور البنوك الاسلامية وشركات توظيف الأموال ٠

ومهما قيل من أسباب أدت الى نجاح هذه الفكرة عند تطبيقها سواء تلك الحملات الدعائية المكثفة فى جميع وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة ، أم تلك النسبة العالية من الأرباح التى كانت توزع بصفة دورية لاغراء المودعين على ابقاء أموالهم ولجذب أعداد متزايدة من مودعين جدد وغير ذلك من أسباب قد تكون كلها صحيحة

---

(٢) لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة مقالينا المنشــورين بالأهرام الاقتصادى العدد ٢/٩٨١ نوفمبر ١٩٨٧ والعدد ٩٩٥ / ٨ فبراير ١٩٨٨ / والمعاد نشرهما بكتاب الاقتصادى / الكتاب الرابع يونية ١٩٨٨ ٠

ولكنها جميعالا تقلل من شأن وأثر الوازع الدينى لدى الشعب المصرى المتدين بطبعه منذ العهد الفرعونى ثم العصر المسيحى وأخيرا الفتح الاسلامى ، فمجرد شيوع خبر بين الناس يقول بأن تعاملات البنوك بالفوائد حرام وأن التعامل بنظام المشاركة أو المرابحة أو المضاربة الاسلامية هو الحلال هذه الحقيقة أدت الى انحياز قطاع كبير جدا من الشعب المصرى الى فكرة البنوك الاسلامية ثم الى شركات توظيف الأموال الأقوى دعاية والأكبر ربحا . هذا الانحياز حدث من الشعب المتدين مخافة الوقوع حتى فى مظنة الربا عملا بالحكمة القائلة « دع ما يريبك الى مالا يريبك » . وبالرغم من أن كثيرا من هذه الشركات قد جانبها الصواب فى بعض الموضوعات عند تطبيق الفكرة عمليا الا أن ذلك لم يصل الى علم الجمهور الطيب ، ومن علم بها لم يجد فيها مبررا كافيا لمعاداة الفكرة والقضـــــاء عليها ، وظلت الفكرة الاسلامية هى القائدة لعملية التراكم الرأسمالى والتى لفتت الأنظار اليها فى الداخل والخارج وأثارت حفيظة أعداء الاسلام ضد تطبيق الفكرة .

وفى مصر ســـــارعت بعض البنوك الوطنية بافتتاح أفرع لها للمعاملات الاسلامية مستفيدة من الفكرة التى انتشرت بين جموع المستثمرين من صغار وكبار المدخرين وقد حققت هذه الفروع نجاحا كبيرا كان بمثابة رسالة عملية واضحة مرسلة الى الجهاز المصرفى المصرى بالكامل تدعوه الى أن يتحول الى التعامل « بلا ربا » طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية .

أما البنوك الأجنبية بمصر ومعها البنوك المشتركة وبعض بنوك القطاع العام والبنوك الوطنية فقد وقفت جميعها من التجربة الاسلامية موقفا غير ودى ، بل وصل فى كثير من الأحيان الى حرب معلنة ، وتفسيرهم لهذا الموقف أن التجربة الاسلامية تعنى بالضرورة الغاء

البنوك التجارية تماما ، حيث ان البنك التجارى طبقا للتعريف العلمى الذى استقر عليه هو مؤسسة تتاجر فى نقود الغير ، ويتقرر عائد المتاجرة فى النقود مقدما بتحديد معدل الفائدة عند منح القرض مع أخذ الضمانات الكافية لسداد الأموال المقترضة مضافا اليها الفوائد المقررة • بينما « البنك » أو المصرف الاسلامى أو شـــركة توظيف الأموال التى تطبق الفكرة الاسلامية قائمة على أساس المتاجرة بنقود الغير وفرق كبير بين أن نتاجر فى النقود ونتاجر بالنقود ، ففى حالة البنوك التجارية تعتبر النقود سلعة يتاجر فيها أما عند تبنى التطبيق الاسلامى فالمتاجرة تكون فى السلع والخدمات والنقود تقوم بعملية الثمنية وتسهيل التبادل ومخزن للقيم بحياد تام بين البائع والمشترى ولا يتحدد لها عائدا مقدما بل يتقرر نصيبها على ضوء التصـــفية النهائية للعملية التجارية أو عند اعداد مركز مالى حقيقى فى كل فترة زمنية •

وهنا قد يلزم أن نعيد ونكرر ما قاله رئيس بنك انجلترا من أن اطلاق اسم بنك على مؤسسة مالية اسلامية خطأ ، ولابد أن نبحث لها عن اسم آخر طالما هى لا تتاجر فى نقود الغير •

من هذا المنطلق العقائدى (الايدلوجى) وقفت جميع البنـــوك التجارية بمصر مؤيدة بالبنوك التجارية فى جميع أنحاء العالم ضد تجربة تطبيق الفكرة الاسلامية ، وكانوا هم الأقوى والأغنى والأكثر تنظيما ولهم مدارسهم الفكرية التى تؤيدهم فى الداخل والخارج ، وتنوعت الكتابات والندوات والغمزات والدسائس ضد الفكرة •

قد نسلم بأن التطبيق العملى للفكرة ربما يكون قد جانبه الصواب فى عدد من الشركات والبنوك فى بعض مجالات الاستثمار وفى بعض النظم المحاسبية والادارية ، وأحيانا فى بعض طرق جمع الأموال وفى الشكل القانونى للشركة ، وكان الاصلاح مطلوبا بالحاح لتصويب هذه

الأخطاء ولكن الاصلاح شىء والقضاء على الفكرة شىء آخر وهو ما حدث فعلا باصدار قانون خاص بشركات تلقى الأموال لاستثمارها رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وهو قانون ظاهره الرحمة وباطنه العذاب ٠

ان النجاح الذى حققته هذه الشركات والبنوك كذا فروع البنوك التجارية للمعاملات الاسلامية كان يقتضى أن يتحول الجهاز المصرفى بالكامل ـ المصرى منه على الأقل ـ الى تبنى تطبيق هذه الفكرة ولو فعل لحقق مكاسب عظيمة ولجذب اليه معظم جمهور المودعين ، لأن الجمهور المصرى يثق ثقة تامة فى كفاءة العاملين بالجهاز المصرفى ، ودقة حسابات البنوك وصرامة القوانين والأنظمة التى تحكمها ، فاذا ما تبنت البنوك المصرية الفكرة الاسلامية لزال الحرج عن كثير من المصريين والعرب والمسلمين فى التعامل مع هذه البنوك ، ولأصبحت قادرة على جذب المدخرات بكفاءة تفوق بكثير ما حققته شركات توظيف الأموال الاسلامية ٠

والأمل أن يقتنع مخطط ومنفذ السياسات الاقتصادية والمالية بالفكرة ـ ليس من الناحية العقائدية الدينية فحسب ـ بل من زاوية أنها فكرة صائبة وعملية وقادرة على تجميع معظم ان لم يكن كل المدخرات التى يمكن للمصريين أن يدخروها ٠

والفرق كبير بين أن نطبق الفكرة وأن نستصدر فتوى تحلل للبنوك والجمهور بعض المعاملات الحالية فالمعلوم لدى جميع المسلمين أن الدين الاسلامى ليس به رجل دين بالمعنى المفهوم فى باقى الأديان والملل الأخرى بل ان كل مسلم مسئول مسئولية كاملة ومباشرة عن عقيدته وتصرفاته ولا يشفع له عند حسابه أن فلانا قد أفتاه بكذا بينما هو فى قرارة نفسه يؤمن بعدم صحة هذه الفتوى ، والقاعدة العامة « استفت قلبك وان أفتاك الناس » حيث لا وساطة بين المسلم وربه وبالتالى فالقرآن والسنة يخاطبان كل مسلم مباشرة دون حاجة

الى وسيط دينى وهذا المفهوم من شانه ان يقلل اهمية وتاثير أى فتوى لا تكون قطعية النص وقطعية الدلالة وتخالف ما أستقر عليه فهم جمهور المسلمين لقرون طويلة(٣) ٠

٥ ـ اجراءات الجهاز المصرفى لتطبيق النظام :

والحل الذى يحقق مصـــالح الجميع فى نظرى يكون باتخاذ الجهاز المصرفى عدة اجراءات عملية ليوفق أوضاعه ليكون قادرا ومستعداً لتطبيق الفكرة الاسلامية ومن هذه الاجراءات المقترحة :

(أ) تتولى وزارة الاقتصاد أو اتحاد البنوك انشاء جهاز خاص تكون مهمته الأساسية اعداد دراسات شاملة ودقيقة لجميع أوجه النشاط الاقتصادى محليا وعالميا وتتبلور نتائج هذه الدراســـات باصدار جداول تحدد معدلات الربح الحقيقى ـ ومعدل دوران رأس المال ودرجات المخاطرة لكل فرع ولكل صناعة من أوجه النشـــاط الاقتصادى سواء صناعة أو زراعة أو خدمات ، وهذه الدراسات تكون دورية ومستمرة بحيث يتم تعديل هذه الجداول فى اصدارات جديدة كل فترة زمنية معقولة ومتناسبة مع النشاط المعنى بالجدول ٠ هذه الجداول سوف تكون الدليل الذى يسترشد به من يقوم باجراء دراسات الجدوى للمشروعات المقدمة للبنوك التجارية ٠

(ب) ينشىء كل بنك تجارى جهازا تكون مهمته اجراءات دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المقدمة الى البنك على أن تكون الدراسة ميدانية ويتم الاستعانة بالجداول التى تحدد الربحية والموضحة بالبند السابق ٠ وتنتهى الدراسة بقبول أو رفض المشروع ٠

---

(٣) فضيلة مفتى الديار المصرية موظف حكومى يتبع وزير العــدل ورأيه استشارى غير ملزم للحكومة ٠

ويلاحظ أن هذا الجهاز ســـوف يحل محل جهاز الائتمان بالبنوك التجارية اذ باختصاصه الجديد سوف تتحول البنوك التجارية من الموقف السلبى الذى يتمثل فى مقرض للنقود يأخذ ضمانات كافية لسداد القرض مع الفوائد فى الموعد المحدد ولا يهتم كثيرا بالنتائج التى سوف تتحقق أو التى تحققت ربحا كانت أم خسارة سوف يتحول البنك الى موقف ايجابى متمثل فى مشارك فى العملية الانتاجية مع عميل البنك ويهمه كثيرا أن يتأكد من قابلية المشروع للتنفيذ وبأن احتمالات النجاح كبيرة وأقرب الى اليقين وأن المخاطر قليلة ومحسوبة وأن المحصلة النهائية للدراسة العلمية الدقيقة تدعو الى التفاؤل بل ومضمونة اذا ما بقيت عناصر الدراسة على ماهى عليه ٠

(حـ) يبقى الجانب القانونى والمتمثل فى استصدار تشريع يعدل قوانين البنوك بحيث يجيز للبنوك التجارية فى المعاملات المحلية فقط أن تغير اسم الفائدة الى معدل الربح وأن تعوم معدل الربح الذى يتحدد لكل مشروع على حدة ٠

(د) والتطبيق العملى من جانب البنك التجارى يكون باحدى الطرق التالية :

١ ـ المشاركة المحددة :

فيقوم البنك التجارى (ادارة الاستثمار) بالتعاقد مع أصحاب المشروعات التى حظيت بموافقة البنك عليها طبقا لنتيجة دراسات الجدوى التى عرضت عليه ٠

ويتم العقد بنظام المشاركة فى رأس المال اللازم للمشروع المحدد بذاته وشروطه (زراعيا ـ صناعيا ـ خدميا) وتتحدد نسبة مشاركة

كل طرف بالاتفاق(٤) كذلك يتم الاتفاق على نسب تحديد العائد النهائى للمشروع بعد خصم جميع المصروفات الواجبة · وبعد اتمام تنفيذ المشروع يجرى له حساب ختامى ومنه يتضح بصفة قطعية الربح الحقيقى القابل للتوزيع ويستحق كل طرف (العميل والبنك) نصيبه من الربح طبقا للنسب المحددة فى الاتفاق ســـالبا كان الربح أم موجبا ·

٢ ـ المشاركة المفتوحة :

يقوم البنك التجارى بانتقاء عدد من المشروعات القومية الكبرى والتى تدخل ضـــمن خطط وبرامج التنمية أو على الأقل لا تتعارض معها ، على أن تتصف بالتنوع والشـــمول فتغطى جميع قطاعات النشاط الاقتصادى من زراعة وصناعة وخدمات ·

ثم تجرى عليها دراسات الجدوى الاقتصـــادية طبقا للمعايير السابقة وبعد اقرارها من سلطات البنك توضع موضع التنفيذ ويتم تمويلها عن طريق قيام البنك باصدار صكوك استثمار تطرح للجمهور لشرائها ومن يشترى صكا يعتبر مســـاهما فى سلة متنوعة من الاستثمارات فى مجالات مختلفة غير محددة منه سلفا وأنه يوكل البنك فى ادارة هذه الأموال نيابة عنه متبعا فى ذلك عناية الرجل الحريص ، وفى نهاية كل مدة مالية (ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية حسب الأحوال) يقوم البنك باعداد مركز مالى قانونى يحدد بمقتضاه نتائج العمليات حتى تاريخ نهاية المدة ، وبعد الاعتماد واجراء القيود المحاسبية طبقا للأصول المتعارف عليها يتم توزيع صافى العمليات من ربح أو خسارة على حاملى الصكوك طبقا للقواعد

---

(٤) اذا لم يساهم العميل بنصيب فى رأسمال المشروع واكتفى بالعمل فقط سميت هذه المشاركة بالمضاربة ولا يتحمل جزءا من الخسارة ·

المحاسبية التى ترجح المبالغ بالمدد الزمنية ٠ وتعد هذه الطـــريقة ـ الاستثمار بالصكوك ـ أكثر قبولا للناس عامة لأن الغالبية منهم لديهم مدخرات قد تكون قليلة لا تكفى لتنفيذ مشروع مستقل ، وان كانت كثيرة فقد لا يجيدون عملية ادارة الاستثمارات ويتلهفون على من يثقون فيه ليقوم لهم بهذه الخدمة بأجر ولا يوجد من هو أجدر بذلك من البنك التجارى ـ وهذه الفكرة ذاتها هى التى قامت عليها شركات توظيف الأموال ولكن بلا صكوك وبلا حسابات معتمدة ، والأجدر والأفضـــــل للوطن والمواطن أن تقوم بها البنوك المعتمدة وبأسلوب جديد بواسطة صكوك الاســـتثمار القابلة للتداول بيعا وشراء من خلال بورصة الأوراق المالية ٠

وصكوك الاستثمار بهذه الصورة ليست موضوع اعتراض من أى مسلم مهما كانت مدرسته الفقهية منالمذاهب المعتمدة ٠

٣ ـ المـــــرابحة :

وفى هذه الحالة يحدد العميل ما يحتاجه من سلع غالبا ما تكون رأسمالية وأحيانا سلع استهلاكية معمرة ويطلب من البنك التجارى شراءها له مع اضافة هامش ربح يتفق عليه بين الطرفين مسترشدين بجداول الربحية السابق ذكرها ٠ ثم يقوم البنك بتسليم العميل السلع عينا ويأخذ عليه سندات أذنية بباقى الثمن المؤجل يسددها فى المواعيد المتفق عليها ٠

وهذا النظام (المرابحة) شديد الشبه بنظام البيع بالتقسيط مع حفظ حق الملكية والفرق بين الاثنين ينحصر فى أمرين الأول أن البنوك التى نفذته من قبل تلجأ الى إضافة هامش ربح مساو تماما لمعدل الفائدة المعلن وتصبح العملية مجرد تغيير اسم الفائدة الى ربح ٠ والأمر الثانى أن الزيادة تضاف الى المال اللازم لتمويل العملية وليس

الى ثمن السلعة بحيث لا يتملك البنك السلعة ثم يفيد بيعها . وهو ما يعد ضروريا فى حالة التطبيق الاسلامى حتى يستحل البنك الربح المضاف الى السلعة نتيجة مشاركته فى العملية التجارية وتحمله المخاطر الناتجة عن ذلك .

هذه هى اقتراحاتى بالحلول العملية والتى بها يمكن الغاء التعامل بالربا فى السوق المحلى فقط ولا أدعى أنها تعد محاولة للتوفيق بين نظام الفائدة الثابتة التى تعمل بها البنوك التجارية الآن وبين نظام المشاركة أو المضاربة أو المرابحة الاسلامية ، بل القول الصحيح انها تعد البديل الشرعى والحلال لاستثمار الأموال عوضا عن نظام الاقراض بالفوائد الثابتة والذى يتمتع بأكبر حشد من الفتاوى التى تحرمه .

ولنا العبرة والقدوة فى قول الصحابى « كنا نترك تسعة أعشار الحلال مخافة الوقوع فى الحرام » .

أما على المستوى العالمى ، وفى معاملاتنا المالية مع الدول الأجنبية فسوف نظل مرتبطين رغما عنا بالنظام العالمى والى أن يتكون لديهم قناعة بفائدة وسمو الأفكار الاسلامية فسوف نستمر فى التعامل معهم بالفائدة الدائنة والمدينة أخذا وعطاء طالما كانت هناك ضرورة تحتمها مصلحة قومية حقيقية وهذا يطابق ما جاء بفتوى مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر الشريف / المجمع الثانى سنة ١٩٦٥ (هيئة كبار العلماء سابقا) .

٦ ـ كيف نعود بالنقود الى قاعدة الذهب ؟

نعم كيف يتسنى ذلك لمصر وهى دولة فقيرة نسبيا وتنتمى الى العالم الثالث ، وهذه المقولة لا يختلف فيها اثنان ولكن الخلاف يدب عندما نناقش أسباب هذا الفقر ومن ثم وسائل

العـــلاج المقـــترحة ، واذا ما تركنا الجدل النظــــــرى واكتفينا بعـــرض الحقـــائق الثابتة لوجدنا أن مصـــــر غنية بمواردها الاقتصادية التى حباها الله بها سواء منها ماهو على سطح الأرض أو ما فى باطنها أو ما يعلوها فى أجوائها وما تتمتع به من بحار وبحيرات ونهر يعد من أعظم أنهار الدنيا وشعب صبور دءوب يحب العمل اذا أحسن تجميعه وتدريبه وتنظيمه هذه الثروات الطبيعية الوفيرة جعلت البعض يعلن رأيه بأن مصر تعد أغنى من أغنى الدول البترولية بالشرق العربى · واذا كان ذلك فكيف يتفق هذا مع حالة الفقر النسبى الذى تعانى منه مصر دولة وشعبا ؟! الشىء المؤكد لنا جميعا أننا لم نستغل مواردنا الاقتصادية الاستغلال الأمثل حتى الآن ولم نصل الى حالة التشغيل الكامل أو قريب منها ، وأسباب ذلك كثيرة وتتباين فى الأهمية طبقا لوجهة نظر الباحث والتى تتأثر بثقافته وبيئته ومعتقداته ولكن الجميع يكاد يتفق على أن نقص العملات الصعبة أحد ان لم يكن أهم الأسباب الرئيسية ، حيث ان مواردنا من حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة ومن التحويلات النقدية الواردة من الخـــارج لاتـــكاد تكفى جزءا من الواردات اللازمة للمشروعات الانتاجية لتنفيذ خطط التنمية وتتم الموازنة اما بالاقتراض من الخارج واما بتأجيل تنفيذ بعض المشروعات والحل الأول وهو الاقتراض من الخارج قد أوقعنا ومازال يوقعنا فى مصيدة الديون الخارجية فشروط القروض ليست كلها فى صالحنا ومعدلات الفائدة غالبا ما تكون مرتفعة وقد يحدث أن نعجز عن سداد فوائد القرض قبل البدء فى سداد أقساطه وبحسبة بسيطة اتضح أن مصر ملزمة باتمام سداد ما يقرب من ثلاثة أضعاف كل قرض اقترضته بفائدة تجارية وهذا من شأنه أن تؤول جميع نتائج التنمية مضافا اليها جزء من رأس المال القومى الى المقرض الأجنبى وهكذا تتحول القروض

تدريجيا الى عائق للتقدم بدلا من أن تساعدنا على النمو والتنمية ولهذا تعد غير مرغوب فيها ٠

والحل الثانى والقاضى بتأجيل تنفيذ بعض مشروعات الخطة لا يحتاج الى برهان بأنه يؤخر عملية التنمية والتى تفترض الخطة ترابط مشروعاتها وتوازن نموها ليساعد بعضها البعض ويغذى بعضها البعض طبقا للعلاقات التبادلية المرسومة فى خطة التنمية ٠

وقد قرأنا وسمعنا كثيرا طوال ربع قرن من الزمان تلك الدعوات والسياسات والبيانات الرسمية والتى تنادى جميعها بضرورة زيادة الصادرات حتى يتوفر لنا النقد الأجنبى ، وعمليا لم تأت هذه السياسات بالنتائج المرجوة منها والتى سبق أن بشر بها أصحاب هذه الدعوة ٠

اذ لا يكفى ضرب الأمثال واستعادة الذكريات من التاريخ أيام أن كانوا وكنا ، ان زيادة الصادرات تتطلب زيادة الانتاج كما ونوعا وهذه تعنى زيادة معدلات النمو المحققة من تنفيذ خطط وبرامج التنمية والتى تحتاج بالضرورة الى نقد أجنبى ٠ فكأننا نقول بأننا نحتاج الى نقد أجنبى لكى نزيد مواردنا من النقد الأجنبى وهذه مقولة صحيحة وهى التى تفسر لنا قصور حصيلة الصادرات دائما عن مطالبنا من النقد الأجنبى طبقا لخطة التنمية ٠

والحل الصحيح ـ فى نظرى ـ هو أن نجعل من مصر منطقة جذب للمدخرات العالمية وسوقا نقدية دولية ولن يتاتى ذلك الا بربط وحدة النقد المصرية بوزن ثابت من الذهب الخالص وجعلها حرة وقابلة للتحويل لأى وحدة نقدية فى العالم ويتزامن هذا الاجراء مع تطبيق ديمقراطى سليم يحقق الحرية والأمن للجميع ٠

ان فك الارتباط رسميا بين وحدات النقد والذهب فى معظم دول العالم وآخرها الولايات المتحدة الأمريكية لا يعنى أن الذهب لم يعد

له قيمة اقتصادية ، فحتى وقتنا هذا فمازالت البنوك المركزية للدول الصناعية تمتلك حوالى ٨٠٪ من مخزون الذهب الرسمى فى العالم وتحتفظ به فى خزائنها كغطاء ـ غير معلن رسميا ـ لنقودها الورقية ، أضف الى ذلك أن الذهب يعد سلعة اقتصادية لها قيمة مثل النحاس والحديد واليورانيوم وهو يستخدم فى كثير من الصناعات خاصة الدقيقة منها ، أما لماذا أعلنوا تحللهم رسميا من قاعدة الذهب فاننا نأخذ الولايات المتحدة كمثال للاجابة على ذلك ، لقد أعلنت تحللها من قاعدة الذهب بسبب افلاسها وتحولها الى أكبر دولة مدينة فى العالم مما كان يضطرها الى تصدير ما لديها من ذهب الى دائنيها الذين بحوزتهم دولارات ورقية تزيد قيمتها بالأضعاف عما لدى الولايات المتحدة من ذهب ، وهكذا أعفت نفسها من الالتزام بقاعدة الذهب حتى تحافظ على مالديها من ذهب وأبقت عليه داخل خزائنه فى بورت سموث ، يضاف الى ما سبق أن ذكرناه من أن تحلل الولايات المتحدة من قاعدة الذهب كان من بين أهدافه تذويب الأرصدة النقدية للدول البترولية العربية ورعاياها والموجودة بالبنوك الأمريكية والأوربية ٠

فالحقيقة الثابتة أن الذهب لم يفقد أهميته الاقتصادية لا كسلعة ولا كنقد عالمى هم يسعرون الذهب كل يوم بالدولار وبالاسترلينى والحقيقة أن الذهب هو الذى يسعر كلا من الدولار والاسترلينى وسائر العملات الأخرى بل وسائر السلع والخدمات ، انه وحدة القياس والوزن العالمية التى تقيس أو تزن جميع الأشياء ولا تقاس أو توزن الا بمثلها ٠

ان ربط وحدة النقد المصرية بالذهب سوف يجعل من مصر سوقا نقدية منافسة لسويسرا وألمانيا وانجلترا وأمريكا واليابان ومن المتوقع أن تتجه مدخرات الدول العربية والاسلامية ورعاياهم الى الجهاز

المصرف المصرى والذى يكون مستعدا ومؤهلا ـ على نحو ما ذكرنا من قبل ـ لاستخدامهذا التراكم النقدى فى تشـــغيل الموارد وتنفيذ مشروعات تنموية داخل مصر والدول العربية والاسلامية ٠

. ان مجرد تحديد وزن وعيار وحدة النقد من الذهب يكون كافيا للتعامل بالأسواق ولا يشترط اتمام صك كمية النقود اللازمة لحجم الصفقات ، ويكفى فقط أن تحمل أوراق النقد من البنكنوت نصا يحدد قيمتها ذهبا وزنا وعيارا وتعهدا بالوفاء بهذه القيمة بمجرد تقديمها للبنك ـ كما كان التعامل بالبنوك المصرية سائدا قبل الحرب العالمية الأولى ـ ان مجرد شيوع الثقة بين الجمهور فى قابلية أوراق البنكنوت الى التحول الى ذهب فورا وبدون عائق سوف تقنع جمهور المتعاملين بالأسواق بعدم الحاجة الى تحويل النقد الورقى الى ذهب بل انهم سوف يفضلون التعامل بالأوراق عن الذهب لخفة وزنها وسهولة حملها واخفائها ٠

ومن الفوائد الرئيسية لتحديد وزن وعيار وحدة النقد من الذهب كبح جماح السلطات النقدية فى مصر والتى كانت تقرر طبع النقود بدون غطاء مما كان يضر بالاقتصاد المصرى ٠

واذا كان لنا أن ندغدغ العواطف الدينية والتاريخية للعرب والمسلمين للاستفادة منها اقتصاديا ـ وهذا فى حد ذاته ليس عيبا ـ فانى أقترح أن تكون وحدة النقد المصرية الأساسية الدولية مطابقة تماما للدينار العربى التاريخى فتكون بوزن ٢٥ر٤ جراما من الذهب الخالص عيـــار ٢٤ وتكون وحـدة النقد المصرية المساعدة المحلية مطابقة تماما للدرهم العربى التاريخى بوزن ١٥ر٦ جراما من الفضة الخالصة وهذا من شأنه أن تكون النسبة بين الدينار والريال هى ١ : ٢٠ ٠

ان مجرد اعادة بعث وصك وحدات النقد العربية الاسلامية بمصر سوف يفرح العرب والمسلمين وسوف ييسر لهم فهم كثير من قضاياهم الفقهية فى العبادات والمعاملات ، فالتراث الفقهى للاسلام على مدى أربعة عشر قرنا من الزمان يقرر أحكاما بالدينار فى أمور الزكاة والصدقة والنكاح والكفارة والحدود والدية ، ومن المتوقع أن يقبل المسلمون فى كل مكان على التعامل بوحدة النقد المصرية لأنها خاطبت قلوبهم وعواطفهم الدينية وأنارت عقولهم ففهموا بها أمورا من دينهم ، بل وسوف ينادى البعض بفرضية التعامل والتعاون مع الجهاز المصرفى المصرى دون سواه لأنه أعاد الى الحياة الدينار العربى الذهب وألغى التعامل بالربا ، وربما تكون هذه أهم خطوة على طريق توحيد النظم النقدية العربية تمهيدا للوحدة الاقتصادية العربية ٠

وبفرض أن عشرة بالمائة من مسلمى العالم سوف يتوقون الى الاحتفاظ بدينار واحد من الذهب فان البنك المركزى المصرى يمكنه تحقيق ربح قد يتعدى المليار جنيه أو ما يعادله كأرباح من عملية صك الدينار بافتراض هامش ربح لا يزيد عن عشرة بالمائة ٠

ولدعم مركز الدينار المصرى محليا وعالميا يلزم تحريم وتجريم التعامل بأية عملة داخل مصر خلاف الدينار والدرهم وعلى سبيل المثال وليس الحصر يكون الدينار المصرى هو وحدة التعامل النقدية عند الوفاء برسوم عبور قناة السويس وعند تأدية أثمان السلع والخدمات التى تؤدى للمراكب والطائرات بالموانى البحرية والجوية، وعند تحصيل أثمان الصادرات السلعية والصادرات غير المنظورة وعند دفع أثمان السلع بالسوق الحرة وأيضا الخدمات السياحية ٠

الخلاصـــــــة :

ظاهرة التضخم النقدى بدأت مصــــاحبة للتعامل بالربا على نطاق واسع ثم زادت مع اصدار النقود الورقية وبلغت ذروتها بعد سحب الذهب كغطاء للنقود الورقية ٠

وقد تسبب التضخم النقدى فى حدوث موجات متلاحقة من الارتفاع فى المستوى العام لأسعار جميع السلع والخدمات مما تسبب عنه اعادة توزيع الدخول لغير صالح ذوى الدخول المحدودة على المستوى القومى وزيادة غنى الدول الغنية على حساب زيادة فقر الدول الفقيرة ٠

وقد نتج التضخم النقدى بسبب تعمد احداث خلل فى العلاقة بين العرض الكلى من جانب والطلب الكلى من الجانب الآخر ٠

ويحدث الخلل فى جانب الطلب الكلى باخراج النقــــود عن وظيفتها الأصلية وتحويلها الى سلعة يتم الاتجار فيها مما تسبب فى زيادة كبيرة فى كمية وسائل الدفع من اصدار نقدى ورقى بلا ضابط ومن توسع فى الائتمان المصرفى ، وكان من شأن ذلك الضغط المستمر على المستوى العام للأسعار مسببا ارتفاعها المستمر ٠

أما جانب العرض الكلى فقد تم التلاعب فيه باحداث أزمات متعمدة فى انتاج السلع أو توزيعها سواء حدث ذلك بسبب بطالة ارادية متعمدة (توقف عن الانتاج كلى أو جزئى) أو بسبب الاسراف فى استخدام الموارد الاقتصادية وزيادة التكلفة بهدف تعظيم الأرباح النقدية للمنتجين حتى ولو اضر ذلك بالمصالح الحقيقية للشعوب ٠

ولعلاج التضخم يلزم اصلاح النظام النقدى (المحلى والعالمى) وذلك باعادة النقود الى تأدية وظائفها الطبيعية كوسيلة لاتمام تبادل الصفقات بسهولة وكمقياس لأثمان السلع وكمخزن للقيم ، ولن يتحقق

ذلك الا بعودة الذهب الى عرش النظام النقدى ليؤدى دوره فى ضبط الأداء الاقتصادى ، ولا يعارض فى ذلك الا المستفيدون من الفوضى النقدية الدولية والمتمثلة فى حجم سيولة كبيرة جدا لتصيد الدول الفقيرة فى مصيدة الديون الربوية ، ويقف صندوق النقد الدولى عاجزا أمام جبروت أصحاب الأسواق النقدية ، وهذا العجز ـ للمنظمة الدولية ـ يعطينا المبادرة لأن نناشد الدول الاسلامية بأن يتفقوا على قيام بنك ما وليكن البنك الاسلامى للتنمية ـ بوظيفة البنك المركزى للبنوك المركزية بالدول الاسلامية ويتولى ضرب الدينار العربى(٥) ليتولى قيادة النظام النقدى العالمى والى أن يتم ذلك يمكن لمصر أن تكون رائدة لتطبيق هذه الأفكار ، على أن يتم التعامل به فى الصفقات بين الدول وخصوصا فى دفع أثمان البترول ورسوم العبور بقناة السويس ، ورسوم الموانى والمطارات وأثمان السلع والخدمات التى تؤدى بها والتجارة العابرة وما الى ذلك من صفقات تدعم مركز الدينار الاسلامى لتسرع به الى قمة النظام النقدى العالمى فيتولى قيادته الى بر الأمان ويحقق التوازن المنشود ويعيد الانضباط الى نقود العالم ويوقف نهب ثروات الشعوب عن طريق التضخم النقدى الورقى ٠

ويوم تنجح فى تطبيق ذلك ـ يقتنع كثير من شعوب العالم بأن فى الاسلام حلا لمشاكلهم(٦) التى استعصت طويلا على المفكرين منهم ٠

أ ٠ أ الملط

---

(٥) وزن الدينار العربى الاسلامى ٢٥ر٤ جم ذهبا خالصا ٠٠ آخذين فى ذلك بوجهة نظر د٠ يوسف القرضاوى ٠

(٦) مصطفى كمال وصفى ، مصنفة النظم الاسلامية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٦٣ ، ص ١٠٦ ص ٦١١ ٠

مراجع كتاب نقود العالم

١ ـ القرآن الكريم

٢ ـ الكتاب المقدس (العهد القديم والعهد الجديد)

٣ ـ محمد بن أحمد الانصارى القرطبى :
الجامع لأحكام القرآن الكريم ـ مطابع الشعب ـ القاهرة ٠

٤ ـ سيد قطب :
فى ظلال القرآن ـ دار احياء التراث الاسلامى ـ القاهرة

٥ ـ محمد فؤاد عبد الباقى :
المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ـ دار الحديث ـ القاهرة ١٩٨٨ ٠

٦ ـ د ٠ أ ٠ ى ٠ هسنك :
مفتاح كنوز السنة ـ ترجمة محمد فؤاد عبد الباقى ـ سهيل ـ لاهور ـ ١٩٧١ ٠

٧ ـ محمد بن اسماعيل البخارك :
صحيح البخارى ـ دار الشعب ـ القاهرة ٠

٨ ـ أبو حامد الغزالى (الامام) :
احياء علوم الدين ـ دار الشعب ـ القاهرة ٠

٩ ـ السيد سابق :
فقه السنة ـ دار الكتاب العربى ـ بيروت ـ ١٩٦٩ ٠

١٠ ـ البهى الخولى :
الثروة فى ظل الاسلام ـ مطبعة البوسفور ـ القاهرة ـ ١٩٧٧

١١ ـ د ٠ أبو بكر عدر ، د ٠ شوقى اسماعيل :
اقتصاديات النقود فى اطار الفكر الاسلامى ـ مكتبة وجد ـ القاهرة ـ ١٩٨٣ ٠

١٢ ـ د ٠ أحمد نظمى عبد الحميد ، وهيب مسيحة :
نظرية النقود والائتمان ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٥٦ ٠

١٣ ـ ج ٠ ف كراوتزر :
الموجز فى اقتصاديات النقود ، ترجمة كمال فايد ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٥١ ٠

١٤ ـ د ٠ حسن العنانى :
علة تحريم الربا ، وصلتها بوظيفة النقود ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ٠

١٥ ـ د ٠ حازم الببلاوى :
النظرية النقدية ، الكويت ، ١٩٧١ ٠

١٦ ـ د ٠ رفعت السيد العوضى :
منهج الادخار والاستثمار فى الاسلام ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٨١ ٠

١٧ ـ د ٠ رفعت المحجوب :
الاقتصاد السياسى الكلى ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٦٦

١٨ ـ د ٠ رمزى زكى :
الطلب الفعلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ٠
مشكلة التضخم فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ٠

١٩ ـ د. زكريا احمد نصر :
النقد والائتمان فى الرأسمالية والاشتراكية ، مطبعة الدقى ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
التحليل النقدى ، مكتبة الحلبى ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

٢٠ ـ د . سعيد النجار :
مقدمة فى تاريخ الفكر الاقتصادى ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ (بحث غير منشور) . .

٢١ ـ صبحى تادرس قريصه :
النقود والبنوك ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

٢٢ ـ د . عيسى عبده :
وضع الربا فى البناء الاقتصادى ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٣ .

٢٣ ـ د . عبد المنعم محمد البنا :
الأزمات والسياسات النقدية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٢٤ ـ فؤاد مرسى :
مبادىء نظرية النقود ، دار نشر الثقافة ، الاسكندرية ، ١٩٥١ .

٢٥ ـ فؤاد هاشم عوض :
اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، المطبعة الحديثة ، القاهرة .

٢٦ ـ محمد زكى شافعى :
مقدمة فى النقود والبنوك ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٧ ـ محمد بن محمد أبو شهبة :
نظرة الاسلام الى الربا ، مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر الشريف ، القاهرة ، ١٩٧١ ٠

٢٨ ـ د ٠ محمد يحيى عويس :
التحليل الاقتصادى الكلى ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٦٦
النقود والبنوك ، دار أسامة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ٠

٢٩ ـ محمد سلامة جبر :
أحكام النقود فى الشريعة الاسلامية ، دار الشعاع للنشر ، الكويت ، ١٩٨١ ٠

٣٠ ـ د ٠ محمد عبد الله العربى :
النظم الاسلامية ، جمعية الدراسات الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ٠

٣١ ـ د ٠ مصطفى كمال وصفى :
مصنفة النظم الاسلامية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ٠

٣٢ ـ وهيب مسيحة :
الأسعار والنفقات ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٥٠ ٠
أصول النظرية النقدية وسياسة التوظف ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦١ ٠

٣٣ ـ دوريات :

ـ المجلة الاقتصادية للبنك المركزى ٠
ـ النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ٠
ـ البنوك الاسلامية ٠
ـ مصر المعاصرة ٠
ـ الأهرام الاقتصادى ٠
ـ ابحاث المؤتمرات العلمية السنوية ٠

الفهــرس

رقم الايداع ١٩٩٣/٧٣٨٦

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 — 01 — 3449 — X

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

يتفرد الذهب والفضة بصفات مثالية فى مجال المال والنقود وإنطلاقاً من هذه المكانة المتميزة وضع الإسلام الحنيف كثيراً من الضوابط التى حافظ بها على ثبات قيمة النقود فى النشاط الإقتصادى . وإذا كان هذا هو موقف الإسلام فإن النظام النقدى الحديث قد إنحرف بهذه المكانة وأخرج الذهب والفضة من المجال النقدى واكتفى بالنقود الورقية ذات القابلية للتضخم ولعل للتضخم آثاره على النشاط الإقتصادى مما يؤدى إلى الإنكماش فى مجالات الإنتاج عامة .. وتداول المال ..

ومن الممكن إصلاح ذلك كله لو اعدنا للذهب عرشه القديم فى النظام النقدى العالمى .

٣٧٥ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب